الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات شهادة ماستر

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: العلوم التجارية

التخصص: مالية وتجارة دولية

أثر إنخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية على إقتصاديات الدول النفطية حالة الجزائر خلال الفترة 2010-2020

إعداد الطلبة:

خليل عبد الفتاح

دبش عبد الله

تحت إشراف الدكتور:

أحميمة خالد

لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د/ ربيع بوصبيع العايش	أستاذ محاضر – أ–	بجامعة شهيد حمه لخضر	رئيسا
د/ خالد أحميمة	أستاذ محاضر– ب–	بجامعة شهيد حمه لخضر	مشرفا ومقررا
د/ ليلى لوكيل	أستاذ محاضر — أ–	بجامعة شهيد حمه لخضر	مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات شهادة ماستر

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: العلوم التجارية

التخصص: مالية وتجارة دولية

أثر إنخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية على إقتصاديات الدول النفطية حالة الجزائر خلال الفترة 2010-2020

إعداد الطلبة:

خليل عبد الفتاح

دبش عبد الله

تحت إشراف الدكتور:

أحميمة خالد

لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د/ ربيع بوصبيع العايش	أستاذ محاضر – أ–	بجامعة شهيد حمه لخضر	رئيسا
د/ خالد أحميمة	أستاذ محاضر– ب–	بجامعة شهيد حمه لخضر	مشرفا ومقررا
د/ ليلى لوكيل	أستاذ محاضر — أ–	بجامعة شهيد حمه لخضر	مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020

✍الإهداء

إلى ينبوع الصبر والتفاؤل والأمل إلى كل من في الوجود بعد الله والرسول

" أمي "

" أبي رحمة الله عليه "

إلى زوجتي الكريمة و أولادي حفضهم الله وسدد خطاهم نحو الخير والفلاح.

إلى كل من علمنا حرفا و خاصة الأساتذة الكرام.

إلى كل من عرفنا من بعيد أو قريب والى من ساهم في إنجاز هذا البحث المتواضع ولو بابتسامة صادقة.

والى النفوس الطيبة التي وقفت إلى جانبنا عبر مشوارنا الدراسي من أساتذة وزملاء الذين يلتمسون الطريق المستقيم لبناء جديد.

✍خليل عبد الفتاح

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى التي ظلت تراقب خطوات نجاحي وتنتظر ثمرة جهدها بفارغ الصبر

إلى التي بدعواتها عبدت طريقي وسهرت الليالي من أجلي إلى أغلى شيء في حياتي

وسندي الوحيد وأعز الناس أمي الحنون

وروح أبي الطاهرة، وأختي وإخوتي وجدتي

ومن عوضاني فقدان الأبوة أخوالي

وإلى من ستكون شريكة حياتي خطيبتي

وكل الأصدقاء و الزملاء

دبش عبد الله

شكر وعرفان

لا نقول إلا ما قال سيدنا شعيب

«وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب»

نشكر الله سبحانه وتعالى الذي قد ألهمنا وأعاننا على أن نجمع هذا العمل المتواضع ونسأله أن يضع لعملنا هذا القبول والنفع لمن يقبل عليه.

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان بكل معانيه إلى الأستاذ الفاضل الدكتور **"أحميمة خالد"** المشرف على هذه المذكرة والذي أفادنا كثيرا في إثراء معارفنا العلمية وتقديم التوصيات ويد العون لإنجاز هذا العمل المتواضع بارك الله فيه وجعلها في ميزان حسناته.

كما نتوجه بالشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا في هذا العمل

الملخص:

يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا بامتياز، ويظهر ذلك جليا من خلال حساسية أغلب المؤشرات الاقتصادية الكلية بسعر برميل النفط، والتي من بينها الميزانية العامة و الميزان التجاري و التنمية الاقتصادية، حيث يتأثرون بتقلبات أسعار النفط ارتفاعا وانخفاضا، وهذا ما ركزت عليه دراستنا للفترة 2010-2020، مستخدمين في الدراسة المنهج الوصفي و التاريخي والتحليلي و المنهج المتكامل في البحوث التطبيقية بالاعتماد على البيانات الاحصائية من مصادر رسمية لفترة الدراسة، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن تقلبات أسعار النفط في الاسواق العالمية لها أثر سلبيا على الاقتصاد الجزائري.

الكلمات المفتاحية: سعر برميل النفط، الصدمات النفطية، الاقتصاد الجزائري، المؤشرات الاقتصادية الكلية.

Abstract:

The Algerian economy is considered a rentier economy par excellence، and this is evident through the sensitivity of most macroeconomic indicators to the price of a barrel of oil، including the general budget، the balance of trade and economic development، as they are affected by fluctuations in oil prices، up and down، and this is what our study focused on for the period 2010-2020 Using in the study the descriptive، historical and analytical approach and the integrated approach in applied research، depending on statistical data from official sources for the period of the study، the results of the study showed that the fluctuations of oil prices in world markets have a negative impact on the Algerian economy.

Key words: the price of a barrel of oil، oil shocks، the Algerian economy، macroeconomic indicators.

قائمة الجداول

الجدول	العنوان	الصفحة
جدول رقم (2-1)	فائض أو عجز الميزانية العامة في الجزائر و تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2010-2020	62
جدول رقم (2-2)	تطورات رصيد الميزان التجاري الجزائري و أسعار النفط خلال الفترة 2010-2020	64
جدول رقم (2-3)	تطور معدلات النمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في الجزائر و تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2010-2020.	67
جدول رقم (2-4)	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر و تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2010-2020.	69
جدول رقم (2-5)	تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى الجزائر و تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2010-2020	70

قائمة الأشكال البيانية

الشكل	العنوان	الصفحة
الشكل رقم (2-1)	الميزان التجاري الجزائري و تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2010-2020	65
الشكل رقم (2-2)	معدلات النمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في الجزائر و تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2010-2020	68
الشكل رقم (2-3)	معدل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر و تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2010-2020.	69

المقدمة

النفط يعتبر عصب الاقتصاد العالمي الحديث فهو المصدر الأول والأساسي للطاقة، ومحور كل من الإنتاج الصناعي و الزراعي في العالم المعاصر، وقد أصبح عنصرا حيويا من عناصر الحياة اليومية، وقد أخذ النفط المكانة الأهم في مصادر الطاقة التي تعتمد عليها الحضارة البشرية طوال القرن العشرين حيث اعتمدت عليها بشكل كبير، ويعرف القرن العشرين بقرن النفط، حيث تطورت وتوسعت استخداماته واكتسب مكانة هامة، حيث أصبح يلعب دورا هاما في الحياة البشرية في حالات السلم، وتتعاظم هذه الأهمية في أوقات الحرب، مما جعله أكثر سلعة استراتيجية في هذا العصر، ولذلك أصبحت الدول تصيغ سياستها تبعا لحاجتها له، حيث برز مفهوم أمن الطاقة على نطاق واسع، ولذلك أصبحت أسعار النفط ذات أهمية كبيرة بالنسبة لمنتجي النفط و المستهلكين له، كما وأصبح يشكل حيزا معتبرا في سوق المبادلات التجارية الدولية، هذا الحيز المعتبر الذي يحتله في الاقتصاديات العالمية جعل لتقلبات أسعاره تأثيرا مباشر على اقتصاديات الدول المنتجة و المستهلكة له على حد سواء، و نعرج في هذه الدراسة لمعرفة مدى أثر انخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية على اقتصاديات الدول النفطية وعلى الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2010-2020، وذلك من خلال تتبع أثر انخفاض اسعار النفط على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية.

و الجزائر من الدول المنتجة للنفط والتي يرتبط اقتصادها ارتباطا وثيقا بقطاع المحروقات حيث تشكل صادراتها النفطية ما يفوق 97% من إجمالي صادراتها، وتعتمد على العوائد النفطية في اقتصادها و تنميته.

الإشكالية العامة:

مما سبق ذكره يتضح أن هناك علاقة وطيدة بين تقلبات أسعار النفط والاقتصاديات، مما يدفعنا للبحث عن مختلف التفاعلات والتأثيرات لهذه العلاقة ومنه كانت صياغة إشكالية هذا البحث كما يلي:

"ما مدى تأثير انخفاض أسعار النفط في الاسواق العالمية على (اقتصاديات الدول النفطية) و الاقتصاد الجزائري ؟

1.الإشكاليات الفرعية:

للإجابة عن الإشكالية العامة طرحنا بعض التساؤلات الفرعية المدعمة للموضوع والتي هي كالتالي:

- ما هي العوامل المحددة والمؤثرة في أسعار النفط؟
- ما مدى مساهمة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري؟
- ما مدى أثر انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية على الاقتصاد الجزائري؟

2.الفرضيات:

الفرضيات التي اعتمدت للإجابة على هاته التساؤلات فكانت كالتالي:

- هناك العديد من العوامل التي تتحكم في أسعار النفط وتقلباته في الأسواق العالمية.

- يلعب قطاع المحروقات الدور الأكبر في الاقتصاد الوطني بدون منازع وتعتمد كل خطط التنمية عليه.

- تتأثر كل المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر بتقلبات أسعار النفط ارتفاعا وانخفاضا.

3. مبررات اختيار الموضوع:

ترجع أسباب اختيار هذا الموضوع إلى أسباب ذاتية شخصية وأخرى موضوعية.

أ- أسباب ذاتية

- الميل الشخصي للبحث في هذا الموضوع.

- يندرج هذا الموضوع في إطار التخصص وكذا العلاقات الاقتصادية الدولية.

ب- أسباب موضوعية:

- نظرا لأهمية قطاع المحروقات في الجزائر و العالم، خصوصا في ظل التحولات الراهنة التي يشهدها الاقتصاد النفطي.

- رغبتنا في الاطلاع على وضعية اقتصاد بلدنا من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية خاصة في ظل ارتباط اقتصادنا بالنفط.

- كون هذا الموضوع متداول عبر السنين وهو دائما حديث الساعة.

4. أهمية الدراسة:

دراسة أسعار النفط والمؤشرات الاقتصادية الكلية لها أهمية بالغة نظرا للاعتبارات التالية:

- لأن النفط يعتبر من أهم المتغيرات التي تأثر على النمو الاقتصادي الوطني.

- لأن المؤشرات الاقتصادية الكلية هي الصورة التي توضح وضعية البلد الاقتصادية.

- لأن القطاع النفطي له أهمية باللغة في معظم اقتصاد دول العالم، حيث أنه لم يعد كمصدر للطاقة فقط بل أصبح كمصدر للتمويل.

5.أهداف الدراسة:

تهدف دراستنا إلى توضيح النقاط التالية:

– توضيح الإطار المفاهيمي والنظري للنفط، ومحاولة الوقوف على العوامل المؤثرة والمحددة لأسعاره وكذا أنواعها.

– ابراز أهمية واستراتيجية النفط في الاقتصاد الوطني والعالمي.

6. حدود الدراسة:

للإجابة على التساؤلات الموضوعية وللوصول إلى الأهداف المرغوبة بدقة وموضوعية تم انجاز الدراسة ضمن الحدود التالية:

أ– الحد الموضوعي: يتمثل في تحديد مدى تأثير انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري.

ب– الحد المكاني: اخترنا أن تكون دراستنا تحليلية لهذا الموضوع على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر.

ت– الحد الزماني: فترة الدراسة لهذا الموضوع تمتد ما بين (2010-2020)، حيث شهدت سنة 2014 أزمة في الاسواق النفطية وتعتبر سنة 2017 التعافي من الازمة النفطية وكما تعتبر سنة 2020 أزمة في الاسواق النفطية بسبب جائحة كورونا، وهذا لإبراز مكامن الاشكال والغموض حول الدراسة.

7. المنهج المتبع في الدراسة والأدوات المستخدمة:

تختلف المناهج المتبعة في كل دراسة حسب طبيعة الموضوع وللإجابة على الإشكالية المطروحة في موضوعنا سيتم الاعتماد على المناهج التالية:

– **المنهج الوصفي**: يعني وصف وتفسير الاحداث والظواهر واستخلاص النتائج للوصول الى الاسباب الحقيقية والعوامل التي تتحكم فيها.

– **المنهج التاريخي**: لنتحدث عن لمحة تاريخية عن النفط وعن الأزمات التي عرفها القطاع النفطي، بهدف اعادة بناء الوقائع الماضية بوضعها في سياق معين من خلال اعادة ترتيب الوقائع وتفسيرها لفهم الواقع على ضوء خيرات الماضي بعرض بعض الوقائع البارزة والمهمة المتعلقة بموضوع الدراسة.

- **المنهج التحليلي**: في حين هذا المنهج المعتمد على الاحصائيات و البيانات لاقتصاد محل الدراسة، لإبراز اثار انخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية على الاقتصاد الجزائري هذا بوضوح في الفصل الثاني.

- **المنهج المتكامل في البحوث التطبيقية**: يستند هذا المنهج على حقيقة وجود ارتباط بين الاطار النظري للبحث و الواقع التطبيقي له، المتمثل في دراسة الحالة، و هذا المنهج يتيح تحقيق المعمق باستخدام المنهج التاريخي و شمول المنهج الوصفي و التحليلي، و التوازن باستخدام أدوات التحليل الاحصائي التي تمكن من تحليل النتائج و تفسيرها احصائيا، و يظهر هذا في المبحث الثاني من الفصل الثاني.

8. الدارسات السابقة:

الى جانب البحوث العلمية التي تناولنها العديد من المنشورات العلمية تناولت جوانب من الموضوع، هناك **عدة دراسات نوجز بعضها فيما يلي:**

1. بيبطام ريمة (2014-2015)

الدراسة بعنوان: **أسعار النفط و انعكاساتها على الميزانية العامة للدولة دراسة حالة الجزائر(2000-2014)**، وقد حاولت الدراسة الإجابة عن الإشكالية الآتية: **ما هي انعكاسات تطورات أسعار النفط على الميزانية العامة في الجزائر خلا ل الفترة 2000-2014**،و قد استخدمت في هذه الدراسة المنهج الوصفي والتاريخي من أجل وصف التطور التاريخي لأسعار النفط ونفقات و إيرادات الميزانية العامة، كما استخدمت المنهج التحليلي في تحليل وتفسير الجداول والعوامل المتسببة في عدم استقرار أسعار النفط والنفقات والإيرادات في الجزائر حيث أنها ناولت في هذه الدراسة العلاقة التي تربط بين أسعار النفط والميزانية العامة وكيف تنعكس على إيرادات ونفقات الميزانية وبالتالي الرصيد الإجمالي لميزانية الجزائر ومن خلال هذه الدراسة توصلت إلى النتائج التالية:

- اختلف المختصون حول أصل ومنشأ النفط إلى فريقين أحدهما يؤيد الأصل العضوي لمصدر النشوء والآخر يؤكد عن الأسباب اللاعضوية.

- يتميز النفط بالعديد من الخصائص التي جعلته يحتل مكانة هامة على الصعيد الاقتصادي والسياسي والمالي والعسكري.

- تتأثر أسعار النفط بالعديد من العوامل كالعرض والطلب العالميين على النفط مما يجعلها تتذبذب و تتغير تبعا للأوضاع السائدة في السوق.

- تبوب النفقات العامة في الجزائر في قسمين هما نفقات التسيير ونفقات التجهيز.

– عند تغير أسعار النفط بالزيادة أو بالنقصان فإن إيرادات الجباية البترولية وبالتالي إيرادات الميزانية تتغير بنفس الاتجاه، أي أن سعر النفط ينعكس على إيرادات الجباية البترولية وبالتالي إيرادات الميزانية، فإن انخفض تنخفض الإيرادات، وإذا ارتفع سعر النفط ترتفع الإيرادات وهذا ما لاحظناه من دراستنا.

– عند زيادة أسعار النفط تزداد النفقات العامة للميزانية وذلك لإتباع الدولة سياسة توسعية من أجل تنمية المرافق العمومية وغيرها، وفي حالة انخفاض أسعار النفط تنخفض النفقات العامة للميزانية وذلك لإتباع الدولة سياسة انكماشية.

– بالرغم من الزيادة المستمرة لأسعار النفط منذ سنة 2000، وبالتالي زيادة إيرادات الجباية البترولية التي تشكل نسبة كبيرة من الإيرادات العامة إلا أن الرصيد السالب لا زال يغطي الميزانية العامة.

– إن الاقتصاد الجزائري اقتصاد يعتمد بشكل كبير على النفط وبالتالي إيرادات الجباية البترولية فإن التطورات والتذبذبات السعرية للنفط تعد من أهم المحددات لوضعية الميزانية العامة للدولة.

2. بلقلة إبراهيم (2014–2015)

الدراسة بعنوان: **سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، تحاول هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية: **ما هي مختلف السياسات والآليات الواجب على الدول العربية النفطية ومنها الجزائر إتباعها للحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة ؟،**

و تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الآثار السلبية التي تزاولها تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط ومن ثم البحث عن السياسات والآليات التي تمكن هذه الدول من مواجهة هذه الآثار، وذلك باعتبار أن الإيرادات النفطية تعتبر مورد أساسي لخزينة هذه المجموعة من الدول والممول الرئيسي لحجم نفقاتها، وسوف تتمحور الدراسة لهذا الموضوع في التطرق إلى مختلف السياسات والآليات التي يجب على الدول العربية المصدرة للنفط ومنها الجزائر إتباعها للحد من الآثار السلبية والغير مرغوبة التي تخلفها تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة، وذلك خلال الفترة 1973-2012.

3. مشدن وهيبة (2004–2005)

الدراسة بعنوان: **أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة (1973–2003)**، حيث تحاول هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية: **ما هو الأثر الحقيقي لتغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي ؟**،حيث تطرقت في هذه الدراسة إلى المتغيرات الاقتصادية الكبرى في السوق البترولية العالمية

وانعكاسا ا على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-1982،وحرب الأسعار وأبعادها على الاقتصاد العربي من سنة 1986 إلى غاية سنة 2003،بالإضافة إلى تحديات ومستقبل البترول العربي في ظل معطيات الاقتصاد العالمي الحديث، وهدا حسب الإشكالية المطروحة.

حيث هدفت هذه الدراسة لبحث أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي للفترة الممتدة 1973 لغاية 2003 وذلك بهدف إبراز تحديات وأفاق الاقتصاد العربي، استخدمت هذه الدراسة المنهج التحليلي الوصفي، الاستقرائي والإحصائي، ومن خلال معالجتها للموضوع توصلت إلى النتائج التالية:

- إن ما يؤخذ على سياسة الأوبك أنها دفاعية عن الأسعار، أي أنها لم تنجح لحد الآن في الوصول إلى نظام تستطيع بموجبه التحكم في الطاقة الإنتاجية الفائضة بهدف إعادة التوازن لسوق النفط.

- نجاح دول المركز في منظومة الاقتصاد الرأسمالي إدارة ما أسمته أزمة الطاقة بفاعلية شديدة وقد أثبت المدروس للخام 1986 م بجدارة هشاشة الاقتصاد العربي بصرف النظر عن بعض التوجهات الايجابية المنادية بتنويع مصادر الدخل ولهذا أن التنمية والعلاقات الاقتصادية العربية خلال السنوات الماضية ارتكزت على أسعار البترول وعائداته مما أدى إلى بروز وجهات النظر المختلفة حول مدى أهمية الثروة البترولية في التنمية الاقتصادية العربية من جهة والمخاطر التي تمثلها مصالح الآخرين في هذه الثروة من جهة أخرى.

4.بلقاسم سرايري (2007-2008)

الدراسة بعنوان: **دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الجديد،** وقد حاولت الدراسة الإجابة عن الإشكالية الآتية: **مكانة وأهمية المحروقات في ظل التطورات الدولية الحالية في القطاع ومدى تأثير العوامل الخارجية على قطاع المحروقات والاصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات في الجزائر،** و قد حاولت هذه الدراسة اظهار الوضعية الحالية في قطاع المحروقات في العالم، و ابراز اهمية قطاع المحروقات في الجزائر و الاصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات في الجزائر.

و من خلال هذه الدراسة التوصل الى النتائج التالية:

- أداء قطاع المحروقات في الجزائر وبعد الاصلاحات مقبولا وذلك من تحقيق بعض الاهداف المخطط لها.
- الطاقة البديلة مزال أمامها وقت طويل حتى تعوض المحروقات.
- تمارس ضغوطا كبيرة على تطور قطاع المحروقات في ظل التحولات الجارية في المحيط الاقتصادي الدولي.

9. صعوبات الدراسة:

لقد واجهتنا جملة من الصعوبات خلال إعدادنا لهذه الدراسة، غير أنها في مجملها لا تختلف عن الصعوبات التي يواجهها الباحثون عموما في هذا الموضوع، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- قلة المراجع المتعلقة بهذه الدراسة في المكتبات الجامعية.
- تضارب الإحصائيات واختلافها أحيانا وصعوبة الحصول عليها.
- تعذر وصولنا للإحصائيات لبعض المؤشرات الاقتصادية الكلية لسنة 2018-2019، وعدم وصلنا أيضا للإحصائيات المؤشرات الاقتصادية الكلية لسنة 2020.

10. هيكل البحث:

حتى نتمكن من الإجابة على الإشكالية المطروحة في بحثنا قمنا بتقسيمه إلى فصلين، حيث تناولنا في الفصل الأول الأسس النظرية حول النفط وتقلبات أسعارها في الاسواق العالمية، إذ تناولنا المفاهيم الاساسية حول النفط وكذا خصائص النفط وأهميته الاقتصادية والاستراتيجية، لنعرج على تقلبات أسعار النفط في الاسواق العالمية والعوامل المؤثرة فيها ونوضح مفهوم سعر النفط وأنواعها وتطور تقلبات أسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها.

أما في الفصل الثاني فقد تكلمنا عن واقع وافاق قطاع النفط وأهميته في الاقتصاد الوطني والصدمات النفطية في الجزائر خلال الفترة 2010-2020، لنعرج على الدراسة التحليلية لبعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر ومدى تأثرها بانخفاض أسعار النفط في الاسواق العالمية على خلال الفترة 2010-2020.

الفصل الأول:

الأسس النظرية حول النفط وتقلبات أسعارها في الأسواق العالمية

تمهيد:

يشكل النفط سلعة استراتيجية دولية تتضمن قيمه اقتصادية عالية، و يعتبر من اهم مصادر الطاقة في العالم تأتي أهمية النفط الخام من وفرته النسبية، وقلة تكلفته قياسا الى مصادر الطاقة الأخرى، بالإضافة الى سهولة نقله و توزيعه، كما ان دوره يعتبر حيويا في العالم المعاصر وذلك لتعدد استعمالاته سواء في الصناعة او الزراعة، فضلا على استعمالاته في الحياة اليومية للإنسان، مما مكنه من اكتساب مكانة مهمة ضمن اطر التجارة الدولية و موقعا خاصا في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية العالمية، حيث يأخذ حيزا هاما في المبادلات الدولية مما يجعله يأخذ نسبة كبيرة في اقتصاديات الدول المصدرة و المستوردة على حد سواء، و هذا ما دفع بالعديد من الباحثين الى تناول هذا الموضوع من عدة جوانب مختلفة.

ومن خلال هذا الفصل المعنون بـ: **الأسس النظرية حول النفط وتقلبات أسعارها في الأسواق العالمية** سنتطرق الى كل ما سبق بشيء من التفصيل وذلك وفق مبحثين وهما:

المبحث الأول: المفاهيم الاساسية للنفط

المبحث الثاني: تطور تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية والعوامل المؤثرة فيها

المبحث الأول: المفاهيم الاساسية حول النفط

النفط يعتبر عصب الحياة والمحرك الرئيسي للتقدم الصناعي بصفة خاصة والتقدم الاقتصادي بصفة عامة، وهو يلعب دورا مهما في بناء الحضارة البشرية فقد استعمله العالم في حضارته القديمة كما اعتمد عليه حديثا في شكله الخام أو عدة اشكال اخرى لإشباع رغبات وحاجات الافراد، ونظرا لدوره الهام الذي يلعبه النفط في كل الاقتصاديات سواء كانت متقدمة او نامية فقد حظي النفط بدراسة واهتمام العديد من المؤسسات والهيئات العالمية والدولية.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم النفط

النفط هو من أهم الاكتشافات التي توصل اليها الانسان ومكانته في الاقتصاد العالمي حيث يمثل المصدر الأساسي للتنمية الاقتصادية، والمكان الطبيعي لتداوله سواء كان نفط خام أو منتوجات نهائية هي الأسواق العالمية النفطية.

الفرع الأول: تاريخ النفط ونشأته

1. لمحة تاريخية:

يعتبر النفط من أهم موارد الثروة الاقتصادية في عالمنا المعاصر فقد لعب دورا مأثرا و فعالا في إعادة رسم الخارطة السياسية و الاقتصادية بصفة عامة و قد عرف الإنسان النفط منذ الاف السنين لكنه لم يكلف نفسه عناء البحث عليه بل كان يستعمله حيث وجده على حال التي وجده عليها و تذكر الكتب القديمة أن سيدنا نوح عليه السلام استخدمه في تركيب سفينته و قد عرفه إنسان العراق القديم و الإنسان في منطقة باكو في الاتحاد السوفياتي و الهنود الحمر في أمريكا الشمالية و في مصر أيام الفراعنة الذين استخدموه في مواد التحنيط، وقد كانت معرفتهم له مرتبطة ببعض الظواهر التي شاهدوها من خلال الانكسارات و الشقوق في الأرض و انسياب تلك المادة، ويؤكد لنا تاريخ الحضارة البشرية استعمال النفط الخام قديما لتشحيم و الإنارة، كما استخدم كإسفلت للمباني و رصف الطرقات. ويقال أن أول بئر نفطية هي التي حفرت في جنوب إيران عام 500 قبل الميلاد تقريبا كما يعتقد أن الصينين كانوا يستخرجون النفط بواسطة أنابيب الخيزران منذ القرن الثالث قبل الميلاد.[1]

[1] د موري سمية، **أثر تقلبات أسعار النفط على التنمية الاقتصادية في الجزائر**، اطروحة دكتورة، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، 2015/2014، ص2.

وكان نجاح "أودين دريك" في حفر أول بئر نفطي شمال غرب بنسلفانيا بالولايات المتحدة الامريكية عام 1859 ميلادي إيذانا بمولد صناعة النفط العالمية، التي لم تلبث أن أصبحت في أقل من نصف قرن احدى الدعائم الرئيسية التي ترتكز عليها الحضارة الإنسانية، زاد الاعتماد على البترول كمصدر من مصادر الطاقة (فقطاع النقل وحده يعتمد على البترول بنسبة 97 %) خاصة مع تزايد الاكتشافات منه، ومع توافر العديد من المزايا فيه والتي لا تتوافر في الفحم خاصتا بعد تدمير مناجمه في أوربا الغربية أثناء الحرب العالمية الثانية،

وبذلك ظهر البترول على خريطة الطاقة وزادت نسبة مساهمته في ميزان الطاقة العالمي.[1]

الفرع الثاني: تعريف النفط

أن استخدام كلمت أو مصطلح النفط ليس موحدا في جميع الأوساط العلمية عامة أو الجامعية منها تحديدا، سواء على الصعيد العربي بشكل خاص أو الدولي بشكل عام، فالبلدان الغربية تستخدم كلمة بترول لأن أصلها لاتيني، أما بلدان أوربا الشرقية ذات الأصل السلافي فيستخدمون كلمة نفط بدلا من بترول، أما في منطقتنا العربية من محيطها إلى خليجها منقسمون في استخدامهم لهذين المصطلحين، علما بأن الكلمتين (النفط أو البترول) يعنيان نفس المادة، رغم أن البترول أكثر وضوحا في دلالته الموضوعية والعلمية في تجسيد معنى هذه المادة.[2]

يبدو أن كلمة البترول تنطبق على الهيدروكربونات السائلة فهيا مرادفة لكلمة زيت الصخر وتعني Petruleum وتتسع في الاستخدام لتشمل الغاز الطبيعي Naturel Gaz أيضا وكلمة بترول هي في الأصل Petr زيت + Olèum صخر وهي كلمة لاتينية بمعنى زيت الصخر.[3]

ويعتبر البترول مادة بسيطة ومركبة في ذات الوقت، فهو بسيط من حيث أنه يتكون كيميائيا من عنصرين هما الهيدروجين والكربون، وهو مركب من حيث اختلاف خصائص مشتقاته باختلاف التركيب الجزئي لكل منها.[4]

[1] دخلي عبد الرحمان، **أثر تذبذبات أسعار النفط على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر1986/2014**، رسالة ماجيستير، جامعة المدية، 2015/2014، ص2.

[2] د أمينة مخلفي، **محاضرات حول مدخل إلى الاقتصاد البترولي ج1**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014/2013، ص6.

[3] قويدري قوشيح بوجمعة، **انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، جامعة حسيبة بن بوعلى، الشلف، 2009/2008، ص2.

[4] د أمينة مخلفي، مرجع سبق ذكره، ص7.

وعليه يمكن تعريف البترول من حيث تركيبه على أنه خليط معقد من غازات وسوائل ومواد صلبة من الهيدروكربونات والمركبات العضوية الاخرى، ويتفاوت تركيبه بشكل كبير من نوع إلى اخر، والمركبات العضوية كما هو معروف تتألف من الكربون والهيدروجين، وعناصر اخرى كالأوكسجين والنيتروجين والكبريت، كما يحتوي البترول على اثار من بعض العناصر المعدنية، كالحديد والفانديوم والنيكل. ويشكل الميثان CH4، والإيثان C2H6، والبر وبان C3H8، والبيوتانC4H10 نسبة عالية من الهيدروكربونات المكونة للبترول.[1]

الفرع الثالث: طرق استخراج النفط واستخدامه:

أولا: طرق استخراج النفط:

إن طرق استخراج الثروة النفطية ليست بالطرق الثابتة بل هي تطور مستمر يتواكب والتطور العلمي والتكنولوجي الحاصل في العالم، حيث أن عملية استخراج النفط في بداية اكتشافه كانت تتميز بنوع "من المغامرة فالمنقبون راحوا يجيبون القارات مشيا على الأقدام أو على ظهور الدواب حاملين معهم عدسات مكبرة ومطرقة ودفتر لتدوين الملاحظات، فهم بهذا كانوا يستخدمون وسائل هي غاية في البساطة[2]، وبعد ذلك بدأت عمليات التنقيب والاستخراج للنفط في التطور المستمر، فتعددت وتنوعت أساليب البحث والتنقيب وأصبحت شيئا فشيئا أكثر دقة وسهلت وتيرة الاستخراج بشكل لبى حاجة العالم من الثروة النفطية.

ويمكننا أن نتكلم الآن وبصورة موجزة عن أهم طرق وأساليب البحث والتنقيب عن الثروة النفطية والتي تتمثل في ثلاث طرق رئيسية وهي:

1-الطريقة الجيولوجية:

وتهدف إلى وضع الخرائط المختلفة على شكل وطبيعة الأرض وهذا لتوضيح توزيع الصخور الظاهرة والمختبئة في باطن الأرض وتنقسم هاته الطريقة بدورها إلى ثلاث طرق أخرى وهي:

1-1 **طريقة المسح السطحي**: وتتم بطريقة تقليدية باستعمال آلات التصوير والعدسات المكبرة

1-2 **طريقة المسح الجوي**: وتتم عن طريق الطائرة، أي أن التصوير يتم من أعلى بواسطة الطائرة، وتعتبر هذه الطريقة هي الأقل تكلفة ولأكثر ربحية للوقت حيث أنه بواسطتها يمكن إجراء مسح عام وشامل لمساحات شاسعة تشمل كل القطر.

[1] https://slideplayer.com/slide/12348191، 21-03-2021، 23h00.

[2] كولين كمبيل، يورغ شيندلر، فراوكة ليزينبورغ، فيرنر تسيتسل، ترجمة عدنان عباس علي، **نهاية عصر البترول، التدابير الضرورية لمواجهة المستقبل**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، سبتمبر، 2004، ص 38.

3-1 طريقة المسح الجيولوجي: وهي طريقة تهدف إلى وضع خرائط جيولوجية لطبقات الأرض وهذا قصد معرفة نوعية طبقات الأرض وعلاقاتها مع بعضها البعض وتوضيح الكسور والإلتواءات...وغيرها داخل الطبقات الأرضية وكل هذا قصد تحديد أماكن تواجد الثروة النفطية بشكل دقيق.

2-طريقة المسح الجيوفزيائية:

هاته الطريقة تعتمد على معرفة الخصائص الجوفزيائية لطبقات الأرض مثل قوة الجاذبية أو درجة المغناطسية أو مدى توصيل طبقات الأرض للاهتزازات التي تحدث بصورة اصطناعية وبدورها هاته الطريقة هي الأخرى تنقسم إلى ثلاث طرق هي:

2-1 طريقة المسح المغناطيسي: هاته الطريقة تعتمد على قياس درجة واتجاه المغناطيسية في طبقات الأرض، وبهذا فهي توضح نوعية تركيب الطبقات الأرضية، فالصخور النارية تكون درجة المغناطيسية فيها كبيرة عكس الصخور الرسوبية والتي تقل فيها درجة المغناطيسية أو تنعدم كليا.

2-2 طريقة المسح للجاذبية الأرضية: بواسطة هذه الطريقة يمكن معرفة قوة الجاذبية الأرضية في منطقة معينة، ومنها تتم معرفة كثافة الصخور في باطن الأرض ومقدار عمرها الزمني.

2-3 طريقة المسح الزلزالي أو الريزمي: وتعتبر أهم وأفضل طريق البحث وأكثرها فائدة، فهي تعتمد على إحداث هزات اصطناعية في باطن الأرض، وهذا عن طريق ثقل كبير فوق سطح الأرض أو عن طريق تفجير ديناميت في باطن الأرض "في حفرة يبلغ عمقها بضعة أمتار وبعد عملية التفجير تنتشر موجات الضغط الناشئة عن هذا الانفجار في باطن الأرض فتنعكس"[1] ويقوم الجيولوجيون باستقبال الهزات أو الذبذبات الصادرة عن ذلك من باطن الأرض ومن مسافات متباعدة بواسطة سماعات خاصة لتسجيلها ومن ثم تحليلها، من أجل تحديد شكل وتركيب الصخور، فعلى سبيل المثال طبقة الصخور النارية تعكس صدى سريع والطبقة الرملية تعكس صدى بطيء.

3-طريقة المسح الجيوكيميائي:

وتعتمد على معرفة وتحديد الخواص الجيوكيميائية للطبقات الأرضية أو الصخور المكونة لها عن طريق التصوير الإشعاعي كاستخدام أشعة غاما أو باستخدام الإشعاع الذري...الخ.

[1] كولين كمبيل، يورغ شيندلر، فراوكة ليزينبورغ، فيرنر تسيتسل، ترجمة عدنان عباس، مرجع سبق ذكره، ص 38.

وتعتبر هاته الطريقة من أحدث الطرق التي تستخدم للكشف والبحث عن الثروة النفطية على النطاق الدولي[1].

إنه وبعد عملية تحديد أماكن تواجد الثروة النفطية، تأتي مرحلة الاستخراج لهذا المورد الحيوي وهذا عن طريق عملية حفر الآبار النفطية، هاته العملية والتي تعتبر مكلفة للغاية، حيث تستخدم فيها آلات قوية لحفر الأرض، وتتمثل أهم طرق حفر الأرض فيما يلي:

1- الحفر بالدق:"cable tool"

استخدمت هاته الطريقة في بداية نشوء الصناعة النفطية، وتكون عن طريق رفع وإسقاط الدقاق على سطح الأرض لإنشاء البئر وتتميز هاته الطريقة بتكلفتها البسيطة ولكنها غير مأمونة لأنها تبقي فوهة البئر مكشوفة وتعرضه للكثير من المخاطر.

2-الحفر الدوار أو الدوراني: "rotary drilling"

استخدمت هاته الطريقة منذ أوائل القرن العشرين، وتتكون من برج عالي للحفر يصل طوله إلى 136 قدما، وفي وسطه الداخلي ثبت عمود للحفر يصل طوله إلى 40 قدما والذي تنتهي مقدمته بمثقاب من الفولاذ، تكون له أسنان حادة ومدببه، وعن طريق دورانها تحفر الأرض، هاته الطريقة تحفر إلى عمق يصل إلى أكثر من 25 ألف قدم في باطن الأرض وبصورة عمودية.

3-الحفر التوربيني: "turbo drilling"

هذه الطريقة تشبه وإلى حد كبير طريقة الحفر الدوراني، ولكن الفرق بين طريقة الحفر الدوراني وطريقة الحفر التوربيني هي أنه في طريقة الحفر التوربيني نجد أن عمود الحفر يتكون من مجموعة كبيرة من الأنابيب الحديدية المترابطة والتي يصل طولها إلى عدة آلاف من الأقدام، ولكن لا يدور منها إلا الجزء الأخير المتصل بمثقاب الحفر، والذي يتصل بتوربين يدور بسرعة هائلة، وتتميز هذه الطريقة أيضا بأنها لا تحفر بصورة عمودية فقط، بل أنها تحفر أيضا بصورة مائلة حتى زاوية ميل 70 درجة.

وتستخدم هاته الطريقة على وجه الخصوص في حفر الآبار المائلة في المياه البحرية وفي طبقات الصخور الشديدة الصلابة.

[1] محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، جامعة عنابة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1983، ص ص 23-25

وتعتبر عملية حفر الآبار النفطية في اليابسة أقل تكلفة من الآبار المحفورة في المناطق المغمورة بالمياه[1].

وخلاصة القول هي أن عملية حفر الآبار البترولية تعتبر عملية هي غاية في التعقيد فهي تتطلب دراسات متخصصة وخبرات تقنية وهندسية معمقة، ومهارات فنية عالية هذا كله إضافة إلى التكاليف الجد مرتفعة لعملية حفر الآبار البترولية.

ثانيا: استخدامه:

النفط هو مصدر رئيسي للطاقة في العالم و يرجع ايضا الى قابلية الاستخدام المتعدد في مختلف مجالات حضارة الماكينة. كل جانب من جوانب الحياة اليومية للإنسان يتأثر بطريقة ما باستخدام النفط.

يرتبط النقل و الدفاع و التكنولوجيا و الصناعة و التجارة و البحث و التطوير و العدد من أوجه النشاط الانساني الاخرى بشكل مباشر أو غير مباشر باستخدام النفط أو منتجاته الفرعية. و يوفر الوقود للحرارة و الاضاءة. ومواد التشحيم للآلات و المواد الخام لعدد من الصناعات التحويلية.

1 النقل: يعتمد نظام النقل بأكمله في العالم على النفط. لقد أحدثت ثورة في نظام النقل بأكمله سواء كان النقل البري او السكك الحديدية أو المياه أو النقل الجوي. ان النفط و الديزل هما المصدران الرئيسيان للطاقة لجميع انواع مركبات النقل الحديثة.

2 الطاقة الصناعية: النفط هو المصدر الرئيسي للطاقة الصناعية. يتم استخدام الديزل و البنزين في توربينات الغاز لإنتاج الكهرباء

3 **التدفئة و الاضاءة:** و تستخدم الزيوت ثقيلة في محطات التدفئة المركزية للمحلات التجارية و المكاتب و كذلك المنازل. كما يستخدم النفط لإنتاج الكهرباء للاستخدام الصناعي و المنزلي. و لا تزال الدرجات الاخف من النفط مثل " الكيروسين " تستخدم للأغراض المنزلية

4 زيوت التشحيم: تعتبر التشحيم مفيدة جدا لجميع انواع الآلات و خاصة بالنسبة للآلات المستخدمة في النقل و الصناعات يتم انتاج جميع انواع الزيوت و الشحوم من النفط. و تعتمد المركبات من جميع الانواع و

[1] محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص ص 26-27.

المجموعة الكبيرة من الآلات المتطورة المستخدمة في المصانع و المكاتب على مواد التشحيم. ومن ثم تتوقف عن العمل اذا لم تكن متوفرة

5 الصناعة البتروكيماوية: تستخدم كل من الصناعات البتروكيماوية المشتقات النفطية كمواد خام. المنتجات البترولية تستخدم لإنتاج: الاسمدة الكيماوية. الالياف الاصطناعية. المطاط الصناعي. النايلون. البلاستيك. المبيدات الحشرية. و المبيدات الحشرية. العطور. الاصباغ. الدهانات. اسود الكربون و الكبريت. الخ.

6 استخدام المنتجات الثانوية:

النفط الخام هو خليط من الكربون و الهيدروجين و الشوائب وعدد قليل من المكونات الاخرى. تفصل عملية التكرير اجراء مختلفة من الهيدروكربونات و تم انتاج العديد من المنتجات الثانوية

اهم المنتجات و المنتجات الثانوية: البنزين. البارافين. الديزل. زيت الغاز. المنتجات البتروكيماوية الثانوية. فازلين. الشحوم. البلاستيك. المنظفات. بنزين الطيران. الاسفلت. الخ [1].

المطلب الثاني: خصائص النفط واهميته الاقتصادية والاستراتيجية

الفرع الأول: خصائص النفط

النفط الخام قد يختلف من مكان الى مكان في المظهر و اللزوجة وقد يختلف في فائدته للمستهلك ' و يمكن تحديد نوعية النفط من خلال اجراء الاختيارات التالية:

1 التقطير

2 الكثافة، الكثافة النسبية، الوزن النوعي. **API**

3 اللزوجة

4 الضغط البخاري. **Vapor Pressure**

5 نقطة الوميض **Flash Point**. ونقطة الحريق **Fire Point**

[1] /https://ar.triangleinnovationhub.com/uses-petroleum-6-main-uses-petroleum-discussed، 21-03-2021، 23h00.

6 نقطة الضباب **Cloud Point**. نقطة الانسكاب **Pour Point**

7 اللون

8 محتوى الكبريت **Sulfur Content**

9 المخلفات و الماء **Basic Sediments & water BS&W**

10 متبقي الكاربون **Carbon Residue**

11 نقطة الانيلين. **Aniline Point**

الوزن النوعي: API

في السابق كانت الكثافة هي العنصر الرئيس في تقييم النفط الخام، وقد كانت العلاقة بين الكثافة و مكونات النفط هي العلاقة الوحيدة السارية لتحديد نوعية النفط، و تعرف الكثافة على انها كتلة وحدة الحجوم في درجة حرارية معينة ' وتكون وحداتها غرام / سم3، اما الخاصية الاخرى المهمة فهي الكثافة النسبية التي تكون عبارة عن كثافة النفط قياسا بكثافة الماء في درجة حرارية معينة.

وفي حالة كون حرارة الماء تساوي **4 °C** فان الكثافة النسبية تكون مساوية للكثافة لان حجم 1 غم من الماء في تلك الدرجة يساوي **1 mL** كما ان كثافة الماء تختلف وفقا لدرجة الحرارة في حين ان الكثافة النسبية واحدة لنفس درجة الحرارة القياسية للكثافة النسبية في الصناعة النفطية هي **F.60/60**

لذلك فان السائل الذي تكون كثافته النسبية مساويا ل 1 فان الوزن النوعي سيساوي 10 درجات، ويكون الوزن النوعي مؤشرا على النفط، ان الوزن النوعي اذا كان عاليا فهذا يشير الى ان النفط خفيف، اما اذا كان الوزن النوعي واطئ فهذا يدل على ان النفط ثقيل.

متبقي الكاربون: Carbon Residue

هو النسبة الوزنية للكاربون و الاسفلت و المحروقات الثقيلة التي توجد بعد تبخير النفط في الظروف المختبرية القياسية.

ويسمى اختصارا **Conradson Carbon Residue CCR** وهو مؤشر جيد على المركبات الاسفلتينية و المواد التي لا تتبخر تحت الظروف المختبرية مثل المعادن و اوكسيدات السليكون.

اللزوجة: Viscosity

تعبير عن مقاومة السائل للجريان، ولذا فهو تعبير عن قابلية النفط للضخ

نقطة الانسكاب: Pour Point

هي ادنى درجة حرارية يحصل فيها جريان للسائل، وكلما كانت نقطة الانسكاب اقل فان المحتوى البارافيني أقل.

محتوى الرماد: Ash Content

هو مؤشر على كمية المعادن و الاملاح الموجودة في النموذج، و يكون عادة على شكل اكاسيد الحديد، املاح ثابتة، اكاسيد السليكون، يتم حرق نموذج النفط في الضغط الجوي و يكون المتبقي – غير محروق- هو محتوى الرماد. و لهذا الفحص اهمية كبيرة لمعرفة البقايا المتخلفة الاعضوية.

محتوى الشمع: Wax Content

ان النفط الحاوي على نسبة شمع عالية نفط خفيف ولكن هذا الشمع يعطيه تأثيرات سلبية لكونه سيرتكز في المشتقات النفطية التي تعطي درجة انسكاب واطئة.

ضغط ريد البخاري: Ried Vapor Pressure

مقياس للضغط البخاري المسلط بواسطة النفط أو المنتجات الخفيفة في 100. **°F** وفائدته معرفة ضغط بخار النفط لمنع تأثيراته السلبية عند النقل و الخزن، و سبب ارتفاع هذا الضغط هو أن النفط يحتوي على غازات غير مستقرة. **C1-C3**

محتوى الأملاح: Salt Content

هو من الشوائب غير الذائبة و تكون عادة ذائبة في قطرات الماء، و النفط الحاوي على املاح يكون غير مرغوبا فيه لحاجته الى وحدات إزالة الأملاح **Desalters** و يعبر عنه بوحدات – باوند من الأملاح – مثل

كلوريد الصوديوم (**NaC1 لكل 1000** برميل من النفط) و يسمى. **PTB** إن الأملاح الموجودة في النفط الخام و المنتجات الثقيلة قد تسبب مشاكل تأكل خطيرة و خاصة في الأجزاء العليا من أبراج التقطير و المكثفات. **condensers**

محتوى الكبريت: Sulfur Content

يكون نسبة وزنية – جزء بالمليون – لمحتوى الكبريت في نموذج للنفط الخام او الخام أو أحد منتجاته. ويجب أخذه بنظر الاعتبار بالإضافة إلى **API** لتحديد قيمته التجارية. حيث ان النفوط الثقيلة تكون ذات محتوى كبريتي عال. و وجود الكبريت في النفط الخام يؤدي الى مشاكل التآكل و ارتفاع درجة غليان النفط.

محتوى المعادن:

تكون مثل: الزرينخ، النيكل، النحاس، الفناديوم، و كلها تسبب التسمم للعامل المساعد،ويتم التعبير عنها.

كبريتيد الهيدروجين:

ويكون مذابا في النفط الخام أو أحد منتجاته، وتقاس بوحدات من المليون، و هو غاز سام ينبعث اثناء الخزن او المعالجة.

ان الفحوصات المذكورة اعلاه للنفط الخام، يتم قياسها لأنها تؤثر على نقل وخزن النفط الخام و منشاته، كما انه تحدد نوع المنتجات التي يمكن تحصيلها من النفط الخام ' وتؤثر على الاعتبارات البيئية. كما تؤثر هذه الخواص على سعر النفط الخام حيث ان النفط الخفيف قليل الكبريت يكون سعره اعلى من النفط الثقيل عالي المحتوى من الكبريت.[1]

الفرع الثاني: الأهمية الاقتصادية للنفط

يحتل البترول مكان الصدارة في اقتصاديات الطاقة حيث يلعب دورا حيويا في العالم المعصر، كما يتزايد دوره باستمرار بسبب كثرته وتعدد استعمالاته سواء في الدفاع القومي أو في الصناعة أو حتى في الزراعة، فضلا عن استعمالاته في الحياة اليومية العادية للإنسان.[2]

[1] /https://iraqigeolibraey.yoo7.com, 21-03-2021، 23h00.

[2] بيرش أحمد، **أثر الارادات النفطية على سياسة الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2012/2000**، رسالة ماجيستير، جامعة عمار ثليجي، الاغواط، 2015/2014، ص5.

أولا: أهمية البترول في القطاع الصناعي:

يكرس ثلث البترول المستهلك في العالم لأجل تشغيل الصناعة، ويمكن القول أن العملية الصناعية لا تستطيع الاستمرار بشكل منتظم دونه فهو مصدر للحرارة، الطاقة المتحركة و أغراض أخرى، و هو أساس الصناعة البتروكيمياوية حيث تقدر عدد المنتجات البترولية بأكثر من 80 ألف منتج.[1]

ثانيا: أهمية البترول في القطاع الزراعي:

دخل القطاع الزراعي في الوقت الحاضر طوره الحديث الذي يمكن ان نطلق عليه " البترو – زراعة " وذلك لسببين رئيسيين هما:

1.البترول كمصدر لتوليد الطاقة المحركة للآلات الزراعية الحديثة:

عند عرض الآلات التي تستخدم في الزراعة الحديثة لكانت كثيرة ومتنوعة، منها الجرارات ذات المحاريث المتعددة، والباذرات الالية، و المحشات والحاصدات، و الدراسات ومضخات الري، ومعاصر الزيت والمطاحن، وغيرها من الآلات التي تساهم في جميع اعمال الحقل الكثيرة و المتنوعة.[2]

2.استعمال المنتجات البتروكيماوية واثارها في التقدم الزراعي:

تبرز أهمية الصناعة البتروكيماوية على الصعيد الزراعي فيما تقدمه من منتجات كيمياوية كالأسمدة الازوتية (تستعمل في تسميد التربة وتحسين انتاجيتها) والمبيدات الحشرية، وعلف الحيوانات، وجميعها تصنع من بعض المشتقات النفطية.[3]

ثالثا: أهمية البترول في القطاع التجاري:

يشكل البترول ومنتجاته سلعة تجارة دولية لها قيمة مالية ضخمة، فالشركات الأجنبية تشتري من الأسواق العالمية أكثرية البترول المستخرج في البلدان النامية، ومن ثم تبيع منتجاته المصنعة في أكثر من 100 بلد محققة بذلك أرباحا كبيرة، ففي سنة 1984 قدرت الأرباح الصافية لمجموع الاحتكارات البترولية الغربية حوالي 27 مليار دولار، كان نصيب الاحتكارات الأمريكية منها حوالي 20 مليار دولار، وخلال السنوات 1983/1974

[1] دخلي عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص33.
[2] المرجع نفسه، ص35.
[3] المرجع نفسه، ص35.

حولت الشركات البترولية الامريكية إلى بلدها الام ما مقداره 110 مليار دولار كربح صافي نتيجة الاستثمارات البترولية في الخارج، كما حولت الشركات البترولية البريطانية و الهولندية والفرنسية إلى بلدانها في الفترة نفسها 30 مليار دولار نتيجة هذه العمليات، إذ يعتبر البترول الدولي صناعة تشمل المليارات من الدولارات، تؤثر بأوجه مختلفة في موازين المدفوعات لثلاث فئات من الدول، هي الدول المنتجة للبترول والدول المستهلكة وغير المنتجة وبلدان الشركات البترولية الكبرى.[1]

رابعا: أهمية البترول كمصدر للإيرادات المالية:

مصادر رأس المال في البلدان المنتجة ترتكز أساسا على الإيرادات البترولية التي تشكل أهم مصادر التمويل للتنمية الاقتصادية، كما أن الإيرادات البترولية لا تتعلق فقط بالدول المنتجة، وإنما كذلك الدول المستهلكة له، في شكل ضرائب على الاستهلاك مثلا، ويساهم البترول في توليد الإرادات المالية بمقدار عال جدا، خاصة لما يكون في شكل مشتقات بترولية، ولقد شكلت نسبة مساهمة البترول في الدخل الوطني لمجموع الدول العربية لسنة 2005 نسبة قدرت ب 38.8 % أي ما يعادل 413.6 مليار دولار، و في الجزائر مثلا يمثل حوالي 60% من الميزانية العامة للدولة، و46% من الناتج الوطني الخام و97% من إجمالي الصادرات.[2]

ومن المؤكد أن البترول سيبقى يحتفظ بمركز اقتصادي ينافس كافة مصادر الطاقة البديلة، وسيبقى محتفظا بهذه الأفضلية طيلة نصف القرن الواحد والعشرين، وذلك لسببين الآتيين:[3]

السبب الأول: ويتمثل في قصور الطاقات البديلة عن حلولها محل البترول للاعتبارات التالية:

- تكاليف الباهظة: اذ بينت التجارب أن بعض المصادر غير اقتصادية لتكاليفها الباهظة كما هو الحال لطاقة الرياح وطاقة أمواج المحيطات.
- انعدام الفاعلية: اذ بينت التجارب عدم فاعلية الاعتماد على بعض المصادر البديلة، كالتجارب على استخدام الكحول المستخرج من الذرة وقصب السكر كوقود للسيارات.
- انعدام الأمان: اذ استخدم بعض البدائل كان غير امن، مثل استخدام الطاقة النووية كمصدر للوقود في المجالات السلمية انتهى الى حدوث كوارث مثل كارثة فوكوشيما.

[1] قويدري قوشيح بوجمعة، مرجع سبق ذكره، ص34.
[2] دخلي عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص36.
[3] بيرش أحمد، مرجع سبق ذكره، ص7.

– حماية البيئة: حيث أصبحت بعض مصادر الطاقة البديلة غير ملائمة للاستعمال بسبب الحملة الشديدة لنشطاء البيئة، كمقاومتهم لعودة استخدام الفحم لما يحدثه من تلوث وأضرار على البيئة.

السبب الثاني: ويعود الى المميزات والصفات الطبيعية والفنية التي يتمتع بها البترول ضمن مجموعة مصادر الطاقة المستغلة في العالم وأهم هذه المزايا:

– ارتفاع قيمته الحرارية مقارنة مع بقية المصادر الأخرى، حيث أن كمية الحرارة المتولدة منه تكون أكبر وأعلى من أي مصدر اخر.

– ضعف كلفة البترول الإنتاجية مع المصادر الأخرى للطاقة.

– توفره بكمية كبيرة رغم خاصية النضوب.

– مصدرا للعديد من المنتجات السلعية التي يحتاجها الانسان في مختلف نشاطات الحياة ومصدرا للطاقة خاصة (الصناعية البتروكيماوية).

– قيمته الاستعمالية عالية مقارنة مع المصادر الطاقوية الأخرى.

الفرع الثالث: الأهمية الاستراتيجية للنفط

تبرز الاهمية الاستراتيجية للبترول من خلال التطرق الى المعايير الثلاثة، سواء من الناحية الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية و العسكرية في مايلي نبرز اهم الاستراتيجية من خلال:

1.1 اهمية النفط من ناحية الاقتصادية

راي علماء الاقتصاد المحديثين أمثال ادلمان و فرانكل تشكل الطاقة عاملا جديدا [1]من عوامل الانتاج الى جانب الارض. العمل. راس المال و التنظيم و تعتبر الطاقة النفطية لحد الان الاوفر و الاسهل والافضل كما أن تبعية المجتمع العصري حيال النفط اصبحت و وثيقة واعتبر استهلاكه معيارا للتقدم الاقتصادي.

أ–دوره قطاع الصناعة: ثلث النفط المستهلك في العالم لأجل تشغيل الصناعة و يمكن القول ان العملية الصناعية لا تستطيع الاستمرار بشكل منتظم دون النفط فهو مصدر للحرارة. الطاقة المحركة وهو اساس الصناعة البتروكيميائية.

[1] حافظ البرجاس، **الصراع الدولي على البترول العربي**، بيسان للنشر، لبنان، الطبعة 1، سنة 2000، ص 160.

ب– دوره في قطاع الزراعة: القطاع الزراعي تطور في الوقت الحديث الذي يمكن ان نسميه "البترو – زراعة " وذلك لسببين هما: – النفط كمصدر لتوليد الطاقة المحركة للآلات الزراعية الحديثة

– استعمال المنتجات البتروكيمياوية في الزراعة

في دراسة صدرت عن منظمة الاغذية و الزراعة فاو اشارت الى ان الحل الاقرب لمشكلة الغذاء العالمية من نقص و امراض التي تصيب الحيوانات هو التوسع في استخدام الاسمدة و المبيدات الحشرية[1].

جـ –دوره في قطاع التجارة: النفط هو سلعة و منتجات تجارية دولية لها قيمة مالية ضخمة 'الشركات الاجنبية الكبرى تشتري النفط من الاسواق العالمية المستخرج من الدول النامية ثم تبيعه و بذلك تحقق ارباحا كبيرة.

خلال السنوات 1974-1983 حولت الشركات النفطية الامريكية الى بلدها الام مقدرا 110 مليار دولار كربح صافي نتيجة الاستثمارات النفطية في الخارج كما حولت الشركات البريطانية و الهولندية و الفرنسية الى بلدانها في الفترة نفسها 30 مليار دولار نتيجة هذه العمليات[2].

أهمية النفط على الصعيد الاجتماعي

إن بلدان أوروبا الغربية التي دمرتها الحرب العالمية الثانية قد أعيد بناؤها بفضل البترول الذي يتألق دوره في المجال الاجتماعي:

أ. دور النفط في قطاع المواصلات:

أصبح البترول بمثابة الدم للنقل الحديث وتقدر الكميات المستخدمة منه في قطاع المواصلات بحوالي 35% من مجموع البترول المستهلك في العالم ويعتبر البنزين وقود السيارات، المازوت وقود الطائرات و البواخر، الكيروزين وقود الطائرات النفاثة وتجدر الإشارة إلى أن صناعة السيارات تبقى الصناعة الأساسية في الدول المتطورة وتحتل المرتبة الأولى في التجارة الدولية.

[1] مشدن وهيبة، **أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973–2003**، رسالة ماجيستير، فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص 30.

[2] المرجع نفسه، ص 30.

ب. دور البترول في توليد الطاقة الكهربائية:

يؤمن البترول معظم الطاقة الكهربائية المنتجة في العالم فهو الوقود الأفضل في التكلفة والنظافة.

ج. المنتجات البتر وكيماوية واستخداماتها:

حلت المنتجات البتر وكيماوية محل المنتجات الطبيعية بحيث بات من الصعب الاستغناء عنها في حياتنا مثل مواد البلاستيك، الألياف الصناعية، المنظفات، المطاط، الأدوية، الدهانات، الأسمدة.

3.1 أهمية النفط على الصعيد السياسي والعسكري

أ. أهمية النفط على الصعيد السياسي:

إن علاقة البترول بالسياسة هي علاقة قديمة تعود إلى تاريخ اكتشافه إلا أنه أصبح محورا في السياسة الدولية بعد أن حل مكان الفحم كمصدر أساسي للطاقة حيث قال كليمنصو أثناء الحرب العالمية الأولى أن " البترول ضروري كالدم" وكتب كوليدج رئيس الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1924 عند افتتاح اللجنة الفدرالية أن " تفوق الأمم يمكن أن يقرر بواسطة امتلاك البترول ومنتجاته " ويعتقد ساسة الولايات المتحدة أن البترول هو الإنتاج العالمي الذي يجب أن يبنى على أساسه السلام، لذلك بات يشكل عاملا مؤثرا في صنع القرار السياسي في كل الدول المنتجة والمستهلكة معا.

1. بروز الدور السياسي للنفط:

المعروف أن توزيع الثروة النفطية في العالم هو توزيع غير متساو فهناك بلدان صغيرة ليست لها قوة سياسية أو عسكرية تمتلك احتياطيا كبيرا من النفط في حين أن معظم الدول الصناعية الكبرى بإستثناء الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي السابق محرومة منه، هذا الواقع جعل من النفط وكيفية الحصول عليه هدفا من أهداف التخطيط السياسي والاستراتيجي لدول العالم الصناعي وأصبحت المناطق الحيوية كالشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحتل مركز الصدارة في العلاقات الدولية منذ منتصف هذا القرن وحتى الآن كما أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه الوطن العربي لا يمكن أن تتم بمعزل عن موضوع النفط الذي تعتبره مادة إستراتيجية لأمنها القومي لهذا المبدأ دأبت

منذ منتصف هذا القرن على إقامة الأحلاف السياسية إنشاء القواعد العسكرية لتأمين تدفق النفط وحماية طرق إمداداته.[1]

وقد برز الدور السياسي للبترول بشكل فعال من خلال الحرب التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط في ظل الصراع العربي – الإسرائيلي فمن أزمة السويس سنة 1956 مرورا بحرب 1967 فحرب أكتوبر 1973 إلى الحرب العراقية – الإيرانية سنة 1980 ثم حرب الخليج سنة 1991 والعدوان الأخير على العراق سنة 2003 كان البترول في كل هذه الحروب عنوانها الأكبر وهدفها المعلن والخفي حتى أطلق عليها تسمية" حروب البترول ".

2. النفط كسلاح سياسي:

لقد استعمل النفط كسلاح ضغط سياسي في أكثر من مناسبة حيث استعملته الشركات البترولية للضغط على الحكومات التي أممت بترولها أو التي حاولت أن تتمرد على عقود الامتيازات أو بسبب المنافسة كما استخدمته الدول المنتجة للبترول لبلوغ أهداف سياسية أو لتحسين أوضاعها الاقتصادية واستعملته الهيئات الدولية[2] للضغط على دول رأت أنها حادت عن الإجماع الدولي.

3. أهمية النفط على الصعيد العسكري:

يقول أو كونور في كتابه إمبراطورية البترول الصادر في موسكو سنة 1985 " من يملك البترول سيملك العالم لأنه بفضل المازوت سيسيطر على البحر وبفضل بنزين الطائرات سيسيطر على الجو وبفضل بنزين السيارات سيسيطر على البربل أكثر من ذلك أنه بفضل الثروات الخيالية التي يمكن أن يجمعها من البترول سيتحكم بقطاعات اقتصادية كاملة."

– البترول مصدر الوقود الضروري لآلة الحرب الميكانيكية: يقدر الطلب العسكري العالمي على البترول مابين 2.5و4.5 مليون برميل يومي أي ما يعادل 5% من الاستهلاك البترولي العالمي وترتفع هذه النسبة في حالة الحروب ويحتل الوقود النفاث (الكيروسين) مركز الصدارة بين المشتقات البترولية المستعملة إذ تصل حصته إلى أكثر من 3/2 من الاستهلاك البترولي العسكري وبالرغم من التطور الحاصل في الأسلحة النووية فإن الخيار النووي لازال مخيفا.

[1] مشدن وهيبة، مرجع سبق ذكره، ص 21.

[2] قرار الامم المتحدة رقم 661 ضد العراق الخاص بفرض عقوبات اقتصادية كاملة وقرار النفط مقابل الغذاء.

– **التجهيزات النفطية ذات الأغراض العسكري:** تعتبر التجهيزات المعدة لنقل الوقود خاصة البترول من أهم وأكبر التجهيزات العسكرية التي يتوجب على القوات المسلحة نقلها وتوزيعها في مناطق القتال وتشمل على خزانات ضخمة، ناقلات كبيرة، سكك حديدية، سيارات حوضية وخطوط أنابيب، يعتبر خط أنابيب حلف الناتو أطول خط استراتيجي عسكري للوقود حيث يمتد مسافة 10000 كيلومتر في غرب أوروبا ويخزن حوالي مليوني متر مكعب.

– **النفط واتجاهات نتيجة الحرب:** إن الدولة التي تمتلك الوقود البترولي ما يكفي قواتها لفترة طويلة وتستطيع نقل تلك الإمدادات وتجهيزاتها إلى مناطق القتال هي الدولة الأكثر حظا في النصر إذا توفرت لها بقية العوامل.

– **النفط سببا للحرب أو هدفا لها:** يبقى العامل الاقتصادي السبب الأهم وراء الحروب من بينها محاولة السيطرة على المناطق الغنية بالمواد الأولية التي يأتي النفط في مقدمتها.

المبحث الثاني: تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية والعوامل المؤثرة فيها

يتميز السعر البترولي عن غيره من المواد الأساسية في الاسواق العالمية من حيث تذبذبه السريع، ومساهمة العديد من العوامل في تحديد قيمته.

المطلب الأول: مفهوم سعر النفط وأنواعه

الفرع الأول: مفهوم سعر النفط

السعر في مفهومه العام هو عبارة عن التعبير النقدي لقيمة السلعة في وقت ومكتن معين.[1] السعر هو عبارة عن قيمة الشيء معبرا عنها بالنقود، والسعر قد يعادل قيمة الشيء أو لا يتعادل معها أي قد يكون السعر أقل أو أكثر من قيمة ذلك الشيء، ومن خلال هذا التعريف فإن السعر البترولي يعكس قيمة المادة أو السلعة البترولية معبرا عنها بالنقود.[2]

" يعتبر السعر البترولي تلك القيمة النقدية التي تعطي للسلعة البترولية خلال فترة زمنية محددة، نتيجة تأثير عدة عوامل اقتصادية، سياسية، اجتماعية، مناخية، بالإضافة الى طبيعة السوق السائدة حينها ".[3]

الفرع الثاني: أنواع أسعار النفط:

يتميز السعر النفطي بعدة أنواع من بينها:

1. **الأسعار الفورية (Spot Prices)**: ظهر هذا النوع من الأسعار مع وجود السوق الحرة أو التنافسية، ويمكن تعريفه على أنه سعر الوحدة البترولية المتبادلة انية أو فوريا في السوق البترولية الحرة، فالسعر الفوري يتأثر كثيرا إذا كانت هناك اختلال في السوق البترولية.[4]

---

[1] Kotler، Philip، G. Armstrong، J. Saunders، V. Wong، **Principles of Marketing**، (second European Edition) Italy، Prentice Hall Europe، 1995، P681.

[2] دواح بلقاسم ويعقوب مروة، أثر تقلبات أسعار البترول على الميزان التجاري، **ما بعد البترول: المبادلات التجارية الأورو متوسطية**، جامعة مستغانم، أكتوبر 2018، ص2.

[3] دخلي عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص51.

[4] بوعوينة مولود، **العلاقة بين سعر البترول وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، رسالة ماجيستير، جامعة الجزائر، 2010/2009، ص5.

2. الأسعار الآجلة (Future Prices): وهي أسعار التسوية في عقود آجلة التسليم تتراوح مدتها عادتا بين شهر و خمس سنوات واحيانا ثماني سنوات، حيث يلتزم المشتري بشراء النفط في تاريخ مستقبلي و بسعر محدد سلفا، ويتحدد في العقود الآجلة تفصيلا نوعية وكمية البترول التي تم التعاقد عليها.[1]

3. السعر الاسمي: ويعني القيمة النقدية لبرميل البترول الخام معبرا عنه بالدولار فنقول مثلا أن سعر الأوبك يساوي 80 دولار للبرميل.[2]

4. السعر الحقيقي: سعر البتول الحقيقي أو ما يسمى سعر البترول بالدولار ثابت القيمة، والذي يعبر عن تطور السعر عبر فترة زمنية معينة بعد استبعاد ما طرأ عليه خلال تلك الفترة من عوامل التضخم النقدي أو التغيير في معدل تبادل الدولار الذي يتخذ أساسا لتسعير البترول مع العملات الرئيسة الأخرى، ومن هنا يلزم أن ينتسب السعر الحقيقي إلى سنة معينة وهي سنة الأساس، وعليه فإن سعر البترول هو القيمة النقدية التي تعطي لوحدة واحدة من البترول خلال مدة زمنية معينة.[3]

الفرع الثالث: طرق ومراحل تسعير النفط

تطور تسعير النفط الخام وطرق تحديده متأثرا بالعوامل السياسية والاقتصادية بالإضافة إلى طبيعة السوق النفطية السائدة في وقتها، يمكن تفسير مراحل هذا التطور إلى:

1. مرحلة تسعير النفط الخام في ظل الاحتكار المطلق(1920-1939):

يمكن تقسيم هذه المرحلة إلى ثلاث مراحل[4]:

أ- مرحلة نقطة الأساس الواحدة:

فرضت الشركات البترولية الاحتكارية نظاما خاصا بالأسعار المعلنة عرف بنظام نقطة الأساس الواحدة ويتم من خلاله حساب كل أسعار الخامات العالمية كما يلي:

سعر خام خليج المكسيك مضافا إليه تكاليف النقل والتامين من منطقة خليج المكسيك إلى مناطق الاستيراد.

[1] د بلقلة إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص24.

[2] الموقع http//petro-press.com.19:35 ، اليوم 2021/03/22، الساعة

[3] دواح بلقاسم ويعقوب مروة، مرجع سبق ذكره، ص3.

[4] سالم عبد الحسن رسن، **إقتصاديات النفط**، دار الكتب الوطنية، طرابلس ليبيا، الطبعة الاولى، 1999، ص195.

ب- مرحلة نقطة الأساس المزدوجة: هذا النظام الجديد تمت إضافة نقطة أساس جديدة في منطقة الخليج العربي إضافة الى نقطة خليج المكسيك، فكان نفط الخليج العربي يحسب على أساس خامات خليج المكسيك في الأسواق الدولية مضاف اليه أجور الشحن الحقيقية من مناطق الإنتاج الى مناطق الاستهلاك.

ج- مرحلة نقطة الأساس الواحدة المتعادلة:

وصار يحسب في هذه المرحلة باحتساب سعر النفط الخليج العربي كما يلي، سعر نفط الخليج العربي مضافا إليه تكاليف النقل من الخليج العربي إلى ميناء ساو ثمين بغرب إنجلترا.

2. مرحلة تحديد سعر النفط الخام في ظل الانحصار الاحتكاري (1950-1980):

تسعير النفط الخام لهذه المرحلة يمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل[1]:

أ- قاعدة صافي المحقق:

وفق هذه القاعدة كان يتم الاعتماد على سعر النفط الأمريكي وسوق خليج المكسيك في تحديد الأسعار المعلنة للنفط.

ب- قاعدة سعر الإشارة:

خلال هذه الفترة أصبحت منظمة الأوبك والشركات النفطية الاحتكارية تحدد الأسعار.

ج- قاعدة السعر الرسمي:

شهدت هذه المرحلة تصحيحا هيكليا في أسعار النفط حيث تمكنت منظمة الدول المصدرة للنفط وخاصتا العربية منها من رفع مستوى السعر المعلن وفقا ما يتماش مع مصالحها الخاصة.

3. مرحلة تسعير النفط الخام في ظل المنافسة الحرة (1980- حتى الآن):

في هذه المرحلة زالت سيطرة الشركات النفطية الاحتكارية لتنتقل هذه السيطرة إلى يد منظمة الدول المصدرة للنفط حيث أصبحت تتحكم في الأسعار، لكن لم تدم إلا ستة سنوات.

[1] محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، جامعة عنابة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص 206.

المطلب الثاني: تطور تقلبات أسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها

الفرع الأول: التطور التاريخي لأسعار النفط

التطور التاريخي لأسعار النفط لم يخضع لوتيرة ثابته وانما كان يتم وفقا لمصالح الاحتكارات النفطية لذلك ظهرت أنواع عديدة لسعر النفط حسب الهدف الذي تفتضيه مصلحة الشركات الكبرى.

1. تطور أسعار النفط قبل 1970:

لقد سيطر على الصناعة النفطية منذ اكتشاف النفط عدد قليل من الشركات، لذلك اتصفت سوق النفط باحتكار القلة حيث اخذ الكارتل النفطي على عاتقه مهمة تقسيم الأسواق وتحديد الأسعار وكانت تأتي دائما على حساب مصالح الدول.

وقد تم اعتماد نقطتين لتسعير النفط العالمي وهي نقطة وحيدة للتسعير[1]:

- نقطة أساس وحيدة للتسعير.
- الخليج العربي نقطة أساس ثانية للتسعير.

2. تطور أسعار النفط في الفترة (1970-2010):

شهدت هذه المرحلة تطورات، أين لجأت المنظمة إلى خفض الإنتاج لدعم الأسعار وخفضته فعلا عام 1982 وهذا سعيا وراء الإبقاء على الأسعار عند مستوى مرتفع، ونتيجة لاستمرار حالة عدم الاستقرار خلال عام 1984، اقرت منظمة الأوبك تخفيض اخر على الأسعار، وعلى الرغم من ذلك فان حالة عدم الاستقرار قد استمرت، فقامت بفرض سقف انتاجي محدد في نهاية 1986 تضمنت حصصا فردية التزمت بها اقطارها الأعضاء فارتفعت الأسعار من جديد عام 1987[2]

الفرع الثاني: الصدمات النفطية

لقد شهد سوق النفط عدة أزمات مرتبطة بتقلبات أسعار النفط منذ بداية السبعينات إلى غاية الآن وتتمثل أهم المحطات التاريخية مايلي:

[1] سالم عبد الحسن رسن، مرجع سبق ذكره، ص ص195-196.

[2] نور الدين هرمز وآخرون، **تغيرات اسعار النفط العربي وعوائده**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29 العدد 1 دمشق، 2007، ص ص 89-90.

أولا: الأزمات النفطية العالمية من سنة 1973 –2008

1.الأزمة النفطية الأولى 1973: لقد أطلق على هذه الأزمة إسم أزمة تصحيح الأسعار البترولية وتقييم برميل البترول بقيمته الحقيقية التي كانت متدنية إلى مستويات قياسية، حيث في سنة 1973 م قررت المنظمة زيادة أسعار البترول من جانب واحد لتقفز من 3دولار للبرميل الواحد في أكتوبر 1973م إلى 12دولار أي رفعت الأسعار بنسبة 400%.[1] وذلك من خلال إقدام الدول العربية بصفة خاصة على رفع أسعار نفوطها تمكنت من مضاعفة أسعار النفط إلى مستويات لم تكن متوقعة عن طريق تحديد الأسعار دون اللجوء إلى الشركات النفطية الكبرى مستغلة النفط كأداة للضغط على الدول الكبرى.[2]

2. الأزمة النفطية 1979: بعد سنة 1973 تأكد أن عصر البترول الرخيص قد انتهى وأن عصر السيطرة المطلقة للشركات البترولية على الأسعار انتهت أيضا وأن الدول المصدرة للبترول لن ترضى بأقل من القيمة التي تراها عادلة لسعر بترولها، وبذلك تعاقبت مؤتمرات الأوبك لمراجعة الموقف وتصحيح الأسعار فيما يتلاءم والإعتبارات المختلفة خصوصا تزايد التضخم النقدي العالمي.[3]

إرتفعت أسعار البترول ثانية وبشكل مفاجئ سنة 1979م ثلاث مرات إثر الحرب العراقية الإيرانية (حرب الخليج الأولى) من 13دولار إلى 32دولار للبرميل الواحد خلال أشهر قليلة مما أدى إلى إنفجار أزمة نفطية ثانية، وذلك بسبب إنخفاض الإنتاج الإيراني مما سبب شح في الإمدادات البترولية وبالتالي ارتفاع أسعار البترول.[4]

3. الأزمة النفطية سنة 1986: إن الأزمة النفطية لسنة(1986 الأزمة النفطية العكسية) تختلف عن الازمتين النفطيتين الأولى والثانية، حيث أن هاتين الأخيرتين كان لهما الأثر السلبي على الدول الصناعية الكبرى المستهلكة للنفط، أين سجلت الأسعار مستويات مرتفعة جدا نتيجة إنخفاض الإمدادات النفطية وزيادة الطلب، أما أزمة 1986 فكان لها الأثر السلبي على الدول المنتجة للنفط في مقدمتها دول الأوبك نتيجة إنخفاض الأسعار إلى مستويات متدنية، بسبب زيادة المعروض النفطي على الطلب النفطي، وعلى هذا الأساس أصطلح على تسميتها الازمة النفطية العكسية لأنها تختلف عن الأزمتين الأوليين من حيث الآثار، لكن السبب الرئيسي

[1] مريم شطيبي محمود، مرجع سبق ذكره، ص 5.
[2] موري سمية، مرجع سبق ذكره، ص 14.
[3] المرجع نفسه ، ص 16.
[4] مريم شطيبي محمود، مرجع سبق ذكره، ص 4.

مشترك والذي يتعلق بالاختلال بين الكميات المطلوبة والمعروضة للنفط.[1] وبداية من عام 1986 انهارت الأسعار بشكل سريع خلال الأشهر الأولى، فوصل سعر برميل النفط الخام خلالها إلى 13 دولار للبرميل بعد أن كان في مستوى 27.5 دولار للبرميل سنة 1985 ما خلق أزمة حقيقية للدول المنتجة للنفط خصوصا أعضاء الأوبك نتيجة للحملة المعادية التي تبنتها الوكالة الدولية للطاقة بالتعاون مع شركات النفط الكبرى.[2]

4. الأزمة النفطية سنة 1990: بعد أن وجدت المنظمة (الأوبك) الحل الأوسط بين كل من العراق وإيران، إرتفع السعر المعلن بعد أن حددته المنظمة من 13 دولار إلى 18 دولار. إلا أن حرب الخليج الثانية أدت إلى ارتفاع الأسعار النفطية مرة أخرى وذلك نتيجة التحوط والخوف من تكرار سيناريو الأزمة التي نتجت من حرب الخليج الأولى، مما أدى إلى ارتفاع الطلب بالإضافة إلى إنخفاض الإمدادات النفطية لكل من العراق و الكويت مما تسبب في ارتفاع السعر المعلن من 18 دولار إلى 20 دولار.[3]

5. الأزمة النفطية سنة 1998: في نهاية التسعينات وبالضبط سنة 1998م تعرضت السوق البترولية العالمية إلى هزة سعرية ثانية أدت إلى إختلال كبير في العرض و الطلب، فتدهورت أسعار البترول إلى أدنى مستوى لها بما يقل عن 10 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة.[4]

6. الأزمة النفطية سنة 2004: تميزت هذه السنة بارتفاع متواصل لأسعار النفط حيث وصلت إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الإسمية للنفط من قبل، إذ وصل المعدل السنوي لسعر سلة أوبك إلى 36 دولار للبرميل (وهو أعلى معدل سنوي لسلة أوبك منذ بدء العمل بنظام السلة في عام 1987م)، وقد عرفت هذه الفترة بثورة أسعار النفط.[5]

7. الأزمة النفطية سنة 2008: إرتفعت أسعار النفط بشكل قياسي في نهاية سنة 2007 محققة 100 دولار للبرميل، وبعد إنفجار أزمة 2008 التي تسببت في إفلاس المؤسسات والبنوك وكذلك حالة الكساد التي دخلها الاقتصاد، منعكسة بذلك على السوق النفطية التي كانت في أعلى مستوياتها حيث بلغ سعر برميل النفط

[1] دخلي عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص 116.

[2] موري سمية، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[3] بن حدو أمنة وآخرون، أثر تقلبات أسعار النفط على الاداء الاقتصادي الجزائري، **ملتقى حول: ما بعد البترول: التبادلات التجارية والاختيارات الاقتصادية للدول الأورو متوسطية**، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 25/24 أفريل 2018، ص 3.

[4] المرجع نفسه ، ص 4.

[5] مريم شطبي محمود، مرجع سبق ذكره، ص 4.

148.28 دولار ليتهاوى لسعر 61 دولار للبرميل نهاية سنة 2008، ثم يرتفع تدريجيا ليصل لسعر 80 دولار للبرميل سنة 2009.[1]

8. الأزمة النفط العالمية 2014: عرفت أسواق النفط العالمية تقهقرا في أسعار النفط في النصف الثاني من سنة 2014م بعد أن وصلت الأسعار إلى مستويات منخفضه لم تسجلها منذ 5 سنوات، فاشتدت المخاوف من ازمة يرجعها الخبراء إلى تخمة المعروض العالمي من هذه المادة الحيوية، اضافة إلى تراجع حصة منظمة الدول المصدرة للنفط اوبيك وتضائل سلطتها على تحديد الأسعار، مع ظهور منتجات بديلة للنفط وظهور منتجين جدد، وإلى توازنات إقليمية وجيوسياسية.[2]

ثانيا: أثار أزمات الأسعار النفطية

1- الآثار المترتبة في حالة ارتفاع أسعار النفط

1-1. بالنسبة لاقتصاديات الدول المصدرة للنفط: تتلخص أهم هذه الآثار في:

- زيادة كبيرة في العوائد النفطية وانعكاس ذلك على تطور مستوى معيشة الفرد، حيث بلغت العوائد النفطية لهذه الدول 90 مليار دولار 1974. لتصل إلى 278 مليار دولار 1980، وقد أتاحت هذه العوائد فرصا لتحسين مستويات المعيشة في هذه الدول وعززت من قدرات الحكومة على تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية.[3]

- زيادة حجم الفوائض المالية النفطية: حيث ارتفعت الفوائض المالية في هذه الدول من 05 مليار دولار سنة 1973إلى 106 مليار دولار عام1980، وتوجه الدول المصدرة للبترول هذه الفوائض عبر عدة منافذ كتقديم معونات مالية أو قروض للدول النامية، استثمارات في الدول الصناعية، إنشاء مؤسسات متنوعة للتمويل أو إيداعها على شكل ودائع في بنوك الدول الصناعية.[4]

[1] بن حدو أمنة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 4.
[2] مريم شطبي محمود، مرجع سبق ذكره، ص 5.
[3] موري سمية، مرجع سبق ذكره، ص25.
[4] المرجع نفسه، ص25.

1-2.بالنسبة لاقتصاديات الدول الصناعية: ويمكن تلخيص آثار هذه المجموعة في:

- زيادة أعباء موازين المدفوعات: تتحمل موازين المدفوعات لدول هذه المجموعة عبء كبير جراء ارتفاع أسعار النفط يساوي الزيادة في قيمة وارداتها من البترول الخام، إضافة إلى ارتفاع تكاليف البحث عن الطاقة البديلة.[1]

- احتواء الفوائض المالية النفطية: إذ أن معظم هذه الفوائض تتسرب من خارج الدول المصدرة للنفط سواء في صورة استثمارات أو إيداعات أو في صورة واردات متنوعة، إضافة إلى زيادة أسعار المواد والسلع المصنعة، التجهيزات، وبذلك نجد أن الدول الصناعية المتقدمة هي المستفيد من زيادة العائدات المالية للدول النفطية، ويعكس هذا الوضع مدى عجز الدول المصدرة للبترول عن استيعاب هذه الفوائض نتيجة ضعف فرص التوظيف داخلها.[2]

1-3.بالنسبة لاقتصاديات الدول النامية المستوردة للبترول: يمكن تلك الآثار في:

- تفاقم عجز موازين مدفوعاتها وتدهور شروط التبادل الدولي.

- زيادة المديونية الخارجية: ارتفعت الديون الخارجية لهذه الدول بسبب ارتفاع أسعار النفط فبلغت86 مليار دولار سنة 1971 لتصل إلى 524 مليار دولار عام 1981، إضافة إلى تزايد عبء خدمة الديون ولعل الاقتراض كان السبيل الوحيد أمام هذه الدول لتخفيف من حدة أزمتها الاقتصادية.

- الاستفادة من الفوائض المالية النفطية للدول المصدرة، حيث أتاحت الفوائض التي حققتها الدول النفطية فرصة أمام هذه الدول للحصول على قروض للمشروعات أو دعم للميزانية.[3]

2. الآثار المترتبة في حالة انخفاض أسعار النفط

2-1.بالنسبة لاقتصاديات الدول المصدرة للنفط:

أثرت الانخفاضات المتتالية في أسعار البترول على اقتصاديات الدول النامية المصدرة للبترول حيث أدى إلى انخفاض العائدات البترولية والفوائض المالية وبالتالي:

- انخفاض الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المصدرة للبترول.

- تقليص الإنفاق العام في هذه الدول بسبب تراجع الإيرادات البترولية.

[1] داود سعد الله، **أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2011-2012، ص31.

[2] المرجع نفسه، ص ص31-32.

[3] موري سمية، مرجع سبق ذكره، ص26.

ومع ذلك كان من المفترض أن لا ينخفض الإنفاق الحكومي بنفس نسبة انخفاض الإيرادات العامة، بسبب ارتباط الإيرادات بعوامل خارجية أي العوائد البترولية والسوق العالمي للنفط في حين أن النفقات العامة ترتبط بعوامل داخلية تتمثل في برنامج التنمية الاقتصادية وبالضغوط التضخمية في الاقتصاد.

أدى انخفاض الإنفاق الحكومي إلى ظهور عجز في معظم الموازنات العامة للدول البترولية، حيث أثر هذا العجز على هيكل النفقات في الدول المصدرة للبترول. حيث أن هيكل النفقات الجارية لم يصبه تغير بعد تقلص العائدات البترولية وإنما الذي تغير هو الإنفاق الاستثماري والإنمائي.[1]

2-2.بالنسبة لاقتصاديات الدول المصدرة الصناعية: تتمثل أهم آثار انخفاض أسعار النفط على دول هذه المجموعة في:[2]

- انخفاض قيمة الواردات من البترول وتحسين موازين مدفوعات هذه الدول، إضافة إلى انخفاض تكاليف إنتاج السلع الصناعية.
- تخفيض الاستثمارات المخصصة للبحث عن البترول.
- انخفاض صادرات دول هذه المجموعة نتيجة تراجع العوائد النفطية للدول المصدرة للبترول خاصة بالنسبة للسلع الاستهلاكية والكمالية.
- تخفيض قدرة البنوك و أسواق المال على ممارسة أنشطتها: إن تراجع عوائد البترول يؤدي إلى قيام الدول البترولية بتخفيض القروض و التسهيلات التي تقدمها إلى السوق المالية و تصفية جانب من استثماراتها في الدول الصناعية.

2-3.بالنسبة لاقتصاديات الدول النامية المستوردة للبترول: تتمثل أهم لآثار هذا الانخفاض في[3]:

- انخفاض قيمة الواردات من البترول لهذه الدول حسب درجت اعتمادها على البترول المستورد.
- انخفاض أعباء خدمة الديون الخارجية.
- تأثر هذه الدول بانخفاض العوائد المالية النفطية للدول البترولية و التي بدورها ستخفض من وارداتها من هذه الدول و بالتالي سوف تنخفض صادرات هذه الدول.
- انخفاض المعونات التي تقدمها الدول البترولية للدول النامية.

[1] داود سعد الله، مرجع سبق ذكره، ص ص 35-36.

[2] موري سمية، مرجع سبق ذكره، ص27.

[3] داود سعد الله، مرجع سبق ذكره، ص ص 34-35.

– التأثير السلبي على برنامج الطاقة في هذه الدول و تراجع عمليات البحث و التنقيب و تطوير مصادر الطاقة البديلة.

الفرع الثالث: العوامل المحددة والمؤثرة في أسعار النفط

أولا: العوامل المؤثرة في أسعار النفط

تصنف العوامل المتدخلة في تذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية إلى عوامل اقتصادية وأخرى غير اقتصادية.

1. العوامل الاقتصادية

يعتمد الاستقرار في سوق النفط العالمي على العرض والطلب والموازنة بينهما، بالإضافة للمخزون العالمي من البترول للان البترول سلعة استراتيجية لها أهميتها في النمو الاقتصادي، فهناك عوامل تؤثر في جانب العرض والطلب العالميين على البترول، ومن أهمها[1]:

أ. الطلب العالمي على البترول: ينقسم الطلب على البترول إلى نوعين، فالأول يتمثل في **الطلب بغرض الاستهلاك**، حيث أنه يتأثر بزيادة معدلات النمو الاقتصادي العالمي والتي ساهمت في زيادة الطلب على المنتجات النفطية كما ان زيادة استهلاك البترول لكل من الصين والهند أثر على الطلب العالمي على النفط. أما النوع الثاني فهو **الطلب بغرض المضاربة " الأسواق المستقبلية "** فقد عرفته الأسواق في منتصف الثمانينات من القرن الماضي، وذلك بدخول السماسرة والمضاربين للأسواق العالمية بهدف تحقيق الأرباح مما أثر على الطلب العالمي على النفط.[2]

ب. العرض العالمي للنفط: تعتبر الإمكانيات المتاحة من المخزون في حقول النفط، وسياسات الدول النفطية ومدى حاجتها إلى النفط، لمواجهة احتياجاتها المحلية أو تصديره، ومن أجل الحصول على موارد نقدية لتلبية الاحتياجات المالية أو الاحتفاظ به للأجيال المستقبلية، من العوامل المؤثرة على العرض العالمي على النفط، كذلك الطلب على النفط وسعره يلعب دورا حيويا في عرض النفط، كذلك المخزون التجاري و الاستراتيجي يؤثر

[1] عماد سالم محمد أبو ميري، **العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية وآثارها على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2014/2000**، رسالة ماجيستير، جامعة الدول العربية معهد البحوث و الدراسات العربية، القاهرة، 2016، ص36.

[2] المرجع نفسه، ص37.

في حجم العرض و خاصتا في التقلبات الموسمية، والمراقب للأحداث خلال الفترة يجد أن العوامل السابقة تحققت جميعها وأثرت في عرض النفط وبالتالي في مستوى الأسعار.[1]

2. العوامل الغير اقتصادية: وتتمثل في جملة من العناصر ظاهرها غير اقتصادي ولكنها تؤثر بشكل أو بآخر على أحد العاملين الاقتصاديين المذكورين سابقا (العرض أو الطلب) ونوجز هذه العوامل في:[2]

1.2 العوامل الجيوسياسية والتنظيمات الدولية: تلعب التوترات والاضطرابات عبر العالم دورا هاما ومؤثرا في تقلبات أسعار النفط كأحداث 11 سبتمبر 2001.[3]

1. التنظيمات الدولية:

أ. منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC): تم إنشاء هذه المنظمة نتيجة لسيطرة بعض الشركات المتعددة الجنسيات والدول المصنعة على شكل تنظيم مشابه للكارتل على أسعار البترول والتحكم فيها والتي كانت هي السبب الرئيسي في إنخفاض الأسعار في معظم الأحيان مما أدى إلحاق أضرار كبيرة باقتصاديات البلدان الأخرى فتقرر في اجتماع بغداد 10و14 ديسمبر 1960 إنشاء منظمة (OPEC) هدفها الأول هو إبقاء أسعار النفط الذي يستغله الكارتل الدولي للنفط خارج حدودها في مستوى مرتفع وحماية مصالح الدول المنتجة وضمان دخل ثابت لها وفرض رقابة على ثرواتها النفطية وعلى عمليات الإستخراج والنقل والأسعار.

ب. الوكالة الدولية للطاقة (IEA): ظهرت هذه الوكالة كرد فعل على أزمة السويس عام 1956 وعلى ارتفاع أسعار النفط عامي 1973-1974 لفرض توحيد وتنظيم جهود الدول المستهلكة في وجه الأوبك، لقد سعت الوكالة لتحقيق أهدافها المعلنة لصياغة برنامج عمل للدول المستهلكة للطاقة وهي:

* تحديد مستوى مشترك من الإستقلالية النفطية أثناء الطوارئ وتحقيق الإجراءات الكفيلة بضغط الطلب وترشيد الاستهلاك.

* وضع برنامج طويل المدى يهدف إلى تقليص التبعية للبلدان المنتجة وتقليل الإعتماد على الطاقة المستوردة.

[1] عماد الدين محمد المزيني، العوامل التي أثرت على أسعار النفط العالمية، **مجلة جامعة الأزهر**، غزة، المجلد 15، العدد 1، 2013، ص334.
[2] المرجع نفسه، ص ص 337- 340.
[3] عماد سالم محمد أبو ميري، مرجع سبق ذكره، ص46.

* تشجيع وتنمية الطاقة البديلة كالطاقة الذرية والشمسية وغيرها.[1]

2.2 العوامل المناخية: وهي أسباب مرتبطة بتقلبات فصول السنة في نصف الكرة الأرضية الغربي وموسم الأعاصير مثل مخاوف زيادة قوة الاعصار وتأثيره في منشأة النفط المكسيكية.

3.2 عوامل نفسية: وهي لا تقل أهمية عن العوامل الأخرى كالخوف من تدني قيمة الدولار مقابل اليورو مما يدفع بالمستثمرين إلى إستخدام النفط ملاذا آمنا في مواجهة ضعف الدولار.

4.2 العوامل الفنية: تؤدي أعمال التطوير والصيانة الدورية نتيجة لحدوث مشاكل فنية أو حريق إلى وقف الإنتاج إلى فترة زمنية محدودة.

5.2 عامل الندرة: كون النفط سلعة ناضبة فإن تأثير ذلك في تقلبات الأسعار أمر طبيعي.

6.2 العوامل البيئية: إن للسياسات البيئية المنتهجة من طرف الدول أثر كبير في تقلب أسعار البترول ومشتقاته[2]

ثانيا: العوامل المحددة في أسعار النفط

في البدء يجب التمييز بين مرحلتين هامتين في مسار أسعار النفط الخام في العالم: الأولى هي مرحلة ما قبل ظهور منظمة الأقطار المصدرة للبترول (أوبك) عام 1960 وجهودها لأكثر من عقد من الزمن بعد ذلك لإيقاف تخفيض الاسعار من قبل الشركات النفطية الكبرى الاحتكارية العاملة في هذه الأقطار حيث كانت (الشقيقات السبع) هي التي تملك وسائل الإنتاج و التصدير من خلال عقود الامتيازات وكان دور الأقطار المالكة الحقيقية للنفط يقتصر على دور جاني الضرائب، والثانية هي مرحلة تعاظم دور الأقطار المنتجة للنفط(الأوبك) في السيطرة على الأسعار من خلال التفاوض لزيادتها عام 1971 وعمليات التأميم والمشاركة إضافة إلى تصاعد دور الأسواق الحرة والوسطاء بنهاية السبعينات من القرن الماضي.[3] أما حاليا فهناك عوامل كثيرة تتحكم في تحديد مستوى الأسعار المستخدمة في تجارة البترول الخام عالميا نوجز الأهم منها فيما يلي:

[1] السعيد رويجع، **التطور التاريخي لأسعار البترول وأثاره على الاقتصاد الجزائري (1970–2009)**، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012، ص 09.

[2] عماد سالم محمد أبو ميري، مرجع سبق ذكره، ص46.

[3] عبد الوهاب الشيخ قادر، **العوامل المؤثرة في أسعار النفط**، دار الوحدة للنشر، السعودية، 2014، ص1.

1. **العرض**: يعتمد العرض على الاحتياطيات المثبتة وتطورها في الدول المنتجة المعروفة، واكتشاف المزيد من الاحتياطيات النفطية في هذه الدول، أو في مناطق أخرى من العالم، وكميات استخراج النفط من هذه الاحتياطيات والطاقات الإنتاجية والتصديرية المتاحة وتطورها أيضا. فكل اكتشاف كبير لاحتياطي جديد وزيادة في الطاقات الإنتاجية والتصديرية أو تعطلها لأي سبب يؤثر على الكميات المعروضة على النفط، وبالتالي على الأسعار المحددة.[1]

2. **الطلب**: الطلب البترولي ويقصد به مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي و النوعي على السلعة البترولية (كخام أو منتجات بترولية) عند سعر معين وخلال فترة زمنية معينة، بهدف إشباع أو سد تلك الحاجات الإنسانية سواء أكانت لأغراض إستهلاكية أو لأغراض إنتاجية، لهذا يعتبر الطلب على السلعة البترولية طلب مشتق، لأنه منصب ومنعكس نحو المنتجات البترولية، وليس نحو المادة الخام رغم الترابط بينهما وبصورة شديدة، فإذا لم يكن هناك طلب على المنتجات البترولية سوف لن يكون هناك طلب على البترول الخام، وأي تغيير يحصل على مستوى طلب المنتجات البترولية يؤثر سلبا أو إجابا على طلب المادة الخام ومنه على سعر البترول الخام.[2]

3. **الموقع**: الموقع الجغرافي لمنافذ التصدير لأي نوع من النفوط الداخلة إلى السوق يحدد كلفت النقل من منفذ التصدير إلى نقطة الاستلام أو الاستهلاك. فكلما قربت منافذ التصدير من نقاط الاستلام كلما كانت أجور الشحن أقل مما يقلل من السعر. وهذا ما يجعل منافذ التصدير في الخليج العربي و البحر الأبيض المتوسط متميزة بالنسبة للدول المستهلكة الكبرى في جنوب شرق آسيا و أوربا. ولا يخفى بان مثل هذه المواقع قد انقلبت في أوقات الازمات والحروب إلى نقمة لمصالح تلك الدول.[3]

4. **طاقات التصفية**: هيا طاقات التصفية المتاحة وانماطها وتطورها وتعقيداتها التقنية في الدول المستهلكة الكبرى، وتلك التي تحدد أسعار المنتجات النفطية، وبالتالي أسعار النفط الخام، فإذا كانت العلاقة بينهما غير متوازنة بسبب أنظمة الضرائب المحلية التي تعمل بمعزل عن القيمة الحقيقية للنفط الخام، بعبارة أخرى فإن أسعار المشتقات النفطية لا تتناسب مع أسعار النفط الخام المصفى.[4]

[1] عماد سالم محمد أبو ميري، مرجع سبق ذكره، ص101.
[2] قويدري قوشيح بوجمعة، مرجع سبق ذكره، ص ص 74-75.
[3] عبد الوهاب الشيخ قادر، مرجع سبق ذكره، ص2.
[4] عماد سالم محمد أبو ميري، مرجع سبق ذكره، ص102.

5. **المخزون النفطي**: إن توفر المخزون من النفط الخام ومشتقاته لدى الدول المستهلكة وبالشكل الكافي في مختلف مناطق العالم، يؤدي إلى تغطية الزيادة في احتياجات تلك الدول ومنه يساهم هذا المخزون في الحفاظ على مستويات أسعار براميل النفط.[1]

6. **البدائل المتاحة**: كلما توفرت بدائل للطاقة النفطية كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح.....وغيرها كلما أدى ذلك الى التخفيف من وطأة أسعار النفط، لهذا نجد بأن الدول المتقدمة تسعى دائما إلى الإعلان عن اكتشافات جديدة في مجال الطاقة المتجددة، حتى وإن كانت هذه الاكتشافات غير صحيحة وهذا لتوهم الدول المنتجة للثروة النفطية بقرب الاستغناء عن الطاقة النفطية ومنه تنخفض أسعار النفط.[2]

7. **التقنيات المستعملة**: إن استخدام التقنيات الحديثة في صناعة النفط الاستخراجية و التحويلية وتقدمها المستمر في تحسين نمط وأساليب العمليات النفطية بمراحلها المختلفة وتخفيض التكاليف وزيادة كفاءة استخلاص النفط من الحقول والمكامن النفطية تؤدي إلى التأثير الإيجابي على مجمل أسعار براميل النفط.[3]

8. **التغيرات الموسمية**: إن التغيرات الموسمية الاعتيادية مثل التحول من فصل الصيف إلى فصل الشتاء لها تأثير قليل على أسعار النفط لأنها تدخل عادة في حساب الأسعار، ويؤدي أيضا هذا التحول الفصلي الموسمي إلى زيادة الطلب على النفط، حيث يرتفع الطلب دائما بمقدار 2 مليون برميل يوميا في فصل الشتاء وبالتالي ترتفع الأسعار، إلا أن التقلبات المناخية غير المتوقعة تؤثر على الأسعار بشكل مباشر. والكوارث التي حدثت كتسونامي في إندونيسيا وإعصار كاترينا في لويزيانا بالولايات المتحدة الأمريكية خير مثال على ذلك.[4]

[1] وحيد خير الدين، **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجيستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012، ص111.

[2] المرجع نفسه، ص112.

[3] عبد الوهاب الشيخ قادر، مرجع سبق ذكره، ص3.

[4] وحيد خير الدين، مرجع سبق ذكره، ص112.

خلاصة الفصل

تقلبات أسعار النفط في الاسواق العالمية و العوامل المؤثرة فيها، يتضح أن للبترول مكانة هامة و استراتيجية في الاقتاد العالمي الحديث واقتصاديات الدول المصدرة للنفط خاصتا و أي ارتفاع أو إنخفاض حاد أو مفاجئ يعتبر أزمة نفطية لها تداعيات على إقتصاديات الدول المنتجة للنفط و المستهلكة له، يكما يدخل في تحديد سعر النفط عدة عوامل مختلفة، التي بدورها تلعب دورا هاما في تقلباته.

الفصل الثاني:

دراسة تحليلية لأثر إنخفاض أسعار النفط في الاسواق العالمية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2010–2020)

تمهيد:

الجزائر منذ الاستقلال تعتمد على الثروة النفطية في اقتصادها و تنميته، باستخدام الفائض المالي من عائدات النفط لتحقيق التوازنات الداخلية و الخارجية، كما تعرضت الاسوق النفطية العالمية لهزات متتالية من سنة 2010 الى 2020 و نتيجة تأثرها كان سلبا أو ايجابا تنعكس على ارتفاع او انخفاض اسعار النفط ما يجعلها في حالة عدم الاستقرار، و يترتب على ذلك نتائج تراكمية على الاقتصاد الجزائري الذي يعتبر اقتصاد ريعي لتأثره بتطورات أسعار النفط في الاسواق العالمية النفطية.

و هذا ما يدفعنا في الفصل الثاني دراسة أثر انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري و بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر وهي: الموازنة العامة، رصيد الميزان التجاري، التنمية الاقتصادية.

من خلال هذا الفصل المعنون بـ: **دراسة تحليلية لأثر انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2010-2020**

المبحث الأول: واقع و آفاق قطاع النفط في الجزائر

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لأثر انخفاض أسعار النفط في الاسواق العالمية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2010-2020)

المبحث الأول: واقع وآفاق قطاع النفط في الجزائر

يشكل القطاع النفطي دورا أساسيا في الاقتصاد الجزائر، ومر خلال مسيرة تطوره بعدة محطات تقلب خلالها الإنتاج صعودا ونزولا حسب الفترة وفيما يلي نستعرض الخلفية التاريخية لقطاع النفط محاولين إبراز أهميته بالنسبة للاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن قطاع النفط في الجزائر وأهميته الاقتصادية

الفرع الأول: تاريخ النفط في الجزائر

اكتشاف النفط في الجزائر يعود إلى بداية القرن العشرين، وكان اكتشاف عرضي سنة 1913 بالإقليم الغربي من منطقة غليزان كبئر **تليوانيت** (جنوب غرب غيليزان)، و**واد القطران** (جنوب سور الغزلان).

في عام 1946 تم اكتشاف أول حقل بترولي في واد القطران ثم حقل برقة بالغرب من عين صالح عام**1952.**

أما تاريخ إنتاج النفط في الجزائر والذي يمكن اعتباره تاريخ النفط الفعلي للجزائر، فكان في 1956 بعد اكتشاف أول حقل نفط هام في الصحراء الجزائرية وهو **حقل عجيلة** كما تم اكتشاف أكبر حقول النفط في الجزائر حقل **حاسي مسعود** في جوان 1956 وبعدها توالت الاكتشافات.[1]

الفرع الثاني: التطور التاريخي لقطاع المحروقات في الجزائر

1. قطاع النفط خلال الفترة الاستعمارية:

إن أهم ما يمكن ملاحظته حول قطاع النفط خلال الفترة الاستعمارية هو سعي سلطات الاستعمار إلى إحكام قبضتها على هذا القطاع المهم وذلك من خلال العديد من الإجراءات والقوانين أهمها قانون البترول الصحراوي الذي حرص على تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات البترولية من خلال وضع نظام للامتيازات يقوم على نهب ثروات البلاد.[2]

تجدر الإشارة إلى أنه بعد إصدار هذا القانون تم تعديله مرتين وفق تطور الأحداث السياسية حيث كان الهدف من التعديل الأول سنة 1959 هو دعم المصالح الاستعمارية وتوسيع صلاحيات الدولة الفرنسية أما التعديل الثاني سنة 1961 فقد سار في الاتجاه الذي يقلص صلاحيات الدولة الجزائرية، وذلك بعد التأكد من

[1] قويدري قوشيح بوجمعة، مرجع سبق ذكره، ص 38.

[2] وحيد خير الدين، مرجع سبق ذكره، ص176.

مسألة استقلال الجزائر فكان من أهم ما جاء به التعديل الأخير إلغاء اللجوء إلى مجلس الدولة في حال المنازعات النفطية واللجوء إلى التحكيم الدولي.[1]

وخلال اتفاقيات إيفيان فرض المفاوض الفرنسي على الجزائر التعهد لفرنسا ضمن إطار السيادة الجزائرية بأن تتم مواصلة الجهود الرامية إلى الاستثمار في مجال الثروات الباطنية عن طريق جهاز مشترك يعرف **اختصارا بالهيئة الصحراوية أو الهيئة الفنية لاستغلال ثروات باطن الأرض في الصحراء**، كما الزمها بضمان جميع الحقوق البترولية التي منحتها فرنسا للشركات الفرنسية والأجنبية بموجب تطبيق قانون البترول الجزائري قبل الاستقلال، بمعني استمرار سريان مفعول التعهدات الفرنسية واستمرار العمل بالشهادات المنجمية الممنوحة قبل الاستقلال.[2]

2. قطاع النفط بعد الاستقلال: بعد الاستقلال مباشرة حاولت الجزائر أن تدعم استقلالها السياسي باستقلال اقتصادي يعتبر أكثر من ضرورة لهذا فإن استغلال الثروة النفطية الوطنية عرف الكثير من المحطات، وكان في كل محطة يتم إعداد قانون يأتي بإطار تنظيمي وتعاقدي يختلف عن القانون السائد في المحطة السابقة، وعلى العموم يمكن إبراز أهم مراحل تطور سياسة استغلال الثروة النفطية على النحو التالي:

2-1. مرحلة الامتيازات 1962-1971:

خلال هذه المرحلة سعت الجزائر الى بسط سيطرتها على مواردها النفطية التي كانت تخضع لسيطرة فرنسية شبه تامة فطالبت الجزائر بشكل رسمي في 19-10-1963 بإعادة فتح باب المفاوضات من جديد، بغرض مراجعة البنود الخاصة باستغلال المحروقات الواردة في اتفاقيات إيفيان، واستجابت فرنسا للجزائر بعد تماطل كبير وقدمت بعض التنازلات خلال اتفاق الجزائر لعام 1965 تمثلت نتائجه في:[3]

- تغيير معدل الضريبة المباشرة من 50% المثبت في قانون البترول الصحراوي إلى 53% بالنسبة لسنوات 1967، 1966، 1965 ثم إلى 54% ابتداء من سنة 1968.
- التزام فرنسا بالمساهمة في التطوير الصناعي بالجزائر مع زيادة استثمارات الشركات في عمليات التنقيب.
- إلغاء نسب الاستهلاك ووضع نظام جديد يتوافق مع ما هو معمول به في الدول المنتجة.

---

[1] حاج قويدر عبد الهادي، **الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية جامعة وهران، 2011-2012، ص 15.

[2] بلقاسم سرايري، **دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائرية في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي افق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008-2009، ص 95.

[3] عاطف سليمان، **معركة البترول في الجزائر**، دار الطليعة، بيروت، 1974، ص 68.

- رفع حصة الجزائر إلى النصف في شركة (S.N. RIBAL) الفرنسية، مع تعيين رئيس للشركة من الجزائر، إضافة إلى التنازل عن الحصة الخاصة بالشركة في معمل تكرير البترول بالجزائر بنسبة 10%.
- سيطرة الجزائر على الغاز الطبيعي تكون بذلك ملكية تامة لها.
- استحداث نظام المشاركة التعاونية الجزائرية الفرنسية.

كما أسست الجزائر خلال هذه الفترة شركة سوناطراك بتاريخ 31-12-1963 بموجب القانون 491/63 وهي شركة النفط الجزائرية واسمها بالكامل **المؤسسة الوطنية لأبحاث الهيدروكربونات وإنتاجها ونقلها وتسويقها** وذلك بهدف السيطرة التدريجية على ثروات البلاد من بترول وغاز[1]، واسترجاع قطاع النفط من السيطرة الفرنسية، وقد جسدت بالفعل شركة سوناطراك عملية السيطرة التدريجية على قطاع المحروقات، وكانت هذه العملية ناجعة للغاية.

2-2 مرحلة تأميم قطاع النفط والاسترجاع الفعلي للسيادة النفطية 1971-1985

مرت عملية تأميم الجزائر واسترجاع سيادتها على قطاع النفط بمراحل مختلفة نوجزها في مايلي:

- تأميم الشركات البترولية غير الفرنسية في الفترة الممتدة بين 1967-1970 على النحو التالي:[2]
- تأميم شركة BP British Petroleum في بداية 1967.
- تأميم شركةESSO. MOBIL OIL في 24 اوت 1967.
- تأميم شركة SHIELL في ماي 1968.
- تأميم الشركات البترولية الفرنسية عام 1971 بعد فشل المفاوضات بين الجزائر و فرنسا، وذلك بسبب رفض الشركات الفرنسية لرفع سعر البترول من 2.08 دولار للبرميل إلى 2.85 دولار للبرميل وفي 24 فبراير 1971 تم الإعلان عن تأميم المحروقات من طرف الرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين الذي صرح قائلا: "ابتداء من اليوم، يجب أن نأخذ 51% من الشركات البترولية الفرنسية"، وبالتالي حولت ممتلكات الشركات الفرنسية لصالح الشركة الوطنية سوناطراك، وأصبح لسوناطراك الحق في:
- 30% من الإنتاج وأكثر من 50% من التكرير.
- 100% من الصناعة البتروكيماوية، ومجموع التوزيع، وتأميم حقول الغاز.

[1] عقيلة دبيحي، **الطاقة في ظل التنمية المستدامة**، دراسة حالة الطاقة المستدامة في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة، 2008-2009، ص 184.

[2] طيوبي أمينة، **تمويل الاستثمارات في الجزائر بالرجوع إلى قطاع المحروقات**، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2003-2004، ص 111.

ومقابل هذا قدمت الجزائر الضمانات التالية:

- تمويل السوق الفرنسية بالبترول الجزائري مضمونا بسعر السوق.

- تقديم تعويضات الشركات نقدا باستثناء شركة جيتي فيدفع لها التعويض بالنفط الخام،[1] وبهذا تم منح شركة سوناطراك كامل الصلاحيات التي تسمح لها ببسط نفوذها على القطاع، وتم حصر نوعية العقود التي يمكن للشركات البترولية العالمية أن تبرمها مع شركة سوناطراك في نوع واحد وهي عقود الخدمات والتي اشتهر منها في الجزائر نوعان وهما:[2]

- عقود الخدمات بالأخطار: تتحمل الشركة الأجنبية كل تكاليف عمليات الاستكشاف ولا تتحصل على مكافئة أو التعويض إلا عند تحقيق نتائج إيجابية.

- عقود المساعدة التقنية: تقدم الشركة الأجنبية الخدمات المطلوبة منها فقط، مقابل مكافئة متفق عليها مسبقا.

أثبت هذا القانون محدوديته فخلال 15 سنة من تطبيقه لم تحقق الجزائر اكتشافات مهمة وتبرم إلا 25 عقد بمعدل أقل من عقدين في السنة،[3] وتميزت هذه الفترة باستنزاف الاحتياطات من خلال زيادة الإنتاج مع غياب اكتشافات مهمة لتعويضها.

2-3 مرحلة الإصلاحات 1986-2017:

تعتبر سنة 1986 سنة تاريخية في تطور السوق البترولية العالمية بعد أن تدهورت اسعار المحروقات إلى أدنى مستوياتها، ما أثر بشكل مباشر على العائدات النفطية للدول المنتجة المصدرة والجزائر واحدة منها ما دفعها إلى مراجعة سياستها الطاقوية السابقة وتبني سياسة طاقوية جديدة من خلال سن مجموعة من القوانين وتعديلها حسب ما تفرضه الظروف المحيطة والأهداف المراد بلوغها.

2-3-1 قانون رقم 86-14 المؤرخ في 19-08-1986.

يعتبر أول قانون الإصلاح قطاع المحروقات بالجزائر، والذي أرسى نظاما يقود على تقاسم عقود الإنتاج، وعلى فتح القطاع أمام المستثمر الأجنبي وحدد إطار الشراكة بين الشركة الوطنية سوناطراك والشركات النفطية الأجنبية. ولعل أهم البنود والإجراءات التي تضمنها قانون رقم 86-14 تتمثل في ما يلي:

[1] عبد العزيز وطبان، **الاقتصاد الجزائري ماضية وحاضره 1830-1985**، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر 1992، ص 151.

[2] وحيد خير الدين، مرجع سبق ذكره، ص 179.

[3] بلقاسم سرايري، مرجع سبق ذكره، ص 97.

– تضمن القانون أربعة صيغ للشراكة: وهي صيغة عقد تقاسم الإنتاج، صيغة عقد خدمات، صيغة الشركة التجارية الخاضعة للقانون الجزائري المقر في الجزائر دون حمل الشخصية المعنوية، صيغة شركة أسهم خاضعة للقانون الجزائري وبكون مقرها الجزائر.

– قصر منح الشهادات المنجمية (تراخيص الاستكشاف و/أو الاستغلال على الشركة الوطنية سوناطراك مع ترك لها خيار التفاوض مع الشركاء الأجانب واختيار الكيفية المثلى لاستغلال المحروقات وفق إحدى الصيغ الأربعة المذكورة سابقا على أن لا تقل حصة الجزائر عن 51% مهما كانت صيغة التعاقد.

– المادة 23 نصت على أن قطاع الغاز الطبيعي غير معني ولا يسري عليه القانون، وكل الاكتشافات التي تتحقق عرضا أثناء البحث عن البترول تصبح ملك للدولة مع تعويض الشريك الأجنبي على المصاريف التي صرفها.

– المادة 65 القانون يسري فقط على الاكتشافات النفطية الجديدة كل الحقول المكتشف سابقا هي خارج مجال الشراكة.

– أرسي نظاما جديدا للتعاقد وأدخل لأول مرة في المنظومة التشريعية بالجزائر نوعا جديدا من العقود، وهو عقود تقاسم الإنتاج.

– وضع مسألة نقل المحروقات خارج إطار الشراكة، وأبقى على احتكار شركة سوناطراك لشبكات النقل.[1]

3-2-2 قانون رقم 91-21 المؤرخ في 04-12-1991:

قانون رقم 86-14 نص على أن لا تتجاوز حصة الشريك الأجنبي 49% مع إعطاء الأولوية للاستكشاف الجديد وليس العمل في الحقول الموجودة، أثر سلبيا على مدى تجاوب الشركات الأجنبية مع قانون 1986، الأمر الذي دفع الحكومة الجزائرية إلى إدخال تعديلات جديدة تم المصادقة عليها سنة 1991 وأبقى قانون91-21 الصادر في 4 ديسمبر 1991 على بنود رئيسية تمثلت فيما يلي:

– أبقت المادة الثالثة على احتكار الدولة العمليات استكشاف و استغلال ونقل المحروقات مع إمكانية التفويض بذلك للشركات الأجنبية.

[1] زمال وهيبة، **أثر تقلبات الإيرادات النفطية على الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي) دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، 2017-2018، ص 134.

– سمحت المادة الرابعة في حالة خاصة، استثناء على ما ورد في المادة الثالثة، للشركات الأجنبية بممارسة الأنشطة السابقة عدا نشاط النقل الذي أبقت المادة 17 على احتكار الدولة له.

– الإبقاء على حصة سوناطراك بنسبة 51% على الأقل بغض النظر على صيغة التعاقد. أما التعديلات الجوهرية التي أضافها فهي كالتالي:

– توسيع مجال الشراكة ليشمل الحقول النفطية المكتشفة قبل صدور قانون 1986.

– إلغاء نص المادة 23 الواردة في قانون 1986 الملزمة للشريك الأجنبي بالتنازل عن احتياطات الغاز المكتشفة لفائدة شركة سوناطراك في مقابل التعويض، وتوسيع مجال الشراكة إلى قطاع الغاز أيضا.

– السماح للشريك الأجنبي بتمويل وانجاز واستغلال لحساب المؤسسة الوطنية، القنوات والمنشآت المرتبطة بنشاط نقل المحروقات.

– منح امتيازات البائية بهدف جلب الشركات الأجنبية للاستثمار، وذلك بالتمييز بين المناطق والتخصيص لكل منطقة وفق أهميتها معدلات جبائية محددة تخضع لها كل النشاطات.[1]

3-2-3. قانون رقم 05-07 المؤرخ في 28-04-2005:

بالرغم من أن قانون 86-14 المعدل بقانون 91-21 أثبت على العموم فعاليته في جلب الاستثمار الأجنبي، إلا أنه مع احتدام المنافسة بين الدول المنتجة في مضاعفة استقطاب رؤوس الأموال والتكنولوجيا لفائدة القطاع، دفع الحكومة الجزائرية إلى إقرار قانون 05-07 كثاني محطة للإصلاحات في قطاع المحروقات الجزائرية وأهم ما جاء به القانون:

– استحداث وكالتين وطنيتين مستقلتين تتمتعان بالشخصية القانونية وكذا الاستقلالية المالية وهما:

الوكالة الوطنية لتثمين موارد النفط ALNAFT والوكالة الوطنية لمراقبة نشاطات المحروقات وضبطها ANRH.

– إعطاء المستثمر الأجنبي الحق في امتلاك 70% على الأقل من حقوق المساهمة في أية شراكة، ولم نترك سوى خيار يتراوح ما بين 30% على الأكثر و20% على الأقل لشركة سوناطراك.

[1] القانون رقم 90-21 المؤرخ في 04 ديسمبر 1991 الذي يعدل ويتمم القانون رقم (**86-14 الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 63 الصادر في 17 ديسمبر**).

3-2-4 الأمر رقم 06-10 المعدل للقانون رقم 05-07:

إن الأمر رقم 10/06 المؤرخ في 29 يوليو 2006 جاء ليعدل ويتمم قانون المحروقات 05-07 الصادر عام 2005 وتمثلت أهم التعديلات التي جاءت فيه:

إعادة بسط السيطرة على قطاع المحروقات بفرص حصة شركة سوناطراك 51% على الأقل الإبقاء على الوكالتين المنشأتين في إطار قانون 05-07.

استحداث رسم غير قابل للحسم على الأرباح الاستثنائية التي يحققها الشركاء الأجانب على حصتهم من الإنتاج عندما يتجاوز المتوسط الشهري لأسعار بترول برنت 30 دولارا للبرميل، يتراوح هذا الرسم بين 5% كحد أدنى و50% كحد أقصى.

3-2-5 تعديلات 2013 على قانون 2005 للمحروقات:

شهدت الجزائر تراجعا شديدة في الاحتياطات النفطية والغازية وفي الإنتاج نتيجة لاعتماد قانون 2005، وقد تم ملاحظة ذلك في 2006 بحيث تراجع إنتاج الجزائر من المحروقات بنسبة 25% ولم توفق الجزائر في إعلان مناقصات دولية جديدة للاستكشاف منذ سنة 2010، لأن قطاع المحروقات في الجزائر أعطى رسائل سلبية للشركاء الأجانب عن جاهزيته للاستثمار، وتضاعفت الشكوك حول ربحية الاستثمار في الجزائر.

وجدت الحكومة الجزائرية نفسها مدفوعة إلى إعادة النظر في قانون 2005 من أجل تجاوز النقائص والسلبيات التي ميزته، فاتجهت نحو مزيد من التعديلات والتصحيحات على هذا القانون، كان آخرها مصادقة المجلس الشعبي الوطني الجزائري في 21 يناير 2013 على قانون المحروقات المتمم والمعدل لقانون 2005، وأهم ما جاء به القانون من تعديلات ما يلي:[1]

- استثناء إنتاج الحقول المستغلة حاليا من الإجراءات الجبائية الجديدة. توسيع المراقبة الجبائية على الشركات البترولية الأجنبية التي تشتغل بالجزائر.

- النص على إمكانية دفع الإتاوة عينا بتخلي المتعاقدين عن جزء من إنتاجهم لصلح الدولة.

- تخفيف وتسهيل ظروف ممارسة نشاطات التنقيب والبحث واستغلال المحروقات.

- إدراج احكام خاصة بالتكفل بالبحث واستغلال المحروقات غير التقليدية.

[1] خميس محمد، **قانون المحروقات في الجزائر واشكالية الرهانات المتضاربة قراءة في تطور الأطر القانونية والمؤسساتية لقطاع المحروقات في الجزائر**، دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013، جوان العدد التاسع، ص ص 156-159.

- إدراج مادة تلزم اي شخص بإشراك سوناطراك لممارسة نشاطات تحويل المحروقات والتكرير.

- إدراج مادة تلزم اي شخص يريد ممارسة نشاطات التكرير أن يكون لديه قدرات تخزين خاصة به.

- إعادة النظر في منهجية تحديد نسبة الرسم على الدخل البترولي الذي يعتمد أساسا على مردودية المشروع بدل رقم الأعمال.

- إدراج إجراءات جبائية تحفيزية لتشجيع النشاطات المتعلقة بالمحروقات غير التقليدية للمكامن الصغيرة وللمكامن الواقعة في المناطق غير المكتشفة بما فيه الكفاية لاسيما تلك الواقعة في عرض البحر والمكامن ذات الأرضية المعقدة و/أو التي تفتقد للمنشئات.

الإصلاحات المتبعة في قطاع المحروقات كان لها أثرها في استقطاب الشركات الأجنبية وزيادة الاكتشافات التي أدت إلى زيادة الاحتياطات النفطية ونمو الإنتاج.

الفرع الثالث: أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري

ان الدور الذي يلعبه النفط في الجزائر لا يمكن تجاهله بالنظر لما ساهمت فيه العوائد النفطية في اخراج الجزائر في كل مرة من أزمتها. وتمكن أهميته قطاع المحروقات بالنسبة للاقتصاد الجزائري في ما يلي:

1- **مساهمة النفط في التجارة الخارجية:** يتسم هيكل صادرات الجزائر بالتركيز السلعي، أي الاعتماد على سلعة واحدة تتمثل في النفط، و الاعتماد على هذه السلعة الوحيدة يجعل الاقتصاد الوطني هشا على أن هذا القطاع يعتمد على احتياطات محدودة وقابلة للنفاذ و تصديرها بهذا الحجم دون البحث عن بدائل معناه استنزاف هذه الثروة النفطية غير القابلة للتجديد[1].

2- **مساهمة النفط في الناتج الداخلي الاجمالي:** لقد أعطيت كل الاهتمامات الضرورية لمعظم القطاعات الاقتصادية المتواجدة على مستوى الاقتصاد الوطني، الا أن الاهمية النسبية لكل قطاع تختلف حسب مكانته و وزنه، و بما أن قطاع المحروقات كانت له أهمية بالغة نظرا لطبيعته الخاصة و دوره الاساسي في تحقيق التراكم الوطني، فهو يعتبر قاطرة للنمو الاقتصادي[2].

3- **النفط كمصدر لإيرادات الموازنة العامة في ميزانية الدولة:** لعائدات النفط أهمية بالغة في تأمين الموارد المالية للدول المنتجة و المصدرة بهدف تلبية احتياجات الانفاق العام، فالإيرادات العامة في الجزائر تعتمد

[1] رفيقة صباغ وآخرون، **أثر الدولار والاورو على التجارة الخارجية الجزائرية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 43، سنة 2009.

[2] عبد الهادي حاج قويدر، **الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري 1986-2009 دراسة تحليلية**، رسالة ماجيستير تخصص إقتصاد التنمية، جامعة وهران، الجزائر، 2011-2012، ص 31.

بشكل كبير على عائدات النفط، و لتغطية العجز في الميزانية عند تهاوي أسعار النفط فان الدولة استحدثت صندوق سيادي لجمع الفائض من الموارد الجبائية البترولية حالة الارتفاع في الاسعار. كما نجد أن الجباية النفطية تغطي حوالي 55% وأكثر من الايرادات العامة للدولة[1].

المطلب الثاني: الأزمات النفطية في الجزائر خلال الفترة 2010-2020

تناولنا في هذا المطلب ثلاث فروع الأول تكلمنا فيه على الازمة النفطية منذ 2014 أما الفرع الثاني ذكرنا فيه أسباب انخفاض أسعار النفط في الجزائر أما بالنسبة للفرع الثالث تناولنا فيه الإجراءات المتخذة للتصدي لصدمة انهيار أسعار النفط في الجزائر كما هو مبين فيما يلي:

الفرع الأول: الأزمة النفطية منذ سنة 2014

تعتبر الأزمة النفطية أحدث الأزمات التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري ووضعته أمام اختبار حقيقي نظرا للإصلاحات العميقة التي شهدتها بعد أزمة 1986 والخبرة الناتجة عن الأزمة السابقة أضف إلى ذلك البحبوحة المالية التي كانت فيها الجزائر لفترة زمنية طويلة كانت كافية لوضع ميكانزمات لمواجهة هكذا أحداث.

أولا: الأزمة النفطية لسنة 2014

شهدت أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ يونيو هبوطا مطردا، إذ كان سعر خام برنت في حدود 110 دولار للبرميل، لكنه انحدر في الأيام الأولى من جانفي 2015 إلى مادون خمسين دولارا، ويرجع هذا الهبوط إلى ما يسمى "أساسيات السوق"، المتمثلة في التفاعل بين العرض والطلب، إضافة إلى قوة العملة الأمريكية الدولار وتأثير نشاط المضاربين في الأسواق، لكن بعض المحللين يشكك في هذا الأمر ويربطه بعوامل سياسية، إلا أن أغلب التحليلات تربط بين انحدار سعر الخام بوفرة المعروض في أسواق النفط، لاسيما من خارج الدول المصدرة للنفط أوبك، وتحديدا ما يسمى طفرة النفط الصخري في الولايات المتحدة، وذكر تقرير لصندوق النقد الدولي أن وفرة الإمدادات أسهمت بنسبة 60% من الانخفاض المتسارع للأسعار

وأسهم أيضا في التراجع الشديد لأسعار النفط في الأشهر الستة الأخيرة لعام 2015 ضعف النمو في منظمة اليورو وتباطؤه في الصين والبرازيل، وذلك على الرغم من التعافي القوي للاقتصاد الأميركي-أكبر اقتصادات

[1] بوفليح نبيل، **صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط وتعديل الميزانية العامة في الجزائر**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، بدون سنة نشر، ص11.

العالم- والذي استفاد بشكل كبير من هبوط سعر الخام الذي قلص فاتورة الطاقة على المستهلكين الأميركيين، مما دعم إنفاقهم الذي يعد المحرك الأول للاقتصاد الأميركي.

يمكن تقسيم أسباب الأزمة النفطية لسنة 2014 إلى أسباب اقتصادية وأسباب غير اقتصادية

1- الأسباب الاقتصادية:

تتمثل الأسباب الاقتصادية أو الأسباب الظاهرة اللاعب الرئيس في التأثير على أسعار النفط ويمكن تحديد ستة أسباب يمكن إيجازها كالتالي

1-1.الزيادة في العرض مقابل التراجع في الطلب

يعتبر تراجع الطلب على النفط مع الزيادة في العرض من أبرز الأسباب التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط، فقد نما إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية للنفط منذ عام 2008 حتى أواخر 2014 بنسبة 70 % تمثل زيادة في

العرض بمقدار 4 مليون برميل يوميا،[1] فالسوق الأمريكي وهو أكبر مستهلك للنفط انتعش مع زيادة إنتاج من النفط والغاز الصخريين وتراجع الواردات منها.[2]

فحسب تقرير لوكالة الطاقة الدولية يعود انهيار الأسعار إلى قفزة في المعروض منه خارج دول أوبك إلى أعلى معدل نمو له على الإطلاق مع انكماش في الطلب وكانت الأسواق تتوقع أن تخفض أوبك (وهي تنتج 40% من الإنتاج العالمي) إنتاجها لتعديل العرض العالمي للطلب، ولكنها لم تفعل شيئا في اجتماعها الشهير في نوفمبر 2014، وامتنعت المملكة العربية السعودية (وهي المنتج المرجح في الأسواق) عن التخلي عن حصتها في الأسواق، وأبقت أوبك سقف إنتاجها عند 30 مليون برميل يوميا، وكان ذلك مفاجئا للأسواق، فأدى ذلك إلى تهاوي الأسعار ليواصل نفط برنت انهياره من 80 إلى 60 دولار للبرميل الواحد خلال ديسمبر 2014، ثم ليصل إلى ما دون 50 دولار في جانفي 2015[3].

---

[1] خالد بن راشد الخاطر، **تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، ص6.

[2] راهم فريد، بوركاب نبيل، **انهيار أسعار النفط: الأسباب والنتائج**، المؤتمر الأول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف، 2015، ص 3.

[3] خالد بن راشد الخاطر، مرجع سبق ذكره، ص 5.

1-2.عامل التكنولوجيا:

إن معدل استخراج النفط من البئر في العالم هو 34 إلى 35% في بحر الشمال تستخرج 50% في خليج المكسيك تستخرج 55% والتكنولوجيا ترفع هذا المعدل، فإذا ارتفع عامل الإنتاج 1% تضاف 12 مليار برميل إلى الاحتياطي العالمي دون حفر بئر واحدة.[1]

1-3.ارتفاع إنتاج النفط الصخري:

إنتاج النفط الصخري الذي أتاحته تكنولوجيا التكسير الهيدروليكي والحفر الأفقي، أضاف هذا المصدر الجديد حوالي 4.2 مليون برميل يوميا إلى سوق النفط الخام، مما ساهم في حدوث تخمة من المعروض العالمي، فقد بلغ إنتاج النفط في الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام في شهر أكتوبر سنة 2014 ما يقارب 8.97 مليون برميل يوميا إضافة إلى ما يعادل 3 ملايين برميل من سوائل الغاز الطبيعي بسبب تزايد إنتاج الغز والنفط الصخري.

1-4 ارتفاع مكاسب الكفاءة في النفط الصخري الأمريكي:

لعب الازدهار في إنتاج النفط الصخري الأمريكي دورا هاما في انهيار أسعار النفط من منتصف 2014 إلى أوائل عام 2016. وقد أدت المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة في هذا القطاع إلى خفض أسعار التعادل إلى حد كبير، مما جعل النفط الصخري الأمريكي هو المنتج الفعلي للتكلفة الحدة في سوق النفط العالمية.

1-5 الدورة الاقتصادية الرأسمالية:

يعتبر الانكماش الاقتصادي في كل من أوروبا واليابان مع تباطؤ النمو الاقتصادي في الصين وهي من أكبر الأسواق الاستهلاكية للنفط من أسباب انخفاض أسعار النفط فقد كان نسبة النمو الاقتصادي العالمي في 2015 في حدود 3.6 فقط مقابل 3.2 في 2014 ترتب عنه زيادة ضئيلة في الطلب على النفط قدرت ب 1.1 مليون برميل يوميا فقط، الأمر الذي أحدث مضاربة كبيرة على انخفاض الأسعار. ومنافسة شديدة بين كبار

[1] راهم فريد، بوركاب نبيل، مرجع سبق ذكره، ص 4.

البائعين، حتى إن شركة أرامكو السعودية منحت تخفيضات قدره دولار واحد عن كل برميل للمشترين في آسيا، و 40 سنتا عن كل برميل للولايات المتحدة.[1]

1-6.ارتفاع سعر صرف الدولار:[2]

يعتبر ارتفاع الدولار أمام العملات الأخرى من العوامل التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط، ويتم تسعير النفط بالدولار الأمريكي نظرا لقوة واستقرار الدولار، ومنه فارتفاع أو انخفاض سعر صرف الدولار يؤثر على سعر النفط.

فلو أخذنا دولة الهند مثلا وهي إحدى اكبر مستوردي النفط، في عام 2011 كان متوسط سعر صرف الروبية الهندية مقابل الدولار يساوي (54 روبية مقابل 1 دولار تقريبا)، بما أن سعر برميل النفط وقتها كان 110 دولار للبرميل. يعني أن الهند في عام 2011 كانت تشتري كل برميل ب 5900 روبية تقريبا، لو ارتفع سعر صرف الدولار بحيث صارت (61 روبية مقابل 1 دولار تقريبا) معنى ذلك أن الهند عليها أن تدفع 6700 روبية مقابل برميل نفط واحد، وبالتالي تكبدها مصاريف إضافية ضخمة في حال أنها استمرت على شراء نفس الكمية من النفط، لذلك هي تلجأ إلى خفض وارداتها من النفط الخام. ومن ثم خفض واردات النفط وبقية الدول المستوردة يؤدي إلى انخفاض الطلب ما يؤدي زيادة المعروض وبالتالي انخفاض سعر البرميل.

1-7 التغير في السلوك الاستراتيجي لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك):[3]

تعتمد منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) أكبر الأطراف الفاعلة في سوق النفط الخام العالمية، يقدر أنتاجها بـ 32.3 مليون برميل، وبهذا تتحكم المنظمة في ثلث الإنتاج العالمي للنفط، المقدر بـ 97 مليون برميل، نظريا يمكن للأوبك بسهولة أن تقلل الإنتاج لدفع الأسعار إلى الارتفاع، وهذا متوقع لأن هذه المنظمة أنشئت كي تكون اتحادا احتكاريا يقوم على إبقاء أسعار النفط العالمية مرتفعة كي تنتفع منها الدول المنتجة على حساب المستهلكين، غير أن الفترة الأخيرة شهدت تغيرا في السلوك الاستراتيجي للمنظمة من خلال تركيزها على الحفاظ على حصتها السوقية على حساب الأسعار، فقد فاجأت المنظمة – في اجتماعها في نوفمبر 2014 – الجميع

[1] راهم فريد، بوركاب نبيل، مرجع سبق ذكره، ص 4.

[2] المرجع نفسه، ص 5.

[3] عبد الحميد مرغيت، **تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة**، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، ص2.

باتخاذها قرار بزيادة الإنتاج بالرغم من الفائض العرض العالمي وهو ما أدى إلى انخفاض جديد في الأسعار، هذا القرار جاء على العكس تماما مما قامت به المنظمة خلال فترة الأزمة المالية العالمية (2009-2008) عقب انهيار أسعار النفط، حيث خفضت من الإنتاج مما ساعد على انتعاشها مجددا.

2- الأسباب غير الاقتصادية[1]

ومن بين الأسباب أيضا الوضع الجيوسياسي، وحالة عدم الاستقرار التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، والذي كان تأثيره على الأسعار عكس التوقعات، مع الدور العكسي الذي لعبته أوبك وبالأخص السعودية التي تعتبر أكبر مصدر للنفط حيث قامت بتخفيض أسعار النفط الخفيف المصدر إلى السوق الآسيوية خلال ثلاثة أشهر متتالية وباعت النفط بأسعار متدنية في التجزئة والمزادات العلنية في الأسواق الآسيوية" مؤشر دبي وعمان" بالإضافة أنها خفضت أسعار النفط الثقيل المصدر إلى أمريكا الشمالية ليصبح أقل من "مؤشر أرجوس" بنسبة 10% كما قامت برفع إنتاجها إلى 9.597 مليون في أوت وبررت السعودية أسباب التخفيض بالرغبة في الحفاظ على عملائها والسعي لكسب عملاء جدد في السوق.

مع رغبة القوى الكبرى في السيطرة على مصادر الطاقة التقليدية التي تمكنها من الحفاظ على مكانتها الاقتصادية في النظام الدولي الذي يشهد مرحلة تحول، في الوقت نفسه العمل على خفض أسعار الطاقة عالميا لاسيما لتأثرها المتعاظم على الدول التي تعتمد ميزانيتها على عوائد الطاقة المصدرة إلى الخارج.

يأتي في مقدمة الدول المتأثرة بانخفاض أسعار الطاقة في السوق العالمية من القوى الكبرى روسيا لاعتماد ميزانيتها على عوائد بيع الطاقة عالميا بنسبة تفوق 50% وهو ما دفع معتنقي نظرية المؤامرة إلى القول بأن هناك رغبة أمريكية في خفض أسعار الطاقة عالميا من أجل الضغط على موسكو، وإلحاق الأضرار باقتصادها المعتمد على صادرات الطاقة، وذلك في المواجهة الدولية بقيادة واشنطن للسياسات الروسية المعارضة لمصالح القوى الغربية.

حيث ركز المحلل الأمريكي توماس فريدمان على أهمية خفض أسعار النفط عالميا كإحدى أدوات الضغط الأمريكية على الدول المعادية للمصالح الأمريكية، والتي تأتي في مقدمتها روسيا، والنظام الإيراني، حيث هدف

[1] راهم فريد، بوركاب نبيل، مرجع سبق ذكره، ص 6.

التحالف النفطي السعودي عن طريق خفض أسعار النفط الممنهج الضغط على ميزانية موسكو وطهران حتى لاتستطيع تحمل أعباء مصاريفهما ولا يكون اقتصاد الدولتين قادر على الحياة.

النتيجة المنشودة من انخفاض أسعار النفط المزيد من الصعوبات في مواجهة إيران وروسيا، ومزيد من المشاكل الاقتصادية والأعباء الإضافية في الوقت الذي كانت فيه المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة معهما في سوريا فالأمور التي تبدو اقتصادية بحته للوهلة الأولى نذير حرب عند تدقيق النظر والتركيز في المشهد قليلا تكون الحرب النفطية واضحة.

3- تأثير أزمة النفط سنة 2014 على الاقتصاد الجزائري

3-1.الآثار الاقتصادية:

نظرا لتبعية الاقتصاد الوطني إلى قطاع النفط تبقى الجزائر أكبر دولة متضررة من تقلبات أسعار النفط وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري، فقد خلف انخفاض أسعار البترول آثارا بارزة على الجانب الاقتصادي في الجزائر ويمكن معرفة ذلك من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية التي تتمثل أهمها فيما يلي:

- **الميزان التجاري**

سجلت الجزائر خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2014 فائضا تجاريا قدره نحو 5.39 مليار دولار مقابل 6.6 مليار دولار مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية مسجلا بذلك تراجعا قدره 18%، حيث بلغة قيمة الصادرات الجزائرية منذ شهر جوان إلى غاية سبتمبر 2014 نحو 49.23 مليار دولار مقابل 48.53 مليار دولار سنة 2013، أما بالنسبة للواردات فقد بلغت قيمتها 43.83 مليار دولار مقابل 41.93 مليار دولار من نفس الفترة، مما يعني ارتفاعا قدره 4.55% حسب أرقام المركز الوطني للإعلام والإحصاء التابع للجمارك الجزائرية[1].

وحسب نفس الإحصائيات فإن نسبة تغطية الواردات بالصادرات قد بلغت 112 بالمائة خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2014 مقابل 116 بالمائة خلال نفس الفترة من سنة 2013، وحافظة المحروقات على

[1] مريم شطبي محمود، **التداعيات المحتملة الأزمة قطاع الطاقة على الاقتصاد الجزائري**، ندوة أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري قراءة في التطورات في أسواق الطاقة، جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة، 2015، ص 6.

حصة الأسد من مجموع الصادرات الجزائرية أي ما نسبته 95.83% من الصادرات بقيمة قدرها 47.18 مليار دولار مقابل 46.97 مليار دولار خلال نفس الفترة.

- **ميزان المدفوعات**

أثر التراجع المستمر لأسعار النفط على قدرة الجزائر المالية على مقاومة الصدمات والمتطلبات المتزايدة على ميزان المدفوعات الخارجية خاصة وأن احتياطات الصرف الحالية تسمح للجزائر بمواجهة الصدمات على ميزان المدفوعات في الأجل القصير، إلا أن هذه القدرة على مقاومة الصدمات قد تتآكل بسرعة لو بقيت أسعار البرميل على مستويات منخفضة.

فعندما انخفض سعر البترول إلى 70 دولار للبرميل الواحد سجل إجمالي ميزان المدفوعات عجزا خلال السداسي الأول من سنة 2014 قدر بـ 1.32 مليار دولار مقابل فائض قدر بـ 0.88 مليار دولار في نفس الفترة من العام السابق، ونتيجة لذلك تقلصت الاحتياطيات الرسمية للصرف حيث تراجع احتياطي الجزائر من العملة الصعبة إلى 193 مليار دولار في نهاية جوان 2014 بعد أن بلغ في نهاية 2013 حوالي 194 مليار دولار قبل أن تنخفض مرة أخرى إلى 185 مليار دولار في نهاية شهر سبتمبر فتكون الجزائر بذلك قد خسرت 8 مليار دولار من احتياطات صرفها خلال سنة بسبب أزمة البترول.

وتشير التوقعات إلى استمرار تراجع احتياطيات البلاد من النقد الأجنبي إلى 172.6 مليار دولار بنهاية عام 2015 ما يعادل 28 شهرا من الواردات السلعية مقارنة مع 193 مليار دولار نهاية النصف الأول من عام 2014 التي كانت تعادل 40 شهرا من الواردات[1].

- **الناتج الداخلي الخام:**

أن الانكماش في الواردات سيمتد إلى الناتج الداخلي الخام، والذي سينخفض إلى 208 مليار دولار لسنة 2015 مقارنة مع حوالي 211 مليار دولار كان متوقعا عام 2014 على أساس نمو سنوي في حدود 4% مما يعني انخفاض معدل نمو الاقتصاد الجزائري حيث أنه لن يتجاوز 3.9% عام 2015 مقارنة مع 4.5% العام 2014 نظرا لاستمرار الهشاشة في النمو وعجز السلطات عن التنويع في مجال الاقتصاد.

[1] مريم شطبي محمود، مرجع سبق ذكره، ص 6.

3-2 الآثار الاجتماعية:

لا يتوقف الدور الذي يلعبه النفط وعوائده على الجانب الاقتصادي فحسب، بل يتعدى ذلك ليؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في الجانب الاجتماعي[1].

- تقلص فرص التشغيل وبرامج التنمية

إن هناك علاقة عكسية بين أسعار النفط ومعدلات البطالة باعتبار أن كل تحسن في الأسعار يعني زيادة في العوائد والإرادات والتي يمكن من خلالها تنفيذ الخطط التنموية المعتمدة بدورها على تشجيع الاستثمارات ومن ثم تقليص البطالة في المجتمع الجزائري، فمن بين الإجراءات التقشفية التي اتخذتها السلطات الجزائرية لمواجهة انخفاض أسعار النفط وتراجع العوائد منذ جوان 2014 هو تجميد التوظيف في الوظيفة العمومية لسنة 2015 وعلاوة على ذلك تم تجميد المشاريع الكبرى التي لا ترتدي طابعا عاجلا ولا تحظى بالأولوية وليس لها أثر اقتصادي و اجتماعي مثل ورش الترامواي والنقل الحديدي والطريق السيار الخاص بالهضاب العليا كما أن استمرار تراجع أسعار النفط أدى إلى العجز عن تنفيذ المخطط الخماسي 2015-2019 بما فيه من مشاريع سكنية و اقتصادية واجتماعية وثقافية... تحت ضغط عجز الموازنة حيث يتطلب تنفيذ المخطط معدل 55.2 مليار دولار سنويا وذلك لمدة 5 سنوات

- إنخفاض القدرة الشرائية للمواطن

من المتوقع أن القدرة الشرائية للجزائريين ستتراجع من 3 إلى 5% خلال عام 2015 مقارنة بسنة 2014 خاصة وأن أسعار المواد الغذائية المستوردة ستشهد ارتفاعا يصل لنحو 10% خلال نهاية الثلاثي الأول من سنة 2015 إضافة إلى رفع الدعم عن المواد الاستهلاكية الأساسية من طرف الدولة بسبب تقلص ميزانية التسيير، ويعتبر إلغاء المادة 87 مكرر عامل رئيسي في تراجع القدرة الشرائية خاصة وأن سياسة الأجور ليست مرتبطة بمعدل معين، ففي معظم البلدان عندما تتقرر الزيادات في الأجور تتحسن القدرة الشرائية تلقائيا، أما في الجزائر يحدث العكس تماما ففي كل مرة تكون زيادات في الأجور ترتفع أسعار السلع والخدمات[2].

[1] مريم شطبي محمود، مرجع سبق ذكره، ص 9.

[2] المرجع نفسه، ص 9.

- **تهديد السلم الاجتماعي**

إن استمرار انهيار أسعار النفط من شأنه التأثير بشكل مباشر على الجبهة الاجتماعية في الجزائر، حيث أن أزمة البترول تلعب دورا في تغذية التوترات الاجتماعية وهو ما لا تبدو الجزائر في منأى عنه بالنظر إلى دور إيرادات النفط في تحقيق التنمية وتوفير مناصب الشغل للبطالين، حيث تتواصل الاحتجاجات الاجتماعية في العديد من مناطق القطر الوطني وهي احتجاجات من المتوقع أن تصبح أكثر حدة مستقبلا بسبب تقلص فرص التشغيل وبرامج التنمية، كما أن تدهور القدرة الشرائية للمواطنين وارتفاع الأسعار قد يؤدي إلى غضب شعبي كبير في الأجل القريب مما يهدد السلم الاجتماعي[1].

- **تقليص المساعدات الخارجية الممنوحة للدول الفقيرة**

لا تزال تداعيات التراجع المستمر لأسعار النفط تلقي بظلالها على سير عمل الحكومة، فبعد الإجراءات التقشفية التي اتخذت على الصعيد الاقتصادي جاء الدور هذه المرة على المساعدات الخارجية الموجهة إلى الدول الفقيرة حيث أعطيت تعليمات رئاسية إلى كل من وزارتي الشؤون الخارجية والمالية بتخفيض قيمة المساعدات السنوية التي اعتادت الجزائر تقديمها إلى بعض الدول الإفريقية، وهي إما دول مجاورة للجزائر أو تنتمي إلى منطقة الساحل وجميعها يعتبر من أكثر الدول فقرا في العالم مثل موريتانيا والنيجر ومالي وبوركينافاسو. فالمبلغ الذي كانت تستفيد منه هذه الدول بعنوان المساعدات الخارجية للجزائر يعادل 80 ثمانين مليون دولار، وسينخفض إلى أقل من النصف في محاولة للحد من تداعيات تراجع أسعار النفط على الخزينة العمومية[2]

ثانيا: الازمة النفطية لسنة 2020

1.تعريف فيروس كورونا: إن فيروس كورونا هي سلالة واسعة من الفيروسات التي تسبب للحيوان والإنسان بأمراض تنفسية تتراوح حدتها من نزلات البرد الشائعة إلى الأمراض الأشد وخامة مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية (ميرس) والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (سارس)، ويسبب فيروس كورونا المكتشف مؤخرا من كوفيد-19[3].

[1] مريم شطبي محمود، مرجع سبق ذكره، ص 10.

[2] المرجع نفسه، ص 10.

[3] https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/advice-for-public/q-a-coronaviruses, 15-05-2021, 22h04.

1-2..تعريف مرض كوفيد-19: مرض كوفيد-19 هو مرض معد يسببه آخر فيروس تم اكتشافه من سلالة فيروس كورونا، والذي لم تكن هناك أي دراية عن آلية عمله قبل بدء تفشيه في مدينة ووهان الصينية في ديسمبر 2019.[1]

1-3.تصنيف مرض كوفيد-19 إلى جائحة أوربا عالمي: نتيجة لسرعة تفشي العدوى واتساع نطاقها من شخص إلى آخر في عدد من دول العالم في الوقت نفسه، ونتيجة لقصور الدول عن السيطرة على تفشي هذا الفيروس صنفت منظمة الصحة العالمية وباء كوفيد-19 كجائحة تؤثر على العديد من بلدان العالم[2].

2- أثار جائحة كورونا اقتصاديا:

2-1.أثر جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي: تسببت جائحة كورونا في آثار وخيمة على الاقتصاد العالمي حيث قدر بنك التنمية الآسيوي كلفة تداعيات تفشي كورونا على الاقتصاد العالمي وفق آخر تحديث له منتصف ماي 2020 ما بين 5.8 تريليون دولار و8.8 تريليون دولار خسائر، أي ما يعادل 6.5% إلى 9.7% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، كما قدرت خسائر جمهورية الصين الشعبية بين 1.1 تريليون دولار و1.6 تريليون دولار[3]، وبما أن تداعيات الجائحة امتدت لكثير من مناحي الحياة الاقتصادية في العالم، سنحاول أن نجمل أهم هذه التداعيات في ما يلي:

2-2.أثر الجائحة على التجارة العالمية: يشير البنك الآسيوي في آخر تحديث له حول الآثار الاقتصادية في العالم لتفشي وباء كوفيد-19 أنه في ظل التدابير المتخذة من قبل الدول، بفرض القيود على السفر وتدابير الإغلاق الرامية لوقف انتشار الوباء، من المرجح أن تنخفض التجارة العالمية بمقدار 1.7 تريليون دولار إلى 2.6 تريليون دولار، كما قدرت الأمم المتحدة أن قطاع التصدير العالمي قد تكبد خسائر نتيجة وباء كورونا قدرت ب 50 مليار دولار[4].

[1]https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/advice-for-public/q-a-coronaviruses, 15-05-2021, 22h43

[2]https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/advice-for-public/q-a-coronaviruses, 15-05-2021,23h55

[3]https://www.adb.org/news/covid-19-economic-impact-could-reach-8-8-trillion-globally-new-adb-report, 16-05-2021, 22h21.

[4]https://news.un.org/ar/story/2020/03/1050531, 16-05-2021, 23h53.

2-3.أثر الجائحة على أسعار النفط العالمية: لقد تراجعت أسعار النفط العالمي بشكل ملحوظ، حيث أشارت منظمة الأوبك في تقريرها الشهري الصادر في مارس 2020 إلى أن أسواق المنتجات النفطية في الولايات المتحدة و الاتحاد الأوربي تأثر سلبا بتفشي الوباء، ويرجع ذلك إلى تراجع الطلب على المنتجات النفطية لاسيما وقود الطائرات الذي أنخفض نتيجة للاضطرابات التي لحقت بقطاع النقل الجوي بعد تقيد الحركة العالمية، كما تأثر صافي إيرادات مصافي التكرير النفطية في عدد من المناطق حول العالم خاصة في آسيا، بالإضافة إلى تأثر قطاع النقل النفطي سلبا بالتطورات المرتبطة بجائحة كورونا مما أدى إلى توقعات غير تفاؤلية بشأن مستقبل إنتاج ونقل النفط العالمي[1]، وجدير بالذكر هنا أن نشير إلى المستوى التاريخي من التدني الذي وصلت إليه أسعار النفط في أفريل 2020، على غرار ما جرى تداوله لبعض الخامات القياسية عند مستويات سلبية على غرار خام تكساس جنوب الولايات المتحدة الأمريكية الذي وصل إلى سالب 37[2]، كما توقعت وكالة الطاقة الدولية أن ينخفض الطلب العالمي على النفط بمعدل قياسي قدره 8.6 مليون برميل في اليوم على أساس سنوي في عام 2020[3].

3 – أثر جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري:

تأثر الاقتصاد الجزائري كغيره من اقتصاديات العالم بسبب تداعيات جائحة كورونا، إلا أن خصوصيته كاقتصاد ريعي زادت من حدة تأثره بفعل تراجع أسعار النفط، هذا بالإضافة إلى وضعة الاقتصادي الذي كان مترهلا قبل الأزمة حيث بلغ معدل النمو الاقتصاد الجزائري في سنة 2019 0.8 من حيث الحجم مقابل 1.4 لسنة 2018، ومع تفشي وباء كوفيد-19 وجد الاقتصاد الجزائري نفسه أمام جملة من التداعيات، ولعل من أهم القطاعات الاقتصادية تأثرا في الجزائر بتداعيات جائحة كورونا ما يلي:

- **قطاع المحروقات:** تشكل إيرادات النفط والغاز 94 بالمائة من إجمالي دخل صادرات الجزائر و60 بالمائة من ميزان الدولة، ومن المتوقع أن يتسبب انحسار سوق النفط العالمي جراء أزمة كورونا في تقليص مستوى الصادرات الجزائرية للبترول والغاز بنسبة 7.5 بالمائة خلال عام 2020، ولهذا توقعت الحكومة الجزائرية في قانون المالية التكميلي لـ 2020، انخفاضا لمداخيل قطاع المحروقات إلى 20.6 مليار دولار، مقابل 37.4 مليارات دولار كانت متوقعة في قانون المالية الأولي لـ 2020.

[1] الوليد أحمد طلحة، **التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية**، لإمارات العربية المتحدة، صندوق النقد العربي، 2020.

[2] https://www.bloomberg.com/news/articles/2020-04-20/negative-prices-for-oil-here-s-what-that-means-quicktake, 16-05-2021, 00h33.

[3] https://www.iea.org/reports/oil-market-report-may-2020, 16-05-2021, 01h02.

- **قطاع الصناعة**: إن تدابير تقييد الحركة والنقل المتخذة في الجزائر منذ بداية تفشي الوباء نتج عنها توقف نحو 50 بالمائة من الطاقة العمالية، مما أدى إلى تباطؤ وتيرة الإنتاج وتعطيل حركة التصنيع، بالإضافة إلى زيادة عبء الأجور دون توفير مداخيل لمقابلة هذا الإنفاق الكبير على الأجور، كما تأثر التصنيع من جهة أخرى بفعل أثر الجائحة على السلاسل التوريد وقلة توفر المواد الأولية وشبه المصنعة لبعض الصناعات، الأمر الذي انعكس مباشرة في خفض الإنتاج وتعطيل منشآت التجميع والتصنيع خاصة بتلك الشركات التي تعتمد على مواد أولية من الصين، حيث تراجعت صادرات الصين بنسبة 11.4%. كما تراجعت تجارتها الخارجية بنسبة 6.4%، وهذا وفق آخر إحصائيات الإدارة العامة للجمارك الصينية لسنة 2020،[1] بالإضافة إلى هذه الحيثيات فإن الصناعات الجزائرية ستتأثر بطريقة غير مباشرة، نتيجة لتعطل ديناميكية الشحن والتفريغ بسبب الخضوع لإجراءات الوقاية التي ستمدد من الحيز الزمني لتسليم البضاعة خصوصا مع كثرة عمليات الشحن وطول فترة الأزمنة.

- **قطاع النقل**: سنحاول التطرق إلى نمط تأثير مختلف قطاعات النقل كل على حده بحكم تفاوت درجات تأثرها على النحو التالي:

– **النقل البحري**: سندرس تأثر قطاع النقل البحري من جانبين، جانب النقل البحري للمسافرين، وجانب النقل البحري للبضائع.

– **النقل البحري للمسافرين**: بعد قرار بتعليق النقل البحري للمسافرين الذي أصدرته الحكومة في منتصف شهر مارس 2020 ضمن تدابير الحماية من تفشي وباء كوفيد-19، تم تسجيل خسائر بالنسبة للمجمع الجزائري للنقل البحري قدرت بـ 50 بالمائة من رقم أعماله، ونظرا لأن قرارات التعليق تزامنت مع الموسم الصيفي الذي يعتبر موسم الذروة في نقل المسافرين، والذي ينطلق شهر مارس، فمن المتوقع أن تتضاعف خسائر المؤسسة الوطنية والمجمع بالنسبة لنقل المسافرين[2].

– النقل البحري للبضائع: سجل نشاط نقل البضائع انخفاضا في بداية الحجر الصحي ولكنه سرعان ما استأنف نشاطه نظرا لأهميته الاقتصادية في الحفاظ على خطوط التوريد، وضمان استقرار الأسواق وتموين شبكاتهم للتوزيع، وبالتالي فإن تبادلات البضائع على مستوى النقل البحري الجزائري لم تتأثر كثيرا، وظلت محافظة على نسق

[1] https://english.customs.gov.cn/Statics/83de367c-d30f-4734-aba9-2046ab9b8a19.html , 17-05-2021, 22h43.
[2] https://www.aps.dz/ar/economie/86258-50, 17-05-2021, 23h26.

عملها في نقل المواد الصناعية مثل الحديد وقطاع الغيار والمواد الكيميائية، فضلا على أن نقل مواد أخرى مثل الحبوب ومسحوق الحليب والمواد الصيدلانية قد سجلت ارتفاعا خلال فترة الجائحة[1].

– **النقل الجوي**: لقد أثر تفشي وباء كوفيد-19 على كل شركات الطيران العالمية بشكل كبير، حيث أعلن الاتحاد الدولي للنقل الجوي "إياتا": أن أزمة فيروس كورونا (كوفيد-19) قد كبدت شركات الطيران في العالم خسائر في الإيرادات وصلت إلى 314 مليار دولار في 2020، بانخفاض 55% مقارنة بعام 2019[2]، وبالنسبة للجزائر فقد سجلت مؤسسة مطار الجزائر خسائر قدرت ب 1.3 مليار دينار، وذلك منذ تعليق الرحلات الدولية بداية من 22 مارس 2020، والرحلات الداخلية يوم 19 من نفس الشهر، عدا رحلات نقل السلع الضرورية، وهو ما أثر سلبا على مداخيل مؤسسة تسيير المطارات حيث تراجعت بنحو 96 بالمائة مقارنة بالمداخيل المسجلة خلال نفس الفترة من سنة 2019 [3].

– **النقل بالسكة الحديدية**: بلغت خسائر الشركة الوطنية للنقل بالسكة الحديدية، منذ بداية تعليق حركتها بسبب جائحة كورونا وحتى نهاية أفريل 2020، قرابة 1 مليار دينار جزائري أي ما يقدر بـ 50 بالمائة من رقم أعمال الشركة مقارنة بنفس الفترة من سنة 2019 ويمكن أن نوضح درجة تضرر القطاع من الأزمة على النحو التالي:

– **نقل المسافرين**: كانت الشركة تنقل ما يزيد عن 34.5 مليون مسافر في السنة بمعدل 240 قطار في اليوم، ونظرا لقرار تعليق الرحلات تم وقف حركة المسافرين بالسكة الحديدية بنسبة 100 بالمائة.

– **نقل البضائع**: لم يتأثر نقل البضائع بسبب الإبقاء على نشاط نقل السلع والمنتجات الاستراتيجية كالحبوب والحديد بنسبة 100 بالمائة.

– **خسائر أخرى**: اضطرت الشركات لإحالة 50 بالمائة من إجمالي 13 ألف عامل على عطلة استثنائية مدفوعة الأجر في وقت تسجل فيه الشركات تراجعا معتبرا في مداخيلها، هذا بالإضافة إلى الأعباء اليومية الناجمة

[1] https://www.aps.dz/ar/economie/86258-50, 17-05-2021, 00h07.
[2] https://www.iata.org/en/pressroom/pr/2020-04-14-01/, 17-05-2021, 00h34.
[3] https://www.aps.dz/ar/economie/86839-19-3-1, 17-05-2021, 00h56.

عن استمرار خدمة القطارات البيضاء التي تسير فارغة دون ركاب حفاظا على ناجعتها بغرض إنجاز مهام المراقبة والصيانة[1].

– **قطاع السياحة**: لقد تأثرت وكالات السياحة والأسفار في الجزائر بشكل كبير جدا من تداعيات أزمة كوفيد19 منذ تعليق الرحلات، ولأن جوهر نشاطها متعلق بالسفر والتنقل وحرية الحركة، فقد كانت أكثر القطاعات تضررا بسبب جائحة كورونا التي تزامنت مع موسم العطل والرحلات داخل البلاد وخارجها، وبالأخص رحلات عمرة شهر رمضان التي تعتمد عليها عدد واسع من المتعاملين في هذا المجال، وهو ما شكل بالنسبة لها أزمة حقيقية في نشاطها، وهو ما جعل كل وكالات السياحة والأسفار في الجزائر متوقفة عن النشاط، ومضطرة لغلق أبوابها والتوجه نحو البطالة الإجبارية، ونفس الأمر ينطبق على قطاع الفنادق التي علقت نشاطها بسبب توقف النشاط السياحي، كما أن باقي الأنشطة التجارية والخدمية التي كانت تعتمد على حركية السياحة في زيادة مداخيلها تأثرت هي الأخرى بشكل كبير، وستظل في تراجع كلما زادت مدة الأزمة وامتدت أكثر[2].

– **القطاع الجبائي**: ستفقد القاعدة الجبائية جزءا من المساهمات الضريبية، وسيزداد الأمر سوءا كلما استمر تعطل النشاط الاقتصادي.

– **القطاع الفلاحي**: بقي القطاع الفلاحي في منأى عن هذا الركود الاقتصادي، كما أنه لا يخضع في الغالب للتحصيل الضريبي.

– **احتياطي الصرف من العملات الأجنبية**: توقعت الحكمة الجزائرية أن احتياطي الصرف سيتآكل وسينخفض عن مستواه من 51.6 مليار دولار كما كان محدد في قانون المالية 2020 إلى 44.2 مليار دولار في القانون التكميلي وهذا ما يعادل سنة كاملة من الاستيراد[3].وبالتالي فإن الحكومة الجزائرية ستخسر أكثر من 7 مليارات دولار من العملات الأجنبية، بسبب فيروس كورونا، بحلول نهاية العام 2020.

– **على البطالة**: يتوقع صندوق النقد الدولي أن ينكمش الاقتصاد الجزائري بنسبة 5.2 بالمائة في عام 2020، مما سيرفع نسبة البطالة إلى أكثر من 15 في المائة[4]، كما أن توقف نشاط عدد من المؤسسات

[1] https://www.aps.dz/ar/economie/86839-19-3-1, 18-05-2021, 22h06.

[2] https://www.aps.dz/ar/economie/87144-2020-05-13-14-44-00, 18-05-2021, 23h41.

[3] https://www.aps.dz/ar/economie/86798-2-44-2020, 18-05-2021, 00h14.

[4] https://www.imf.org/en/Publicatuons/REO/MECA/lssues/2020/04/15/regional-economic-outlook-middle-east- central-asia-report, 18-05-2021, 01h07.

الاقتصادية بالأخص الصغيرة والمتوسطة سيكون عاملا مهددا لزيادة نسبة البطالة، خاصة وأن تضرر هذا النوع من المؤسسات جراء الأزمة وارد جدا، باعتبار أنها تقوم على هوامش أمان نقدية ضعيفة لا تمكنها من مقاومة تداعيات الجائحة لفترة طويلة، حيث أن هذه المؤسسات ستضطر إلى تسريح العمال إذا ما واجهت قصورا في التدفق النقدي بشكل يؤثر على استمراريتها ومرونة نشاطها خاصة إذا لم تتلقى في المقابل تحويلات نقدية من الدولة، كما أن تقليص الحكومة لنفقات التجهيز بـ 20.1% في قانون المالية2020، سينعكس آليا على استثمارات الدولة في القطاعات الحيوية والمنشآت القاعدية مما قد يفاقم أثر الأزمة في زيادة مستوى البطالة، كما لايجب إهمال البطالة في القطاع الموازي حتى وإن كان لا يدخل ضمن الحسابات الرسمية والناتج القومي، وذلك لأنه لا يشكل جزء معتبر من حجم التشغيل الكلي، حيث أن حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر يفوق 30 بالمائة من الناتج الداخلي الخام، وحجم التشغيل الموازي في الجزائر يقدر بـ 43 بالمائة من حجم التشغيل الكلي[1]، كما أن للعمل غير الرسمي أثر كبير في دلالة معدل البطالة كمؤشر من مؤشرات تفسير معطيات سوق الشغل[2].

4 – الإجراءات المسطرة للإنعاش الاقتصادي: سنسرد الإطار العام للأهداف التي سطرتها الحكومة قبل تعبئة أدوات السياسة الاقتصادية في خدمتها، حيث سارعت الحكومة مع بداية تفشي فيروس كوفيد في الجزائر إلى تسطير جملة من الأهداف ذات طابع ظرفي وهيكلي ضمن مخطط عملها، وتمثلت مجمل هذه الأهداف في تحقيق تسيير رصين واحترازي للمالية العمومية من خلال الحد من الإسراف في استخدام الموارد وعقلنة نفقات التسيير والتجهيز، وذلك من خلال القضاء على مصادر التبذير والإسراف والنفقات التي ليس لها تأثير كبير على تحسين أطار معيشة المواطن، مع تعزيز احتياطي الصرف من خلال إضفاء حركية على التنمية الاقتصادية وترقية الاقتصاد مع الإبقاء على التزامات الدولة في مجال تمويل التنمية[3]، كما خططت الحكومة لتعزيز القدرة الشرائية للمواطن، مع ضمان تموين السوق الوطنية بشكل منتظم بالمنتجات الأساسية والمواد الأولية والمدخلات، كما خططت الحكومة إلى تفعيل إجراءات قانونية قاعدية ضرورية لتحسين مناخ الأعمال وإعادة بعث الاستثمار ذو القيمة المضافة العالية بشكل يكفل تحسين وضعية ميزان المدفوعات، وذلك من خلال الانفتاح على الاستثمارات الأجنبية الجادة وتشجيع ومرافقة مبادرات التضامن الوطني وإنعاش الاقتصاد الوطني، كما أدرجت ضمن أهدافها أيضا تحسين المردود الجبائي للدولة بالتركيز أساسا على إنشاء الشركات الناشئة وتطويرها بمنحها جملة من الامتيازات الجبائية

[1] نسرين يحياوي، **الاقتصاد الموازي في الجزائر: الحجم، الأسباب والنتائج**، مجلة الدراسات المالية والإدارية، العدد السادس، 191، 2016.

[2] مسعود ك و طهراوي د، **أثر القطاع غير الرسمي على سوق الشغل بالجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 58-57، 2014.

[3] https://www.ministeresommunication.gov.dz/ar/node/8659, 19-05-2021, 22h06.

وتنويع أدوات التمويل الموجهة لها[1]، كما أسفرت الاجتماعات الدورية للحكومة على توسيع دائرة هذه الأهداف بما يكفل تحقيق حكومة حقيقية للاستثمار تقوم على الشفافية والفعالية والنجاعة والتي من شأنها إثراء البلاد بالموارد المتولدة عنها وبمساهماتها التكنولوجية، مع تحسين مرونة الاقتصاد والحفاظ على احتياطي الصرف وتطوير الاستثمار والحفاظ على النمو ومناصب الشغل.[2]

الفرع الثاني: أسباب إنخفاض أسعار النفط في الجزائر

هناك مجموعة من الاسباب:

- **ظهور انتاج النفط الصخري:** الذي اتاحة تكنولوجيا التكسير الهيدروليكي و الحفر الافقي،وقد اضاف هذا المصدر الجديد حوالي 4.2مليون برميل يوميا الى سوق النفط الخام، مماساهم في حدوث تخمة من المعروض العالمي.

- **التغير في السلوك الاستراتيجي لمنظمة البلدان المصدرة اوبيك:** تعد منظمة البلدان المصدرة للنفط أوبيك أكبر الاطراف الفاعلة في سوق النفط الخام العالمية، وقدشهدت الفترة الاخيرة تغيرا في السلوك الاستراتيجي للمنظمة من خلال تركيزها على الحفاظ على حصتها السوقية على حساب الاسعار. فقد فاجأت المنظمة في اجتماعها الأخيرة الجميع باتخاذها قرارا بزيادة الانتاج بالرغم من فائض العرض العالمي وهو ما ادى الى انخفاض جديد في الاسعار. وهذا القرار جاء على العكس تماما مما قامت به المنظمة خلال فترة الازمة المالية العالمية 2008-2009 عقب انهيار اسعار النفط، حيث خفضت من الانتاج مما ساعد على انتعاشها مجددا.

- **الزيادة المتوقعة في الصادرات الايرانية:** وهذا بعد رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من الغرب بعد التوصل الى الاتفاق النووي بينهما. حيث تستعد إيران لتصدير 1.26 مليون برميل نفط يوميا بداية من 2016 و هو ما يعني زيادة في تخمة المعروض العالمي.

- تراجع الطلب العالمي و خاصة من الاسواق الصاعدة، كالصين التي تستهلك لوحه ثلثي الارتفاع الحاصل في الاستهلاك العالمي من البترول. فقد شهدت الصين الآونة الاخيرة صعوبات اقتصادية تمثلت في انهيار كبيرا في صادراتها و استثماراتها التي تمثل ثلثي ناتجها المحلي الاجمالي، وهذا راجع اساسا الى تراجع قدرتها التنافسية في الاسواق الدولية بسبب الارتفاع الكبير في معدلات الاجور المحلية فيها في السنوات الاخيرة.

[1] https://www.premier-ministre.gov.dz/ar/gouvernement/reunions-et-conseils/com-26-04-2020-ar-2.html, 19-05-2021, 23h41.
[2] https://www.ministeresommunication.gov.dz/ar/node/8573, 20-05-2021, 22h41

- الهبوط المتواصل في استهلاك النفط في الولايات المتحدة، وخاصة في ظل الاستعاضة عنه ببدائل اخرى[1].

الفرع الثالث: الإجراءات المتخذة للتصدي صدمة انهيار أسعار النفط في الجزائر

اتخذت السلطات الجزائرية مجموعة من الاجراءات بغرض ضبط اوضاع المالية العامة وتحييد اثر الصدمة على النمو الاقتصادي شملت مايلي:

-كخط دفاع اول استخدمت الحكومة الفوائض الموجودة في المالية العامة و المتاحة في صندوق ضبط الايرادات للحد من اثر تراجع اسعار النفط على النمو.

- سمحت الجزائر بانخفاض سعر الصرف كإجراء لرفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الامريكي عند تحويلها الى الدينار الجزائري فعلى سبيل المثال قام بنك الجزائر بالسماح للدينار بالانخفاض ب 25 بالمئة مقابل الدولار الامريكي و ب 6.7 بالمئة مقابل اليورو خلال عام 2015. الغرض من وراء ذلك هو الحد من الطلب على الواردات و تقليل الضغوط على الاحتياطيات الدولية.

- اتخذت تدابير حاسمة في الموازنة سنة 2016 لتكريس مسار الضبط المالي عبر احراز مزيد من التقدم في ترشيد الانفاق و خفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة و تحقيق وفرات، حيث انخفضت نفقات ميزانية 2016 مقارنة بسنة 2015 بنسبة 8.8 بالمئة، كما انخفض تقدير ميزانية التسيير بنسبة 3.3 بالمئة، و انخفضت ميزانية التجهيز بنسبة 16 بالمئة. وقد شملت تدابير التقشف الالغاء التدريجي للنفقات غير المتكررة عبر تخفيض الاستثمار العمومي – تجميد مشاريع تراموای و مستشفيات...- و تقليص الواردات مع فرض رخص الاستيراد على منتجات منها السيارات و الاسمنت، و خفض التوظيف في القطاع العام و تفعيل عملية الاحالة على التقاعد بعد سن 60 سنة. وفي جانب الايرادات العامة اقرت موازنة 2016 رفع بعض الرسوم شملت أساسا

الرسم على القيمة المضافة على استهلاك الكهرباء و المازوت و فرض حقوق جمركية ب 15 بالمئة على اجهزة الاعلام الالي المستوردة[2].

[1] عبد الحميد مرغيت، **تداعيات انخفاض اسعار النفط على الاقتصاد الجزائري و السياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة**، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل الجزائر، بدون سنة نشر، ص ص 1-2.

[2] المرجع نفسه، ص ص 4-5.

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لأثر انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2010-2020

المطلب الأول: أثر انخفاض أسعار النفط على الميزانية العامة

بالرغم من استقرار أسعار النفط عند مستوى مرتفع 111 دولار للبرميل سنة 2012 مقابل 112.9 دولار للبرميل سنة 2011، أدت الارتفاعات الحادة المتتالية في النفقات العمومية للسنتين الآخرتين، خاصة و أنها نفقات التسيير، الى عجز معتبر في الميزانية، كما يظهر ذلك بوضوح من تحليل وضعية المالية العامة من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (2-1): فائض أو عجز الميزانية العامة في الجزائر و تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2010-2020

الوحدة: مليار دينار

البيـان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الايرادات العامة	4392.9	5790.1	6411.3	5957.5	5738.4	5103.1	5110.1	6182.8	6751.4
النفقات العامة	4466.9	5853.6	7169.9	6024.1	6995.7	7656.3	7297.5	7389.3	7726.3
عجز او فائض	**-74**	**-63.5**	**-758.6**	**-66.6**	**-1257**	**-2553**	**-2187**	**-1207**	**-974.9**
سعر برميل النفط بالدولار	80.15	112.94	111.04	108.97	100.23	53.06	45	54.05	71.3

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

-بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2012**: **التطورات الاقتصادية والنقدي للجزائر**، الجزائر، 2013، ص 108.

-بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2017**: **التطورات الاقتصادية والنقدي للجزائر**، الجزائر، 2018، ص 108.

-بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2018**: **التطورات الاقتصادية والنقدي للجزائر**، الجزائر، 2019، ص 108.

الفرع الأول: أثرها على النفقات والايرادات العامة

اولا: الايرادات

من خلال الجدول رقم (2-1): نلاحظ ارتفاع ايرادات الميزانية العامة سنة 2012، حيث قدرت بحوالي 6411.3 مليار دينار مقابل 5790.1 مليار دينار سنة 2011، هنا سجلت ارتفاعا بنسبة 10 بالمئة ما يعادل 621.2 مليار دينار مقابل ارتفاع بنسبة 31.8 بالمئة ما يعادل 1397.2 مليار دينار سنة 2011، كما بلغت ايرادات الميزانية سنة 2015 مبلغ 5103.1 مليار دينار مقابل 5738.4 مليار دينار سنة 2014، انخفضت بمبلغ قدره 635.3 مليار دينار بنسبة 11.1 بالمئة، نتج عن هذا الانخفاض في اجمالي الايرادات العامة وهذا راجع الى انخفاض أسعار النفط و انخفاض ايرادات المحروقات بمبلغ قدره 1014.9 مليار دينار بنسبة -30 بالمئة.

ثانيا: النفقات

أما بالنسبة للنفقات الميزانية العامة من خلال الجدول اعلاه، سجلت النفقات انخفاضا سنة 2013 بلغ 6024.1 مليار دينار مقابل 7169.9 مليار دينار سنة 2021 بنسبة انخفاض 15.9 بالمئة، هذا الانخفاض بعد الارتفاعات التي شهدتها بنسبة 31 بالمئة و 22.4 بالمئة على التوالي في 2011، 2012 وهذه الارتفاعات نتيجة ارتفاع اسعار النفط و الغاز الطبيعي في الاسواق العالمية و التحولات السياسية التي شهدتها عدد من الدول العربية و المصدرة للنفط، حيث اتبعت الجزائر سياسة مالية توسعية لتعزيز الطلب المحلي و دفع عجلة النمو الاقتصادي.

الفرع الثاني: أثرها على الميزانية العامة

أما الميزانية العامة الكلية ومن خلال الجدول رقم(2-1)، فقد سجلت عجزا بنسبة 103 بالمئة في سنة 2015 والأكثر ارتفاعا منذ 2010. بلغ حوالي 2553.2 مليار دينار مقابل مبلغ 1257.3 مليار دينار سنة 2014. نتج هذا العجز عن انخفاض ايرادات الميزانية العامة بنسبة 11.1 بالمئة المرتبط بالانخفاض في الايرادات الجبائية للمحروقات بنسبة 30 بالمئة و هذا لتراجع سعر النفط حيث بلغ متوسط سعر النفط بنسبة 47 بالمئة في الاسواق العالمية، و ارتفاع في نفقات الميزانية العامة بنسبة 904 بالمئة.

نلاحظ مما سبق، أن الميزانية العامة الكلية للجزائر سجلت عجزا خلال الفترة (2010-2017) بالرغم من استقرار أسعار النفط عند مستوى مرتفع 111 دولار لبرميل سنة 2012 مقابل 112.9 دولار سنة 2011، من هنا نستنتج أن الميزانية العامة للجزائر تتأثر بانخفاض أسعار النفط في الاسواق العالمية من ثمة انخفاض الايرادات العامة للميزانية.

المطلب الثاني: أثر انخفاض أسعار النفط على رصيد الميزان التجاري

الميزان التجاري الجزائري يعاني من سيطرة قطاع المحروقات على الصادرات نبين تطور رصيد الميزان التجاري ومدى تأثره بأسعار النفط، و وضعية الصادرات و الواردات من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (2-2): تطورات رصيد الميزان التجاري الجزائري و أسعار النفط

خلال الفترة 2010-2020

الوحدة: مليار دولار أمريكي

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الصادرات	57.09	72.888	71.736	64.867	60.129	34.566	29.309	34.569	41.11	34.99
الواردات	-38.885	-46.927	-51.569	-54.987	-59.67	-52.649	-49.437	-48.981	-48.57	-44.63
رصيد الميزان التجاري	**18.205**	**25.961**	**20.167**	**9.880**	**0.459**	**-18.083**	**20.129-**	**-14.412**	**-7.46**	**-9.64**
سعر برميل النفط بالدولار	80.15	112.94	111.04	108.97	100.23	53.06	45	54.05	71.3	64.4

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

-بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2013**: **التطورات الاقتصادية والنقدي للجزائر**، الجزائر، 2013، ص 62.

-بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2017**: **التطورات الاقتصادية والنقدي للجزائر**، الجزائر، 2018، ص 47.

-بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2020**: **التطورات الاقتصادية والنقدي للجزائر**، الجزائر، 2020، ص 15.

الشكل رقم (2-1): الميزان التجاري الجزائري و تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2010-2020

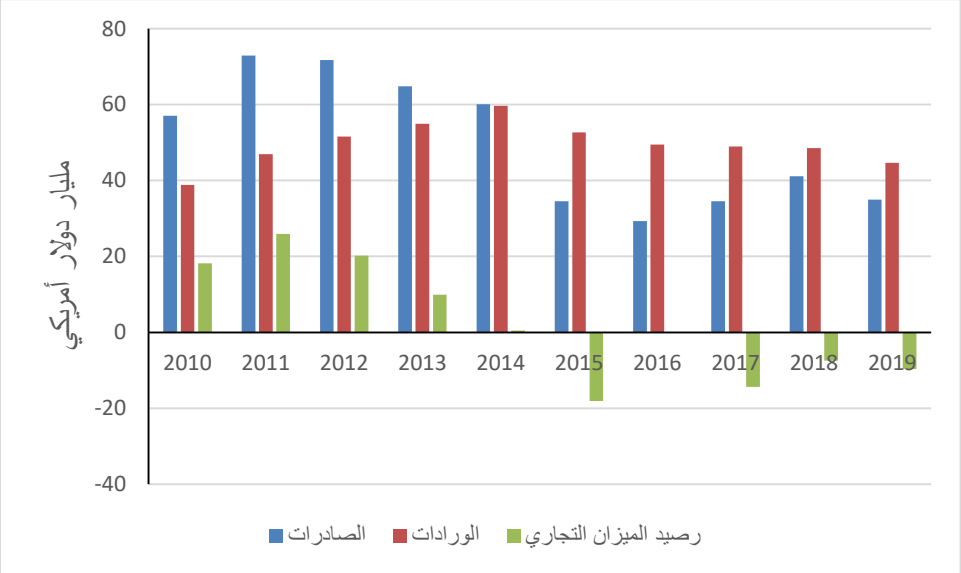

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على: الجدول رقم (2-2):

الفرع الأول: أثرها على الواردات والصادرات

اولا: الصادرات

من خلال الجدول رقم: (2-2) والشكل رقم: (2-1) نلاحظ، ارتفاع اجمالي الصادرات سنة 2011 قدرت بحوالي 72.888 مليار دولار مقارنة بسنة 2010 قدرت بحوالي 57.090 مليار دولار و هذا بسبب ارتفاع أسعار النفط الى 80.35 دولار للبرميل سنة 2010 و استمر الارتفاع الى 112.62 دولار للبرميل سنة 2011.

كما سجلت اجمالي الصادرات انخفاضا كبيرا سنتي 2015 و 2016 على التوالي حيث قدرت بحوالي 34.566 مليار دولار و 29.309 مليار دولار مقابل 60.129 مليار دولار سنة 2014 بنسبة 42.51 بالمئة و 51.25 بالمئة على التوالي يعود سبب الانخفاض الى انخفاض أسعار النفط في الاسواق العالمية، بحيث انخفض متوسط السعر السنوي للبرميل من النفط الخام من 100.23 دولار للبرميل سنة 2014 الى 53.07 دولار للبرميل سنة 2015 بنسبة 47.1 بالمئة و أدت هذه الازمة النفطية الى انخفاض كبير في قيمة الصادرات النفطية و التي تمثل 97بالمئة من اجمالي الصادرات الجزائرية، سجلت سنة 2015 انخفاضا بنسبة 43.4 بالمئة مقارنة بسنة 2014.

ثانيا: الواردات

اجمالي الواردات الجزائرية، من خلال الجدول رقم :(2-2) و الشكل رقم: (2-1)، نلاحظ قيمة اجمالي الواردات شهد ارتفاعا ملحوظا و مستمر سنة 2011 بلغت حوالي 46.927 مليار دولار مقابل 38.885 مليار دولار سنة 2010 نسبة ارتفاع قدرة ب 20.68 بالمئة بسبب استقرار اسعار النفط، كما سجلت اجمالي الواردات انخفاضا سنة 2015 و 2016 على التوالي بحوالي 52.649 مليار دولار و 49.437 مليار دولار بنسبة 11.76 بالمئة و 17.14 بالمئة على التوالي مقابل 59.670 مليار دولار سنة 2014، وهذا راجع الى انخفاض اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية.

والارتفاع الذي عرفته الواردات الجزائرية خلال الفترة 2010-2020 راجع الى التطورات السياسية والاقتصادية التي حدثت في العالم وبالرغم من الإجراءات التي قامت بها الحكومة الجزائرية سنة 2014 بمجموعة من السياسات بهدف كبح الفاتورة الضخمة للواردات وقد نتج عن ذلك تراجع فاتورة الاستيراد سنة 2015، وتراجعت قيمة الواردات مقارنة مع سنة 2014 على التوالي قيمة الواردات 59.670 مليار دولار سنة 2014 وسنة 2015 بلغت 52.649 مليار دولار، وهذا راجع الى انخفاض أسعار النفط الخام في الاسواق العالمية.

الفرع الثاني: أثرها على رصيد الميزان التجاري

و نلاحظ من خلال الجدول رقم: (2-2) و الشكل رقم: (2-1)، رصيد ميزان التجاري انتقل من شبه توازن سنة 2014 بحوالي 0.459 مليار دولار الى عجز قدره 18.083 مليار دولار و 20.129 مليار دولار على التوالي سنتي 2015 و 2016، و هذا راجع الى انخفاض كبير في أسعار النفط في الأسواق العالمية حيث في سنة 2015 و 2016 وصل الى 53.07 دولار للبرميل و 45.01 دولار للبرميل على التوالي، بعدما تجاوز 100 دولار للبرميل بين سنة 2011 و 2014، كما شهد رصيد الميزان التجاري عجزا كبيرا خلال سنتي 2015 و 2016، و هذا انعكس سلبا على التجارة الخارجية حيث سجل رصيد الميزان التجاري الجزائري اول عجز له بعد ما سجل فائضا سنة 2010و2011و2012و2013و2014، هذا راجع للانخفاض أسعار النفط و نقص الصادرات سنة 2015 و2016.

المطلب الثالث: أثر انخفاض أسعار النفط على التنمية الاقتصادية

سنتناول في هذا المطلب أثر انخفاض أسعار النفط على التنمية الاقتصادية في فرعين هما:

الفرع الأول: أثرها على الناتج المحلي الاجمالية ونصيب الفرد من الدخل الاجمالي

أولا: الناتج المحلي الإجمالي

الاقتصاد الجزائري يتشابه مع اقتصاديات الدول العربية النفطية بمكوناته حيث تعتمد أغلبها على انتاج النفط و تصديره و يعتبر مورد أساسي لتمويل عمليات التنمية و خلال فترة البحث مرت الجزائر بفترات مختلفة من حيث تحقيق معدلات النمو و هذا تبعا لتطورات الاقتصاد العالمي لارتباط الاقتصاد الجزائري بالعالم الخارجي بشكل كبير من حيث تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية مع ارتباط مدى الانتعاش أو الركود الاقتصادي للدول المتقدمة للآن هذه الدول المستهلك الأساسي للنفط المنتج في الجزائر.

جدول رقم (2-3): تطور معدلات النمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في الجزائر وتطورات أسعار النفط خلال الفترة 2010-2020.

الوحدة: مليار دولار أمريكي

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل النمو	3.6	2.8	3.3	2.8	3.8	3.7	3.3	1.6	3.8	2.2
سعر برميل النفط بالدولار	80.15	112.94	111.04	108.97	100.23	53.06	45	54.05	71.3	64.4

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

-بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2012: التطورات الاقتصادية والنقدي للجزائر**، الجزائر، 2013، ص ص 75-235.

-بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2017: التطورات الاقتصادية والنقدي للجزائر**، الجزائر، 2018، ص ص 47-140.

-بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2018: التطورات الاقتصادية والنقدي للجزائر**، الجزائر، 2019، ص 108.

الشكل رقم (2-2): معدلات النمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في الجزائر و تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2010-2020.

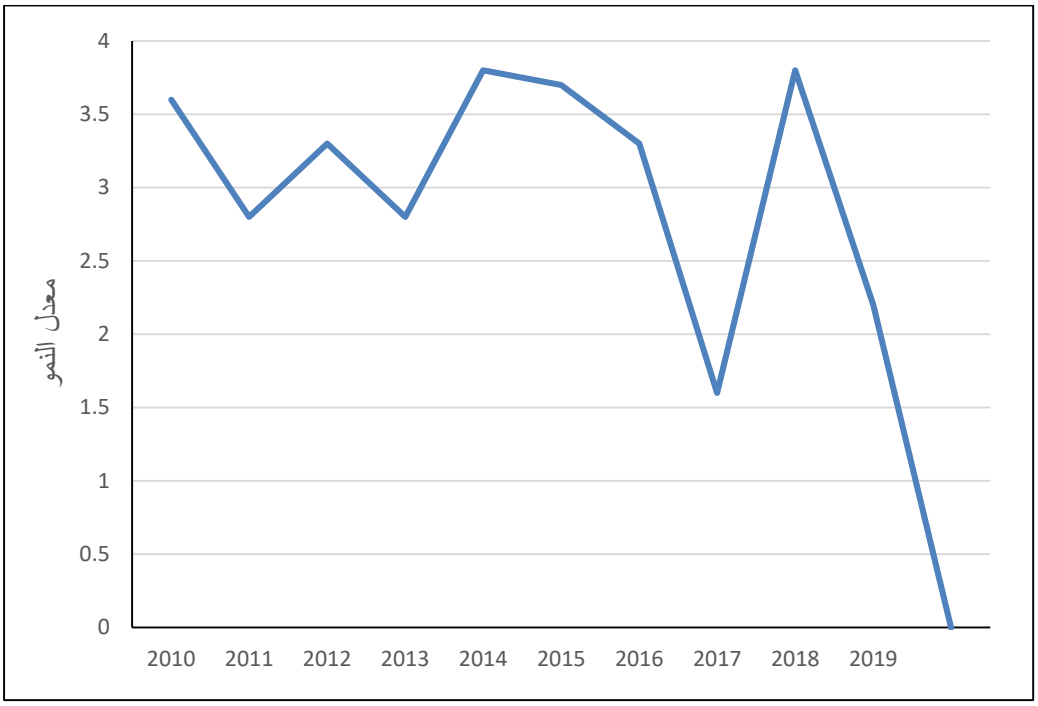

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على: الجدول رقم (2-3)

من خلال الجدول رقم: (2-3) و الشكل رقم: (2-2) بالرغم من ارتفاع متوسط سعر برميل النفط سنة 2011 بلغ 112.94 دولار للبرميل مقابل حوالي 80.15 دولار للبرميل سنة 2010 شهدت الجزائر تراجعا في معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حيث سجلت انخفاضا سنة 2011 بنسبة 2.8 بالمئة و 1.6 بالمئة مقابل 3.6 بالمئة و 2.1 سنة 2010 على التوالي.

و سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر تراجعا في سنتي 2016و2017 بنسبة 3.3 بالمئة و 1.6 بالمئة على التوالي، مقابل 3.7 بالمئة سنة 2015 و هذا راجع الى انخفاض متوسط سعر برميل النفط الى 45 دولار للبرميل سنة 2016 حيث رجع النشاط الاقتصادي في قطاع المحروقات للانخفاض في الإنتاج الذي سجل خلال سنوات 2011 الى 2014، مع نمو سلبي في القيمة المضافة 3 بالمئة ترافق مساهمة سلبية في النمو الإجمالي بنسبة 32.4- بالمئة سنة 2017.

و من خلال ما سبق، تأثر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بانخفاض أسعار النفط في الاسوق العالمية بداية من سنة 2015 و 2016 و 2017 تراجعا كبيرا لأسعار النفط و صلت الى أقل من 50 دولار

للبرميل، وفي سنة 2019 ترافق مساهمة سلبية في النمو الاجمالي بنسبة 2.2 - بالمئة وهذا راجع للانخفاض أسعار النفط بسبب جائحة كورونا.

ثانيا: نصيب الفرد من الدخل الإجمالي

شهدت الجزائر تحسنا في مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

جدول رقم (2-4): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر و تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2010-2020.

الوحدة: مليار دولار أمريكي

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
متوسط نصيب الفرد	4.501	5.381	5.575	5.476	5.468	4.160	3.894	4.081
نسبة التغير	15%	19.55%	3.60%	-1.77%	-0.15%	-23.92%	-6.40%	4.80%
سعر برميل النفط بالدولار	80.15	112.94	111.04	108.97	100.23	53.06	45	54.05

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

-صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2011: التطورات الاقتصادية والاجتماعية**، أبو ظبي، 2012، ص 24.

-صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2017: التطورات الاقتصادية والاجتماعية**، أبو ظبي، 2018، ص 26.

الشكل رقم (2-3): معدل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر و تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2010-2020.

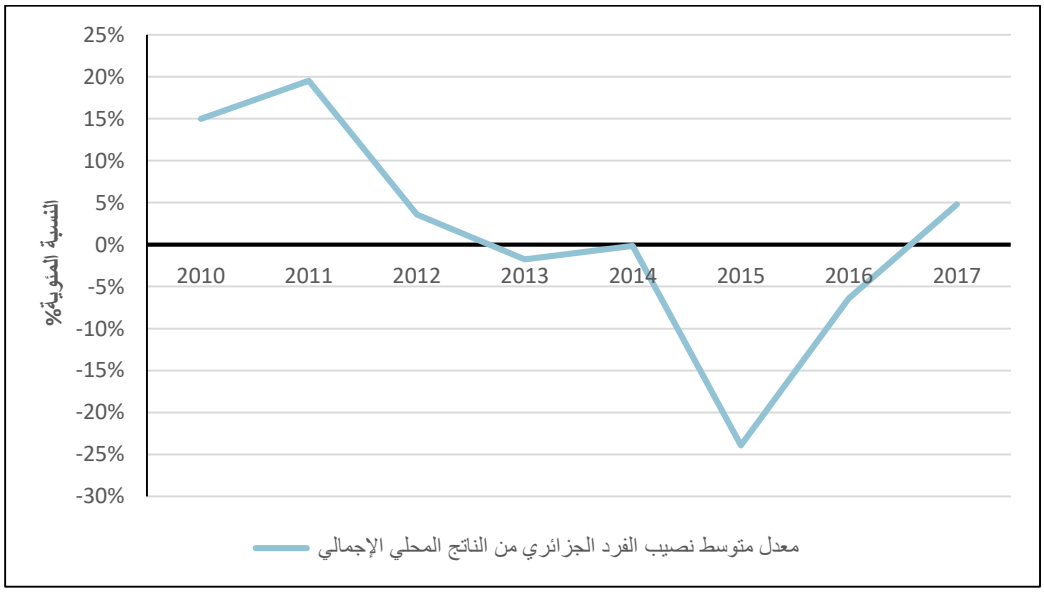

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على: الجدول رقم (2-4)

من خلال الجدول رقم: (2-4) والشكل رقم: (2-3) سنة 2011 مقارنة بسنة 2010، ارتفع نصيب الفرد الناتج بالأسعار الجارية من حوالي 4.501 دولار للفرد الى حوالي 5.381 سنة 2011، مسجلا بذلك معدل نمو حوالي 19.55 بالمئة، وهذا راجع ارتفاع متوسط سعر برميل النفط في الأسواق العالمية سنة 2011 ليبلغ حوالي 112.94 دولار للبرميل مقابل 80.15 دولار للبرميل سنة 2010.

كما سجل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة 2013-2017 انكماشا مستمرا و سجل اعلى انكماشا سنة 2015 بنسبة 23.92- بالمئة أي ما يعادل حوالي 4.160 دولار مقارنة بحوالي 5.468 دولار سنة 2014. و يعود هذا الانكماش الى الركود في الاقتصاد العالمي لتراجع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية و هذا ينتج انخفاض في الإيرادات النفطية مما أثر ذلك على الصادرات النفطية من هذا يتأثر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر.

الفرع الثاني: أثرها على الاستثمار الاجنبي المباشر

جدول رقم (2-5): تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى الجزائر و تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2010-2020

الوحدة: مليار دولار أمريكي

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
تدفقات الاستثمار المباشر	3.478	2.045	1.524	1.952	1.525	-0.688	1.589	1.206	0.59	1.3
معدل التغير	36%	41%	25%	28%	21%	-54%	130%	24%	%02	%22
سعر برميل النفط بالدولار	80.15	112.94	111.04	108.97	100.23	53.06	45	54.05	71.3	64.4

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

-بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2012**: **التطورات الاقتصادية والنقدي للجزائر**، الجزائر، 2013، ص 75.

-بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2017**: **التطورات الاقتصادية والنقدي للجزائر**، الجزائر، 2018، ص 47.

-بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2020**: **التطورات الاقتصادية والنقدي للجزائر**، الجزائر، 2020، ص 15.

من خلال الجدول رقم: (2-5)، سجلت أعلى قيمة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2010 بحوالي 3.478 مليار دولار أي ما يعادل نسبة 36 بالمئة مقابل 2.045 مليار دولار سنة 2011، كما سجلت التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الجزائر تراجعا كبيرا سنة 2015 قدرة بحوالي 0.688- مليار دولار أي ما يعادل نسبة -54 بالمئة مقابل بحوالي 1.525 مليار دولار سنة 2014، ويرجع هذا الانخفاض الكبير الى انخفاض أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية.

خلاصة الفصل

الاقتصاد الجزائري ريعي، و استمرار الجزائر بالاعتماد على العوائد النفطية جعلت الاقتصاد الجزائري يتكبد خسائر كبيرة من جراء نقص هذه العوائد بسبب انخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية النفطية وهذا يؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني، كما أن المؤشرات الاقتصادية الكلية تتأثر مباشرة بتغيرات أسعار النفط سواء انخفاض أو ارتفاع، وتتوقف التنمية الاقتصادية على مستوى أسعار النفط في الجزائر.

الخاتمة

خاتمة

إن الدور الذي يلعبه النفط في الجزائر لا يمكن تجاهله بالنظر لما ساهمت فيه العوائد النفطية في إخراج الجزائر في كل مرة من أزماتها، إلا أن الحديث عما فعله النفط بالاقتصاد الجزائري يحاول أن يظهر المفارقات المتعلقة بهذا المورد الذي أفادت عوائده في الكثير من الأحيان الدول التي لا تملكه على حساب الدول النفطية، فقد تسبب الاعتماد المفرط على النفط في تكوين اقتصاد وطني أحادي الجانب والمورد، مما جعله عرضة للصدمات الخارجية، وهو ما حدث سنة 1986 حين انخفضت أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها بذلك اختلالات هيكلية بارزة فأصبح الاقتصاد الجزائري يتصف بالاقتصاد الريعي التابع للنفط مما تسبب في عدم تنمية الجانب الأخر وهو الأهم للدولة والمتمثل في القطاعات الإنتاجية فانحصرت التمويلات والاستثمارات الأجنبية والمحلية في قطاع الطاقة وعليه يمكن استنتاج ما يلي:

إن التقلبات السعرية للنفط من أهم المحددات الرئيسية لوضعية الاقتصاد الوطني استقرارا أو اختلال وهو ما أكدته أزمة2014 و أزمة 2020 (بسبب جائحة كورونا)، التي نقلت العديد من المؤشرات الاقتصادية من حالة الفائض أو التوازن إلى حالة العجز مثل الميزانية العامة والميزان التجاري كما أثر أيضا على التنمية الاقتصادية.

هناك علاقة تشابكيه بين الاقتصاد الجزائري وقطاع الطاقة جسدتها التأثيرات الكبيرة لانخفاض أسعار النفط على الكثير من المؤشرات الاقتصادية الكلية.

إن الاقتصاد الوطني يبقى عرضة للصدمات الخارجية ما دام معتمدا على النفط كمصدر وحيد للعوائد والإيرادات، فضمان استقرار وتوازن الاقتصاد الجزائري يتطلب من السلطات الجزائرية تفعيل الصادرات غير النفطية والاهتمام أكثر بالقطاعات البديلة.

بعد أن تم تسليط الضوء على مجمل حيثيات الموضوع من خلال القيام بدراسة الإطار النظري للنفط والصدمات النفطية، وكذلك واقع وافاق الاقتصاد الجزائري وتحليل بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية لنتمكن من اختيار الفرضيات منها في البداية.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: من بين العوامل التي تتحكم في أسعار النفط وتقلباتها في الأسواق العالمية نجد عوامل اقتصادية كالعرض والطلب، وأخرى غير اقتصادية وهو ما يؤكد ما نصت عليه الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية: للعوائد النفطية دور هام في بناء خطط التنمية الاقتصادية في الجزائر وذلك راجع إلى ما تمثله نسبة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات والتي تجاوزت 97%، وهذا ما يطابق ما جاءت به الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة: تتأثر المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائري بأسعار النفط، وهو ما يؤكد نص الفرضية الثالثة.

نتائج الدراسة:

وبعد إجراء هذه الدراسة توصلنا إلى جملة من النتائج يمكن تقسيمها إلى قسمين:

- للبترول مكانة هامة في الاقتصاد العالمي الحديث.
- كل ارتفاع أو انخفاض حاد ومفاجئ يعتبر أزمة نفطية لها تداعيات على اقتصاديات الدول المنتجة والمستهلكة.
- يدخل في تحديد سعر النفط عدة عوامل مختلفة، التي بدورها تلعب دورا هاما في تقلباته.
- تأثر كل المؤشرات الاقتصادية الكلية راجع الى ارتفاع او انخفاض أسعار النفط.
- الاقتصاد الجزائري ريعي يعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات.
- مساهمة قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري ليست فاشلة تماما بالرغم ما يحدث في الأسواق العالمية النفطية الا انها تبقي مساهمة قطاع النفط كبيرة.

التوصيات والمقترحات:

من خلال النتائج التي توصلنا إليها في هذه الدراسة يمكننا تقديم بعض التوصيات والمقترحات والمتمثلة فيما يلي:

- من الافضل السعي بجدية أكبر لتشجيع الصادرات خارج المحروقات من خلال رفع النمو في القطاعات الاقتصادية الأخرى.
- ضرورة الانخراط أكثر في التجارة العالمية من خلال الاتفاقيات الدولية، وتحسين أداء الصناعة الوطنية.
- تطوير مصادر الطاقة البديلة كالطاقة الشمسية والطاقة الهوائية والطاقة المائية، وترقية القطاعات الحيوية الأخرى كقطاع السياحة والفلاحة.
- يجب على الحكومة الجزائرية أن تستثمر عوائدها النفطية بفعالية أكثر وأن تحاول الاستفادة من تكلفة الفرصة البديلة، بالقفز إلى مرحلة ما بعد الصناعة كما هو الحال لبعض التجارب في دول الخليج مثلا.

آفاق الدراسة:

لقد تناولت دراستنا هذه أثر انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية على اقتصاديات الدول النفطية والاقتصاد الجزائري للفترة 2010-2020، وهي لا تمثل إلا جزء بسيط لموضوع يحمل الكثير من التعقيد، كما أنه مجهود بشري لا يخلو من النقائص، ونظرا لاتساع الموضوع وإمكانية تناوله من زوايا أخرى وبأبعاد مختلفة نضع بين أيديكم بعض العناوين التي يمكن أن تكون كأساس لبحوث مستقبلية مثل:

- أثر تنويع الصادرات خارج المحروقات على التنمية الاقتصادية دراسة حالة " الجزائر "
- أثر الاستثمار في القطاع السياحي والخدمي على النمو الاقتصادي دراسة حالة " الجزائر "
- انعكاسات تقلبات أسعار النفط على المؤشرات الاقتصادية الكلية دراسة حالة " الجزائر "
- القطاع الزراعي وإمكانية الخروج من هيمنة النفط على الصادرات دراسة حالة " الجزائر "
- أثر جائحة كورونا على التجارة الخارجية للدول النفطية دراسة حالة " الامارات العربية المتحدة، الولايات المتحدة الامريكية، الجزائر ".

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

الكتب:

1. حافظ البرجاس، **الصراع الدولي على البترول العربي**، بيسان للنشر، لبنان، الطبعة 1، 2000.
2. سالم عبد الحسن رسن، **إقتصاديات النفط**، دار الكتب الوطنية، طرابلس ليبيا، الطبعة الاولى، 1999.
3. عبد الوهاب الشيخ قادر، **العوامل المؤثرة في أسعار النفط**، دار الوحدة للنشر، السعودية، 2014.
4. عاطف سليمان، **معركة البترول في الجزائر**، دار الطليعة، بيروت، 1974.
5. **المستقبل**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، سبتمبر، 2004.
6. عبد العزيز وطبان، **الاقتصاد الجزائري ماضية وحاضره 1830-1985**، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر 1992.
7. كولين كمبيل، **يورغ شيندلر، فراوكة ليزينبورغ، فيرنر تسيتسل، ترجمة عدنان عباس علي، نهاية عصر البترول، التدابير الضرورية لمواجهة**

الرسائل والأطروحات الجامعية:

8. د موري سمية، **أثر تقلبات أسعار النفط غلى التنمية الاقتصادية في الجزائر**، اطروحة دكتورة، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، 2015/2014.
9. دخلي عبد الرحمان، **أثر تذبذبات أسعار النفط على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر1986/2014**، رسالة ماجيستير، جامعة المدية، 2015/2014.
10. بيرش أحمد، **أثر الارادات النفطية على سياسة الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2000/2012**، رسالة ماجيستير، جامعة عمار ثليجي، الاغواط، 2015/2014.
11. مشدن وهيبة، **أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003**، رسالة ماجيستير، فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2004-2005.
12. بوعوينة مولود، **العلاقة بين سعر البترول وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، رسالة ماجيستير، جامعة الجزائر، 2010/2009.
13. داود سعد الله، **أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2011-2012.

14. عماد سالم محمد أبو ميري، **العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية وآثارها على إقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2014/2000**، رسالة ماجيستير، جامعة الدول العربية معهد البحوث و الدراسات العربية، القاهرة، 2016.

15. السعيد رويجع، **التطور التاريخي لأسعار البترول وأثاره على الإقتصاد الجزائري (1970-2009)**، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012.

16. وحيد خير الدين، **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجيستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012.

17. حاج قويدر عبدالهادي، **الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية جامعة وهران، 2011-2012.

18. بلقاسم سرايري، **دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائرية في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي افق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008-2009.

19. عقيلة دبيحي، **الطاقة في ظل التنمية المستدامة**، دراسة حالة الطاقة المستدامة في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة، 2008-2009.

20. طيوبي أمينة، **تمويل الاستثمارات في الجزائر بالرجوع إلى قطاع المحروقات**، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2003-2004.

21. زمال وهيبة، **أثر تقلبات الإيرادات النفطية على الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي) دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، 2017-2018.

22. عبد الهادي حاج قويدر، **الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري 1986-2009 دراسة تحليلية**، رسالة ماجيستير تخصص إقتصاد التنمية، جامعة وهران، الجزائر، 2011-2012.

الدوريات و المجلات:

23. نور الدين هرمز وآخرون، **تغيرات اسعار النفط العربي وعوائده**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29 العدد 1 دمشق، 2007.

24. عماد الدين محمد المزيني، العوامل التي أثرت على أسعار النفط العالمية، **مجلة جامعة الأزهر**، غزة، المجلد 15، العدد 1، 2013.

25. خميس محمد، **قانون المحروقات في الجزائر واشكالية الرهانات المتضاربة قراءة في تطور الأطر القانونية والمؤسساتية لقطاع المحروقات في الجزائر**، دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد التاسع، 2013.

26. بوفليح نبيل، **صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط وتعديل الميزانية العامة في الجزائر**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، بدون سنة نشر.

27. رفيقة صباغ وآخرون، **أثر الدولار والاورو على التجارة الخارجية الجزائرية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 43، 2009.

28. نسرين يحياوي، **الاقتصاد الموازي في الجزائر: الحجم، الأسباب والنتائج**، مجلة الدراسات المالية والإدارية، العدد السادس، 2016.

29. مسعود ك و طهراوي **د، أثر القطاع غير الرسمي على سوق الشغل بالجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 58-57، 2014.

30. الوليد أحمد طلحة، **التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية**، لإمارات العربية المتحدة، صندوق النقد العربي، 2020.

31. خالد بن راشد الخاطر، **تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

32. قويدري قوشيح بوجمعة، **انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، جامعة حسيبة بن بوعلى، الشلف، 2009/2008.

المحاضرات:

33. د أمينة مخلفي، **محاضرات حول مدخل إلى الاقتصاد البترولي ج1**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014/2013.

34. محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، جامعة عنابة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.

35. محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، جامعة عنابة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.

36. عبد الحميد مرغيت، **تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة**، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل.

المدخلات:

37. دواح بلقاسم ويعقوب مروة، أثر تقلبات أسعار البترول على الميزان التجاري، **ما بعد البترول: المبادلات التجارية الأورو متوسطية**، جامعة مستغانم، أكتوبر 2018.

38. بن حدو أمنة وآخرون، أثر تقلبات أسعار النفط على الأداء الإقتصادي الجزائري، ملتقى حول: **مابعد البترول: التبادلات التجارية والإختيارات الإقتصادية للدول الأورو متوسطية**، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 25/24 أفريل 2018.

القرارات:

39. قرار الامم المتحدة رقم 661 ضد العراق الخاص بفرض عقوبات اقتصادية كاملة وقرار النفط مقابل الغذاء

المؤتمرات والملتقيات والندوات:

40. مريم شطبي محمود، **التداعيات المحتملة الأزمة قطاع الطاقة على الاقتصاد الجزائري**، ندوة أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري قراءة في التطورات في أسواق الطاقة، جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة، 2015.

41. راهم فريد، بوركاب نبيل، **انهيار أسعار النفط: الأسباب والنتائج**، المؤتمر الأول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف، 2015.

القوانين:

42.القانون رقم 90-21 المؤرخ في 04 ديسمبر 1991 الذي يعدل ويتمم القانون رقم (**86-14 الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 63 الصادر في 17 ديسمبر**).

التقارير:

43. بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2012: التطورات الاقتصادية والنقدي للجزائر**، الجزائر، 2013، ص 108

44. بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2013: التطورات الاقتصادية والنقدي للجزائر**، الجزائر، 2013، ص 62.

45. بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2017: التطورات الاقتصادية والنقدي للجزائر**، الجزائر، 2018، ص 47.

46. بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2020: التطورات الاقتصادية والنقدي للجزائر**، الجزائر، 2020، ص 15.

47. بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2012: التطورات الاقتصادية والنقدي للجزائر**، الجزائر، 2013، ص ص 75-235.

48. بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2017: التطورات الاقتصادية والنقدي للجزائر**، الجزائر، 2018، ص ص 47-140.

49. بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2018: التطورات الاقتصادية والنقدي للجزائر**، الجزائر، 2019، ص 108.

50. صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2011: التطورات الاقتصادية والاجتماعية**، أبو ظبي، 2012، ص 24.

51. صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2017: التطورات الاقتصادية والاجتماعية**، أبو ظبي، 2018، ص 26.

52. بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2012: التطورات الاقتصادية والنقدي للجزائر**، الجزائر، 2013، ص 75.

53. بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2017: التطورات الاقتصادية والنقدي للجزائر**، الجزائر، 2018، ص 47.

54. بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2020: التطورات الاقتصادية والنقدي للجزائر**، الجزائر، 2020، ص 15

ثانيا: المراجع باللغة الاجنبية

LES LIVERS:

55. Kotler، Philip، G. Armstrong، J. Saunders، V. Wong، **Principles of Marketing**، (second European Edition) Italy، Prentice Hall Europe، 1995.

ثالثا: المواقع الالكترونية

56.https://slideplayer.com/slide/12348191

57.https://ar.triangleinnovationhub.com/uses-petroleum-6-main-uses-petroleum-discussed

58./https://iraqigeolibraey.yoo7.com

59.https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/advice-for-public/q-a-coronaviruses

60.https://www.adb.org/news/covid-19-economic-impact-could-reach-8-8-trillion-globally- new-adb-report

61.https://news.un.org/ar/story/2020/03/1050531

62.https://www.bloomberg.com/news/articles/2020-04-20/negative-prices-for-oil-here-s-what-that-means-quicktake

63.https://www.iea.org/reports/oil-market-report-may-2020

64.https://english.customs.gov.cn/Statics/83de367c-d30f-4734-aba9-2046ab9b8a19.html

65.https://www.aps.dz/ar/economie/86258-50

66.https://www.iata.org/en/pressroom/pr/2020-04-14-01/

67.https://www.aps.dz/ar/economie/86839-19-3-1

68.https://www.aps.dz/ar/economie/87144-2020-05-13-14-44-00

69.https://www.aps.dz/ar/economie/86798-2-44-2020

70.https://www.imf.org/en/Publicatuons/REO/MECA/lssues/2020/04/15/regional-economic-outlook-middle-east-central-asia-report

71.https://www.ministeresommunication.gov.dz/ar/node/8659

72.https://www.premier-ministre.gov.dz/ar/gouvernement/reunions-et-conseils/com-26-04-2020-ar-2.html

73.https://www.ministeresommunication.gov.dz/ar/node/8573

74.http//petro-press.com

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الإهداء ..... IV-V
شكر وعرفان VI
الملخص VII
قائمة الجداول XII
قائمة الأشكال البيانية X
المقدمة ..... أ-ح

الفصل الأول: الأسس النظرية حول النفط وتقلبات أسعارها في الأسواق العالمية 1-34

تمهيد: 2
المبحث الأول: المفاهيم الاساسية حول النفط 3
المطلب الأول: نشأة ومفهوم النفط 3
الفرع الأول: تاريخ النفط ونشأته 3
الفرع الثاني: تعريف النفط 4
الفرع الثالث: طرق استخراج النفط واستخدامه: 5
المطلب الثاني: خصائص النفط واهميته الاقتصادية والاستراتيجية 9
الفرع الأول: خصائص النفط 9
الفرع الثاني: الأهمية الاقتصادية للنفط 12
الفرع الثالث: الأهمية الاستراتيجية للنفط 15
المبحث الثاني: تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية والعوامل المؤثرة فيها 20
المطلب الأول: مفهوم سعر النفط وأنواعه 20
الفرع الأول: مفهوم سعر النفط 20
الفرع الثاني: أنواع أسعار النفط: 20
الفرع الثالث: طرق ومراحل تسعير النفط 21
المطلب الثاني: تطور تقلبات أسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها 23
الفرع الأول: التطور التاريخي لأسعار النفط 23
الفرع الثاني: الصدمات النفطية 23
الفرع الثالث: العوامل المحددة والمؤثرة في أسعار النفط 29
خلاصة الفصل 34

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لأثر إنخفاض أسعار النفط في الاسواق العالمية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2010-2020) **35-71**

تمهيد: 36

المبحث الأول: واقع وآفاق قطاع النفط في الجزائر 37

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن قطاع النفط في الجزائر وأهميته الاقتصادية 37

الفرع الأول: تاريخ النفط في الجزائر 37

الفرع الثاني: التطور التاريخي لقطاع المحروقات في الجزائر 37

الفرع الثالث: أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري 44

المطلب الثاني: الأزمات النفطية في الجزائر خلال الفترة 2010-2020 45

الفرع الأول: الأزمة النفطية منذ سنة 2014 45

الفرع الثاني: أسباب إنخفاض أسعار النفط في الجزائر 60

الفرع الثالث: الإجراءات المتخذة للتصدي صدمة انهيار أسعار النفط في الجزائر 61

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لأثر انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2010-2020 62

المطلب الأول: أثر انخفاض أسعار النفط على الميزانية العامة 62

الفرع الأول: أثرها على النفقات والايرادات العامة 63

الفرع الثاني: أثرها على الميزانية العامة 63

المطلب الثاني: أثر انخفاض أسعار النفط على رصيد الميزان التجاري 64

الفرع الأول: أثرها على الواردات و الصادرات 65

الفرع الثاني: أثرها على رصيد الميزان التجاري 66

المطلب الثالث: أثر انخفاض أسعار النفط على التنمية الاقتصادية 67

الفرع الأول: أثرها على الناتج المحلي الاجمالية ونصيب الفرد من الدخل الاجمالي 67

الفرع الثاني: أثرها على الاستثمار الاجنبي المباشر 70

خلاصة الفصل 71

خاتمة 73

المصادر والمراجع 76